



عمادة
الدراسات العليا
جامعة القدس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع
الفلسطيني الإسرائيلي
في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006

أيمن محمد أحمد أبو الطرابيش

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1429هـ - 2008

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع
الفلسطيني الإسرائيلي في عهد الرئيس جورج
بوش الابن 2001-2006

إعداد

أيمن محمد أحمد أبو الطرايش

ليسانس لغة انجليزية - جامعة الأزهر/ بغزة

المشرف الرئيس: د. مخيمر سعود أبو سعدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات
الأمريكية من برنامج الدراسات الإقليمية، كلية الدراسات العليا/جامعة القدس

1429هـ - 2008م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد بوش الابن
2006-2001

الطالب : أيمن محمد أحمد أبو الطرابيش

الرقم الجامعي : 20520223

المشرف : د. مخيمر أبو سعدة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / م من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم
وتوافقهم :

1- رئيس لجنة المناقشة : د. مخيمر أبو سعدة التوقيع :

2-ممتحناً داخلياً : د. عبد الناصر سرور التوقيع :

3-ممتحناً خارجياً:أ.د. ناجي شراب التوقيع :

القدس - فلسطين

1429هـ / 2008 م

الإهداء

إلى والديّ أطال الله في عمرهما ومتعهما بوافر
الصحة

إلى أسرتي و بناتي, حلا, ملك, سما

إلى روح أستاذي الطاهرة حسن بركات

أيمن محمد أبو الطرابيش

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 خلفية البحث

لقد شكك في جدية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الحديث عن مشروعاتها ومبادراتها في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهذا لأهمية وحساسية العلاقة القائمة بينها وبين الحليف الاستراتيجي إسرائيل ولكن تبقى كل هذه التصورات دون جدوى إلا من خلال الرجوع إلى البحث والتحليل.

إن التحول الأيديولوجي وصعود اليمين المحافظ إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة بعد فوز الرئيس جورج بوش الابن في العام 2000 دعمت النظرية الأمريكية بأن سياستها الخارجية كدولة عظمى تجاه دول العالم هي سياسة لا بد وان تخدم أهدافها ومصالحها من جهة ومصالح حلفائها من جهة أخرى. ويعتبر تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر هو مبرر قوي لتغير سياستها الخارجية ليس فقط باتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بل باتجاه كل دول العالم وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعزز سياستها الخارجية بالتلويح بالقوة بالأداة العسكرية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية أطلقت العديد من المشاريع والمبادرات السياسية التي تتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعلى رأسها رؤية الرئيس بوش لحل الدولتين في العام 2002م وخطة خارطة الطريق في العام 2003م والموقف الأمريكي الداعم لخطة فك الارتباط في العام 2005م، وإصدار رسالة الضمانات الأمريكية لشارون في العام 2005م والتي تعتبر بمثابة وعد بلفور2، لأنها أعطت إسرائيل الحق في ضم أراضٍ فلسطينية محتلة ودعمت موقف إسرائيل الراض لحق عودة اللاجئين، كل ذلك يدل على اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ومن الملاحظ أن المشاريع الأمريكية لا تطبق وذلك لعدم وجود جداول زمنية وليعدها كل البعد عن قرارات مجلس الامن الدولي.

2.1 مشكلة البحث

في ضوء ما تقدم فإن هذا البحث يكمن في معرفة علاقة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال رؤية الرئيس بوش في العام 2002م، وخطة خارطة الطريق المدعومة أمريكياً في العام 2003م، رسائل الضمانات الأمريكية لشaron والموقف الأمريكي من خطة فك الارتباط.

وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي "هل تسعى السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة إلى إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أم حل الصراع بشكل كامل" ؟

وإن أردنا أن نتحدث عن هذه القضية فإنه يستوجب علينا البحث فيها بتعمق ومنهجية علمية من أجل التوصل إلى معرفة ماهية توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس بوش الابن.

3.1 أهمية الدراسة

تحتوي منطقة الشرق الأوسط على ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي على النفط العربي في الصناعة الأمريكية، وتعتبر إسرائيل هي ذراع الولايات المتحدة العسكري في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك تتبع السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح إسرائيل في المنطقة.

فمن خلال هذه الدراسة يمكن لنا معرفة المصالح الأمريكية في المنطقة العربية ومعرفة كيف يمكن للسياسة الخارجية الأمريكية أن تؤثر في قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في العام 2001-2006م. إن هذا الموضوع حديث وهو يتعلق بآخر رئاسة للولايات المتحدة الأمريكية ويتعلق بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، هذا يجعلها تتطرق إلى مجمل القضايا الجوهرية والمصيرية.

1. 4 الإطار الزمني للدراسة

تركز الدراسة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي للفترة الزمنية من 2001 إلى 2006م، حيث أن هذه الفترة مليئة بالتطورات الإقليمية والدولية والأحداث وعلى

رأسها أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي كان لها تأثير مباشر في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية.

5.1 أهداف الدراسة

- 1- تتبع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية باتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ عام 1948-2000م.
- 2- التعرف على محددات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والمتغيرات والأحداث التي حدثت في الساحتين الدولية والإقليمية ومدى ارتباط هذه المحددات بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- 3- معرفة على عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية، كما تلقي الدراسة الضوء على مؤسسات صنع القرار الأمريكي، وخاصة جماعات الضغط اليهودية التي تؤثر بشكل قوي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- 4- محاولة التعرف على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة 2001-2004م.
- 5- التعرف على السياسي ة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة 2005-2006م.
- 6- محاولة استشراف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في المرحلة القادمة.

1. 6 أسئلة البحث

تحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

هل تسعى السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة إلى إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أم حل الصراع بشكل كامل؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس جملة من التساؤلات الفرعية وهي:

- 1- ما هي الأسباب الرئيسة وراء اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل في العام 1948م ؟
- 2- ما هي محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة 2001-2006م ؟

- 3- ما هو الدور الذي يلعبه اللوبي اليهودي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟
- 4- ما هي الأسباب الحقيقية وراء إطلاق جملة من المشاريع والخطط السلمية وعلى رأسها رؤية الرئيس بوش لحل الدولتين وخطة خارطة الطريق؟
- 5- ما الأسباب الحقيقية للدعم الأمريكي المستمر لخطة فك الارتباط الإسرائيلية ورسالة الضمانات الأمريكية في العام 2005؟

1. 7 فرضيات الدراسة

- 1- تبدي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما ملحوظا بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فتقدم حلولاً للصراع عندما تكون مقدمة على عمليات تدخل في المنطقة العربية. أمثلة ذلك: بعد مؤتمر مدريد، شنت الحرب على العراق لتحرير الكويت. وقدمت خارطة الطريق في العام 2003م كمدخل لشن حرب على العراق.
- 2- ازدياد نفوذ اللوبي اليهودي داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكي يفشل أي محاولات أمريكية للضغط على إسرائيل بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية.
- 3- سيطرة المحافظين الجدد على مؤسسات صنع القرار الأمريكي في عهد الرئيس بوش الابن أعطى الفرصة لإسرائيل لكي تفرض أجندتها الخاصة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- 4- تطلق الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المشاريع والرؤى السياسية لإعطاء حلول مؤقتة وليس حلولاً جذرية لحل الصراع.

1. 8 منهج البحث

يستخدم الباحث في تحليله للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة 2001-2006م أكثر من منهج وبشكل تكاملي وذلك لتعدد المواضيع المتعلقة بالبحث، فكل موضوع يتطلب أسلوباً خاصاً بصورته الكيفية لتتم عملية جمع المعلومات اللازمة ويستخدم الباحث أكثر من منهج وهي:

- 1- **المنهج التاريخي** : وذلك لإثراء الدراسة وتوضيح الأبعاد التاريخية ومسار تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبدا ذلك في الفصل الثالث في تحليل

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من 1948-2000م وإعطاء لمحة تاريخية عن البحث.

2- المنهج التحليلي: وذلك لتحليل أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، وتحديد العوامل التي تؤثر به، وأيضاً لتحليل المبادرات الأمريكية التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث.

3- المنهج الوصفي: وذلك لوصف بعض الأحداث والمبادرات والمشاريع المرتبطة بالبحث قيد الدراسة وذلك لإمكانية الحصول منها على معلومات تفيد البحث.

4- منهج صنع القرار: وذلك لدراسة مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة 2001-2006.

1. 9 استعراض عام لفصول الدراسة

يتناول هذا البحث السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة من 2001-2006م وذلك من خلال ثمان فصول، ويستعرض الفصل الأول مقدمة البحث بعناصرها المختلفة والتي تشمل: مشكلة البحث وأهميته ومبرراته وحدوده الزمنية والمكانية والأسئلة والفرضيات، أما الفصل الثاني فيعرض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والإطار النظري للدراسة. أما الفصل الثالث فيقدم خلفية تاريخية عن مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وذلك منذ العام 1948م وحتى العام 2000م فهذه الفترة مليئة بالسياسات المختلفة تجاه قضية الصراع، أما الفصل الرابع فيعرض محددات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تم التركيز على مجموعة من هذه المحددات، أما الفصل الخامس فيتحدث عن مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من مؤسسة الرئاسة وحتى دور وسائل الإعلام والرأي العام، أما الفصل السادس فيعرض السياسة الخارجية الأمريكية من 2001م وحتى 2004م ويعرض إطاراً تحليلياً لخطة خارطة الطريق ورؤية الرئيس بوش والفصل السابع يقدم تحليلاً للسياسة الخارجية الأمريكية من 2005-2006م فيركز على رسائل الضمانات الأمريكية لإسرائيل وخطة فك الارتباط أما الفصل الأخير فيحمل النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات

الفصل الثاني مراجعة الأدبيات

2.1 مقدمة

يقدم هذا الفصل استعراضاً للأدبيات التي شكلت إطاراً مرجعياً للدراسة ملقياً الضوء على أهم ما جاء فيها، حيث يقسم هذا الفصل إلى قسمين، يعرض الباحث في القسم الأول النظريات المتعلقة بموضوع البحث وذلك للاستفادة منها في تشكيل إطار نظري للدراسة، ويعرض الباحث في القسم الثاني الدراسات السابقة والأبحاث المتعلقة بالدراسة مراعيًا ترتيب المؤلفات وحدائتها حسب مدى اتصالها بمشكلة البحث، فيبدأ بالدراسات الأكثر اتصالاً بالموضوع والبحث ينتهي بالدراسات الأقل اتصالاً بالبحث والتي تحمل فيها بعض الجوانب والنقاط المهمة اللازمة للدراسة.

2.2 الإطار النظري للدراسة

محور هذا البحث هو السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة 2001 وحتى 2006م، ولذلك فإن الدراسة تسعى للاستفادة من الأفكار والإسهامات التي تقدمها النظريات السابقة بالتحديد، وذلك قدر الإمكان وفي حدود المعلومات المتاحة، ويرتكز البحث بشكل أساسي في تشكيل إطاره النظري على استخدام نظرية تحليل النظم لديفيد أستون.

ونظراً لحدثة الفترة الزمنية التي تتحصر فيها مشكلة البحث 2001-2006م وخصوصيتها من حيث تميزها بسيطرة المحافظين الجدد على دوائر ومؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة، والذين يؤمنون إيماناً كاملاً بوجود قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم بالقوة وبالضربات الإستباقية وفرض العقوبات في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية، فإن هذه الفترة شهدت غياباً كاملاً للتوازن في الأدوات الدبلوماسية نتيجة سيطرة الجمهوريين على مقاعد الكونغرس بمجلسيه (الشيوخ والنواب)، فإن البحث يراعي في تحليله لسلوك السياسة الخارجية الأمريكية النموذج الواقعي الذي يشير إلى أن السياسة الدولية تتعلق بدرجة كبيرة من الصراع على القوى من جانب الدول المسيطرة على النظام الدولي، حيث أن المصالح والقوة هي التي تحدد السياسة الخارجية للدولة.

تتعدد النظريات الخاصة بتحليل السياسة الخارجية الأمريكية وتقدم تلك النظريات مداخل مختلفة لتفسير وتحليل صنع السياسة الخارجية، ففي حين يرى البعض أن المصلحة القومية الأمريكية ومحاولات الهيمنة على المنطقة هي العامل الرئيسي لصنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (Hans Morgenthau)، ويرى البعض الآخر أن القائد السياسي المتمثل في شخصية رئيس الولايات المتحدة ومجموعة مستشاريه ومساعديه هو الأهم بالنسبة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أن مؤسسة الرئاسة تمتلك سلطة المبادرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وممارسة الكونغرس لدوره يتحدد بدور ممارسة الرئاسة لسلطاتها (Hans Morgenthau, 1975).

وهناك من يرى أن اللوبي اليهودي يلعب دوراً مهماً في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، فتناولت هذا الموضوع العديد من الدراسات وعلى رأسها دراسة (جون مير شايمر ستيفان والت في العام 2006).

هانز مورجنتاو (Hans Morgenthau) وهو من مؤسسي المدرسة التقليدية الواقعية، فيستند في نظريته حول تحديد السياسة الخارجية على مجموعة من الأفكار أهمها: أن السياسة الخارجية تشكل عالماً متميزاً عن السياسة الداخلية، وأن القائد السياسي يتصرف طبقاً للمصلحة، حيث أن المصلحة هي القوة التي تحدد السياسة الخارجية لأي دولة، وإن أهم اعتبارات الدولة في سياستها الخارجية هي أمنها وضمان بقائها. وقد صنف جينثاو سياسات الدول ضمن صراعات القوى إلى ثلاثة أصناف وهي:

- 1- سياسة تسعى للحفاظ على القوة.
- 2- سياسة تسعى لزيادة القوة وهي تستهدف قلب الوضع القائم والقيام بمراجعة علاقات القوى بين الدول.
- 3- سياسة التظاهر بالقوة وعرض العضلات (Hans Morgenthau, 1975).

يعتبر مورجنتاو المعماري الرئيسي للمدرسة الواقعية، ففي منتصف القرن العشرين أكد أن دلائل الواقعية يمكن أن تتغير ارتباطاً بتغير العالم. فالسلم العالمي يمكن أن يتطلب تقييدات جذرية على السيادة القومية، والدولة القومية قد تتقلص أهميتها بينما تظهر "وحدات أكبر".

تحسس مورجنثاو شيئاً اعتمد عليه أخصائيو العلوم السياسية لاحقاً وهو أن التكنولوجيا تجعل دول العالم أكثر اعتماداً على بعضها البعض، هذا يعني أن مصير الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى يرتبط على نحو أوثق مع مصائر العديد من الدول البعيدة عنها. (روبرت رايت، 2006).

ويضيف مورجنثاو في سياسة الأحلاف للدول أن " الدولتين أ و ب المتنافستين مع بعضهما البعض تجدان أمامهما ثلاثة خيارات لتدعيم وتطوير مراكز قواهما فيإمكانهما أن تزيدا من قوتهما وبإمكانهما أن تضيفا إلى قوتهما قوى دول أخرى، وبإمكانهما أن تسحب كل منهما من قوة الخصم قوى الدول الأخرى، فإذا اختارتا السبيل الأول فان عليهما أن تدخلا في سباق للتسلح أما إذا اختارتا السبيلين الثاني والثالث فإنهما اختارتا سبيل الأحلاف " (هانز مورجنثاو، كما ورد في محمد عزيز شكري في "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، منتديات الأمل، إصدارات عالم المعرفة، العدد السابع، 2006).

أما ديفيد أستون يستند في نظريته حول تحليل السياسة الخارجية على أن مفهوم النظام م لائم لتحليل السياسة الخارجية قدر و م لائمه بالنسبة لتحليل السياسة الداخلية، ويرى أن السياسة الخارجية ما هي إلا عملية ديناميكية تركز في حركتها على تدفق مجموعة من المدخلات إلى هيكل النظام الذي يستوعبها ويقوم بمعالجتها ليتم إخراجها بعد ذلك في سياسات وقرارات (Easton, 1957).

يركز المنهج النفسي إلى أن السياسة الخارجية كوظيفة أو اختصاص القائد الواحد، ولذلك فالملوك والرؤساء في الدول غير الديمقراطية هم مصدر السياسة الخارجية، حيث هناك العديد من المآخذ على هذه النظرية ومنها تجاهل الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية التي يتم إنجاز السياسة الخارجية من خلالها، وكذلك ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها نشاط عشوائي (James Roseau, 1966).

ينظر منهج السياسات البيروقراطية إلى قرار السياسة الخارجية بأنه يكون محصلة لمساومات تتم داخل المؤسسات المختلفة، حيث كل مؤسسة تسعى إلى استمالة رئيس الجمهورية لتأكيد وجهة نظرها، فالصراعات بين المؤسسات لا تنتهي، فعلى سبيل المثال يوجد صراع مستمر بين كل من مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، وهناك من يرى بان صنع السياسة الخارجية هو نتيجة صراع مستمر بين اللوبي اليهودي وباقي المؤسسات الأخرى، ويتجاهل هذا المنهج المؤثرات الدولية والإقليمية، وبالتالي فيمكن استخدام هذا المنهج في دراسة وتحليل القرارات اليومية المتعلقة بالأحداث السريعة الجارية وليس تحليلاً للقرارات الإستراتيجية والخطيرة (عطوة، 1989).

2. 3 مراجعة الأدبيات المتعلقة بالبحث

يحاول جون مير شايمر وستيفان والت في دراستهما بعنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية في العام 2006" الإجابة عن السؤال كيف نجح اللوبي الإسرائيلي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لاتجاهات تخدم مصالحها، وتحويل مسار السياسة الخارجية الأمريكية عن ما تتطلبه المصلحة الوطنية الأمريكية، وفي نفس الوقت إقناع الأمريكيين أن كلاً من المصالح الأمريكية والإسرائيلية متطابقتان بالضرورة. وينطلق الباحثان في دراستهما من سؤال رئيسي وهو "لماذا كانت الولايات المتحدة ومازالت راغبة في أن ترضع مصالحها الأمنية جانباً في سبيل دفع مصالح دولة أخرى إلى الأمام؟".

ويشير الباحثان أنه لا يوجد ما يبرر مدى الدعم المادي والدبلوماسي الذي توفره الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، ويشيران إلى أن المصلحة القومية الأمريكية هي الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية وإن حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط هو علاقتها بإسرائيل، وإن المزج بين التأييد الأمريكي لإسرائيل والجهود المبذولة لنشر الديمقراطية في المنطقة قد ألهب الرأي العام العربي والإسلامي وعرض الأمن الأمريكي للخطر.

ويعرض عدنان بن احمد الأنصاري في بحثه المقدم لنيل درجة الدكتوراه في معهد البحوث والدراسات العربية (2005) بعنوان: "السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة من 1991 إلى 2005م" وعرض الباحث مدخلات ومخرجات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتناول هذا البحث السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتجاه العراق وسوريا وليبيا والسودان ومنطقة الخليج العرب وتركيا وباكستان وإيران وأفغانستان، وأستقر الباحث إن فترة الدراسة وهي 1991 حتى 2005م شهدت تغيراً ملحوظاً تجاه منطقة الشرق الأوسط، وإن السياسة الخارجية الأمريكية قد تغيرت من سياسة المحافظة على الوضع القائم إلى تغيير بالحرب الوقائية التي تضمنها مبدأ الرئيس جورج دبليو بوش، حيث إن المنطقة دخلت في بؤرة الاهتمام، وتعين على الولايات المتحدة إن تعيد صياغة تصورها وتشكيل خريطتها مع سياستها الجديدة .

وقد استخدم الباحث منهج "تحليل النظم" للعالم الأمريكي "ديفيد ايستون"، ومنهج التحليل التاريخي، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: منطقة الشرق الأوسط لها دور أساسي في التخطيط الإستراتيجي للولايات المتحدة في ضمان تدفق النفط منها للولايات المتحدة وحلفائها، وأيضاً ضمان تدوير أموال الدولة النفطية في الاقتصاد الأمريكي، والحفاظ على بقاء إسرائيل كمحمية أمريكية.

ويرى الباحث بأنه يجب على دول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ودول المنطقة العربية بشكل خاص، أن تتعامل بمرونة مع السياسة الأمريكية، وبما يحقق المصالح الوطنية، حتى تواجه تحديات القرن الحادي والعشرين وشدة الضغوط التي تتعرض لها من جانب القطبية الأحادية وعليها أن تعرف فن التعامل مع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، وهذا يتطلب معرفة ما يدور بعقل الولايات المتحدة الآن، ويجب أيضاً معرفة التعامل مع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة من اتجاهين هما: اتجاه الصدام الحضاري - واتجاه تيار العولمة.

هناك العديد من الكتاب والمؤلفين الذين تناولوا السياسة الخارجية الأمريكية خاصة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ففي كتابه "خطة فك الارتباط" الصادر في العام 2005. يستعرض قيس عبد الكريم وآخرون تحليلاً كاملاً للرسائل المتبادلة بين الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ورئيس الوزراء الإسرائيلي آرئيل شارون حول خطة فك الارتباط، ويشير الباحثون إلى أن هذا المشروع لم يولد دفعة واحدة وإن بنائه تم بالتنسيق مع البيت الأبيض وبمشاركة منه مما يؤكد صحة التحليل القائل بأن الولايات المتحدة الأمريكية تخلت هي الأخرى عن خطة خارطة الطريق لصالح خطة فك الارتباط، وأن الدولة الفلسطينية التي يتحدث عنها بوش لم تعد هي الدولة المستقلة والقابلة للحياة بل الدولة التي رسم شارون سقفها السيادي وحدود استقلالها.

وتعرض الدراسة أيضاً قراءة تحليلية لجدار الضم العنصري، لأنه مشروع استيطاني خطير يشكل أحد المرتكزات الأساسية لخطة فك الارتباط ويشير الباحثون إلى مضار ومخاطر وأثار جدار الضم العنصري على الحالة الفلسطينية وكيف قدمته الدعاية الإسرائيلية، وموقف القانون الدولي ممثلاً في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويقدم الباحثون نقداً صريحاً لقيادة السلطة الفلسطينية في معالجتها لملف الجدار وعدم خوض معركته للنهاية، مؤكداً على أن التعهدات الأمريكية لا تقتصر على قضايا المفاوضات الوضع الدائم التي هي من المرحلة الثالثة من مراحل خطة خارطة الطريق، بل هي أيضاً تتضمن التزامات هامة تتعلق بالمرحلة الأولى من الخارطة، وتتجاوز تماماً للمفهوم الإسرائيلي المعبر عنه بالتحفظات الأربعة عشر. يشير الكاتب إلى أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أعطى لإسرائيل ما تريد وذلك بموافقة على شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والموافقة على بقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة.

ويشير جمال البابا في دراسته وبعنوان "خارطة الطريق بين الزاوية الأمريكية والتحفظات الإسرائيلية في العام 2005" إلى التزامات كلا الطرفين، الطرف الإسرائيلي والطرف الفلسطيني وأيضاً التزامات اللجنة الرباعية التي صاغت خطة خارطة الطريق والتزامات الأطراف العربية. إن

الملاحظات الإسرائيلية تركزت بشكل واضح على النواحي الأمنية (فيما يخص الأمن الإسرائيلي) وضرورة أن تكون الالتزامات الأمنية الإسرائيلية أكثر صرامة والالتزام الواضح بوقف إطلاق النار ومكافحة الإرهاب مثل أي تقدم سياسي.

ويؤكد الباحث في دراسته إن اللجنة الرباعية لعبت دوراً أساسياً في بلورة خطة خارطة الطريق مما يعتبر مؤشراً مهماً وإيجابياً على دور دولي أكثر فاعلية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. يشير الباحث أن الرد الإسرائيلي على الخطة كان من خلال قرار أصدرته الحكومة الإسرائيلية يوم 2003/5/25م حيث يستند القرار الإسرائيلي على إعلان الإدارة الأمريكية يوم 2003/5/23م بالتعهد بأخذ الملاحظات الإسرائيلية على خارطة الطريق بجدية وبشكل تام.

وتناول نظمي عيسى أبو لبدة في رسالة دكتوراه مقدمة لمعهد البحوث والدراسات العربية (2004) بعنوان: **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1991-2000)** دور السلطة التنفيذية وصنع السياسة الأمريكية، فتناول في هذا الصدد الرئيس في صنع السياسة الخارجية وتطور هذا الدور والعوامل المؤثرة على دور الرئيس، وأيضاً تناول دور الأجهزة التنفيذية، المؤسسات المعاونة، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، أجهزة المخابرات، ومجلس الأمن القومي. وقد استخدم الباحث في دراسته منهج صنع القرار بالإضافة إلى منهج التحليل التاريخي، مستعيناً ببعض المفاهيم والمصطلحات لإدارة الأزمات في إطار العلاقات الدولية.

سليم الحص رئيس مجلس الوزراء اللبناني السابق في مقالته بعنوان "خريطة الطريق ليست نهاية الطريق في العام 2003" ينطلق من سؤاله المركزي وهو هل تعني خارطة الطريق قضية العرب في فلسطين؟ ويلخص الحص أنها فقط نهاية مرحلة من الصراع، وهي مرحلة الصدمات الساخنة، مرحلة الحروب غير المتكافئة، ولكنها بداية مرحلة جديدة من الصراع لا بد من أن يتعطل فيها مفعول القوة العسكرية الغاشمة، فتسود في ختامها قوة الحق. ويؤكد الحص أن مشروع خطة خارطة الطريق ليس نهاية طريق بل هوة بداية طريق طويلة في أفق جديد، ولقد كان للقوة جولات وسيكون للحق صولات.

يثبت أحمد سيد أحمد في دراسته وهي بعنوان "خارطة الطريق إعادة صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في العام 2003"، أن خطة خارطة الطريق ما هي إلا حلقة جديدة في سلسلة المبادرات التي تهدف لإنهاء الصراع المتوتر في الشرق الأوسط ووقف حالة العنف المستمر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك بعد فشل المبادرات السابقة وعلى رأسها تقرير ميتشل وخطة تيننت، منطلقاً في دراسته من السؤال الرئيسي مفاده "هل تشكل خارطة الطريق مؤشراً على تخلي الولايات

المتحدة عن دورها السلبي إزاء عملية السلام؟ وهل ستقود فعلا إلى قيام دولة فلسطينية؟ أم أنها مسار جديد لإضاعة الوقت وتشتيت الجهود". ويشير أحمد إلى أن الأجندة الأمريكية قد تغيرت في الشرق الأوسط حيث بدا ذلك واضحا في عهد الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش الابن ولم يعد تحقيق السلام وإنهاء النزاع بين الجانبين يمثل ركيزة الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، ولقد تغيرت توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة بالنسبة لمفهوم السلام.

حاول عبد الناصر سرور تسليط الضوء على خلفيات ودوافع التحول في الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في دراسته بعنوان " الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه العالم الإسلامي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في العام 2006م"، حيث أستعرض سرور المنطلقات الجديدة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية وهي الإصلاح السياسي والانفتاح الديمقراطي وتصنيف المسلمين إلى متشددين ومعتدلين مع إبراز أهم الأدوات التي استخدمتها في مواجهة الأصولية الإسلامية.

ولم يعتمد الباحث على منهج واحد في التحليل، حيث اعتمد على منهج النظام الدولي ومنهج الهيمنة الأيدلوجية ومنهج نخبة القوة، وانطلق الباحث من فرضية رئيسية مفادها "إن الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تعرضت لتحولات كبيرة تكاد أن تكون جذرية وبالتالي فإن محددات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة متغيرة نظرا لتغير قواعد اللعبة الدولية".

ويستنتج بأنه لا بد من وجود قوى داخلية فاعلة وقادرة على المبادرة والتغيير وإن الضغط الأمريكي الرهين على حكومات العالم الإسلامي لتحقيق الإصلاح السياسي وإعادة هيكلة نظامها التعليمي وإعطاء المزيد من الدعم الاقتصادي الذي يتسم بدرجة عالية من الاستعجال والذي يغذيه بقدر عالي من الغرور والغطرسة، فإنه في نهاية المطاف لا يمكن تصور أي ضغط خارجي مهما كانت قوته أن يحقق إنجازاً حقيقياً في إحداث تحول سياسي ديمقراطي.

وفي دراسة محمد خالد الأزعر بعنوان "خارطة الطريق الأمريكية لإقامة دولة فلسطينية في العام 2003" أن الجانب الإسرائيلي غير مهتم لتطبيق خطة خارطة الطريق وأن الجانب الإسرائيلي يصنع العراقيل أمام تطبيق خطة خارطة الطريق، ينطلق الأزعر من سؤال رئيسي في دراسته وهو "ما هي خارطة الطريق؟" ويعرفها على أنها خطة السلام الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وذلك للتوصل لتسوية سلمية نهائية على ثلاث مراحل بحلول عام 2005.

ويشير الأزعر إلى بعض التصريحات التي أطلقها أرئيل شارون والتي تثبت بالقاطع أن إسرائيل غير جدية بالعملية السلمية حيث قال شارون أن اللجنة الرباعية التي أعدت خطة خارطة الطريق "إن هذا الرباعي لا يمثل أي شيء، لا تأخذه على محمل الجد"، حيث عرض أرئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك خطة بديلة وذلك بشرط تنحية الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

وتهدف نيفين مسعد في دراستها "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في العام 2002" إلى الإشارة بأن الإدارة الجمهورية لجورج بوش الابن حافظت على المنطلقات الأساسية لسياستها الخارجية والتي تتفق بشكل عام مع توجهات تيار المحافظين الجدد، وتستنتج مسعد أن أحداث سبتمبر أتاحت فرصة لهذا التيار لكي يمضي خطوات أبعد في تحقيق أهدافه المتمثلة في بناء الإمبراطورية الأمريكية تحت شعار قيادة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، وتستنتج مسعد في دراستها أنه لا يوجد تغيير جوهري في موقف الإدارة الأمريكية من مجموعة القضايا الإقليمية والدولية.

تؤكد مسعد أنه لا يوجد اختلاف نوعي أو مضموني على السياسة الخارجية الأمريكية بشأن القضية الفلسطينية وذلك بإشارة الرئيس بوش الابن إلى دولة فلسطينية جاءت خالية من كل التفاصيل سواء فيما يخص الحدود في العام 1967م أو دونها، أو فيما يخص السيادة والمقصود بالسيادة هنا، الأمن الداخلي والدفاع والسياسة الخارجية، ولم يتطرق بوش إلى القضايا الشائكة كحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

ويشير جمال مصطفى السلطان في دراسته بعنوان "الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في العام 2002" إلى السياسات الأمريكية المختلفة في منطقة الشرق الأوسط ومراحلها، حيث مرت السياسة الخارجية الأمريكية بخمس مراحل أساسية منذ أوائل القرن الماضي وحتى مبدأ كارتر.

وتهدف هذه الدراسة التي تتبع السياسة الأمريكية الخاصة في الشرق الأوسط ولاسيما في المنطقة العربية الواسعة ضمن هذا المفهوم، حيث يشير الباحث إلى الأهداف الأمريكية في المنطقة العربية وبيبين مقوماتها ووسائل تطبيقها والكشف عن مدى فعاليتها.

وينطلق السلطان في دراسته من فرضية مفادها أن الولايات المتحدة تنطلق في تعاملها الخارجي من إستراتيجية عليا ذات أهداف تتميز بالثبات النسبي، وتكتيك متغير بتغير الإمكانيات الذاتية والظروف الخارجية، ولم يصب هذه الأهداف، التي تركز على المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة، تغيير جذري على الرغم من التطورات العالمية الجديدة، ولاسيما في عقد التسعينات وبداية

القرن الحادي والعشرين ويتوقع أن يسير هذا العقد على الأقل في العقد الأول من هذا القرن،
والشيء نفسه يمكن أن يذكر بخصوص الوسائل الإستراتيجية المرتكزة إلى المصالح الحيوية
الأمريكية.

ويؤكد السلطان أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت ميدان الصراع الدولي بعد الحرب العالمية
الثانية وأن الإستراتيجية الأمريكية لعبت دوراً مهماً في تفاعلات العلاقات الإقليمية في المنطقة
العربية ويستنتج الباحث أن الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية تكاد تكون ثابتة والتغير الذي
حصل هو في الأسلوب إلى حد ما، بمعنى هناك ثوابت معروفة ومتفق عليها من كافة المؤسسات
الأمريكية وذلك للعمل على تنفيذها والسيطرة في منطقة الشرق الأوسط خاصة الالتزام الكامل
بضمان أمن إسرائيل، والسيطرة على النفط العربي في منطقة الخليج.

كتاب فواز جرجس بعنوان "السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها؟ في العام
1998" هو تحليل عملية اتخاذ القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وفهم دور القوى
الداخلية والخارجية المؤثرة في صناعة هذا القرار، حيث يركز هذا الكتاب بصفة خاصة على بعض
العناصر الرئيسية التي تلعب دوراً مهماً في التأثير على صناعة القرار ت المصيرية نحو الوطن
العربي.

حدد جرجس هذه العناصر وهي الإطار الدستوري والقانوني، ويهدف إلى تحليل القواعد التي ينص
عليها الدستور الأمريكي والقوانين المكمل له، والنخبة الحاكمة بمعنى التركيز على دور الأشخاص
الفاعلين، لأن صناعة أي قرار تتم من خلال ادراكات ورؤى عدد من الأشخاص، والقيادة السياسية
والمقصود بها دراسة عميقة للشخص الذي يتخذ القرار، والقوى الداخلية المؤثرة وتتضمن هذه القوى
الأحزاب السياسية وجماعات الضغط أو جماعات المصالح الخاصة والإعلام والرأي العام، والبيئة
الخارجية وتشتمل على العوامل الدولية والإقليمية التي تلعب دوراً في التأثير في رسم السياسة
الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وديناميكية عملية صنع القرار حيث تأخذ في الاعتبار
طبيعة القرار ومعطياته والاختلاف في موضع اتخاذ القرار وظروفه ومراحله.

ويشير جرجس أن هناك ثلاثة عناصر فقط ترسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية،
وهي القيادة السياسية والمتمثلة في الرئاسة، والسلطة التشريعية المتمثلة في الكونجرس بمجلسيه
الشيوخ والنواب، وجماعات الضغط أو جماعات المصالح الخاصة.

ويرى فواز جرجس أن صنع السياسة الخارجية يتم من خلال تداخل مجموعة من العوامل , فقدم في تحليله للسياسة الخارجية الأمريكية إطاراً نظرياً يشتمل على عدد من العناصر والتي تتمثل في الإطار الدستوري والقانوني في تحليل القواعد التي ينص عليها الدستور الأمريكي, والقوانين المكمله له فيما يخص عملية اتخاذ القرار, والنخبة الحاكمة بمعنى التركيز على دور الأشخاص الفاعلين, والقيادة السياسية المتمثلة في رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الداخلية المؤثرة مثل جماعات الضغط والإعلام والرأي العام, والبيئة الخارجية المتمثلة في العوامل الدولية والإقليمية وألي عملية صنع القرار (جرجس, 2000).

2. 4 الخلاصة

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة يتضح ما يلي:

- 1- ندرة وقلة الدراسات التي تبحث بموضوع البحث الحالي بشكل مباشر, ويمكن إرجاع ذلك لحدائثة الموضوع وعدم سهولة استخلاص نتائجه.
- 2- ناقشت بعض الدراسات السابقة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتطورات التي حدثت في الفترة 2001-2006م, ولكن بشكل جزئي وغير شامل, حيث ركزت على خطة خارطة الطريق وبنودها وآلياتها وكيفية التعامل معها من قبل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي, وركزت أيضا على رؤية الرئيس بوش لحل الدولتين, وأيضا رسالة الضمانات الأمريكية التي أرسله الرئيس جورج بوش الابن إلى أرنيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك.
- 3- هناك العديد من المبادرات الأمريكية التي طرحت في 2001-2006م وعلى رأسها مشروع حل الدولتين وخطة خارطة الطريق المدعومة دوليا , ولكن كلها تفتقر إلى آليات عملية لتطبيقها.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني
الإسرائيلي 1948 - 2000م

خلفية تاريخية

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1948 - 2000م

خلفية تاريخية

3.1 مقدمة

لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية أي سياسات واضحة تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ولكن كان لها بعض المواقف المؤيدة لليهود، فعلى سبيل المثال أيد الرئيس الأمريكي ويلسون وعد بلفور في آب/ أغسطس عام 1918م والذي ينص على حق اليهود في وطن قومي على أرض فلسطين التاريخية، وتم إصدار قرار من الكونجرس الأمريكي في 11 سبتمبر/ أيلول عام 1922م بهذا الخصوص. ولم تعلق وزارة الخارجية الأمريكية على هذا القرار بالرغم من قرار مجلس الشيوخ بالعزلة في السياسة الخارجية (سعودي، 1986).

ولم تكتفي الحكومة البريطانية بقرار الكونجرس، وكتبت وزارة الخارجية البريطانية في الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر 1922 إلى الحكومة الأمريكية تطلب استناداً إلى قرار المجلسين المشتركين الموافقة على وجوب تضمين صك الانتداب تصريح بلفور، حتى يكون هذا التصريح أساس الانتداب في دستوره، وبعد تردد وافقت وزارة الخارجية الأمريكية، ولكنها طالبت مقابل موافقتها أن تعترف بريطانيا بحقوق وامتيازات خاصة للمواطنين الأمريكيين في فلسطين (قاسميه، 1981).

إن الولايات المتحدة الأمريكية بنت سياستها تجاه المنطقة العربية حتى إعلان الحرب العالمية الثانية على أساس حماية حقوقها التجارية والمالية ومصالح رعاياها في المنطقة العربية، بالإضافة إلى تجنب التورط سياسياً في بلاد كانت تعدها دائماً منطقة نفوذ أوروبي بالدرجة الأولى، وظلت الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بهذه السياسة حتى السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية، عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب، وأصبحت طرفاً فيها إلى جانب الحلفاء، فازدادت التزاماتها السياسية والعسكرية، واهتمت بشكل كبير بالمنطقة العربية، ولم يعد دورها السياسي في المنطقة قبل الحرب يرضي مصالحها المتنوعة ويعبر عن تطلعاتها تجاه المنطقة العربية، فبحثت لنفسها عن إطار جديد لسياسة جديدة وخاصة تجاه المنطقة

العربية، وذلك بما يتناسب من المتغيرات التي خلقتها الحرب، لأنها أصبحت قوة عظمى (Hare, 1972).

لقد أخذت بريطانيا تعد العدة لرسم سياسة جديدة خاصة بالمنطقة العربية في ضوء التغيرات الناتجة عن الحرب العالمية الثانية، فعقد (مجلس الحرب بالشرق الأوسط Middle East War Council) عدة جلسات لهذا الغرض في 10-13 أيار/ مايو 1943م برئاسة وزير الدولة البريطاني كاسي (Casey) لوضع أسس السياسة البريطانية بالمنطقة العربية في فترة ما بعد الحرب، وذلك بهدف ضمان الوجود البريطاني، وتأمين المصالح البريطانية، فمن ضمن ما توصل إليه المجلس إبقاء الأوضاع على ما هي في فلسطين مع عدم السماح للعرب أو اليهود بالإخلال بالتوازن القائم في فلسطين وإصدار تصريح لتأكيد المبادئ الأساسية التي وردت بالكتاب الأبيض* (1939م)، ومع الحصول على تأييد الولايات المتحدة لهذه السياسة (عباس، 1981).

ولقد أيقن البريطانيون أنه لا يمكن إبرام أي أمر يتعلق بالمنطقة العربية دون الحصول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى دون إرضائهم بتحديد دور لهم بالمنطقة، وبخاصة أن أمريكا لم تعد تقتنع بدور المنقرج في المنطقة، ففي أوائل كانون الثاني/ يناير 1944م بدأت السفارة البريطانية في واشنطن بالاتصال بالخارجية الأمريكية حول الدخول في مباحثات رسمية بين الدولتين بشأن التعاون في الشرق الأوسط، بحيث تغطي مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية، فوافقت الخارجية الأمريكية من حيث المبدأ، ولكنها رأت أن تكون هذه المباحثات استطلاعية غير رسمية. ودارت المحادثات السياسية بين الجانبين في الفترة 11-26 نيسان/ أبريل 1944م، استهلّت ببحث القضية الفلسطينية، فعرض الجانب البريطاني سياسة بلاده الرامية إلى تجنب تصعيد الصراعات المحلية في فلسطين، والمحافظة على الأوضاع القائمة فيها حتى نهاية الحرب مع استمرار العمل بالكتاب الأبيض (1939م)، حيث تحدث الجانب الأمريكي عن الضغوط الصهيونية بالولايات المتحدة التي تسعى إلى إنهاء سياسة الكتاب الأبيض، وتحقيق الوطن القومي اليهودي بإعلان تأسيس الدولة اليهودية، والبحث عن حل لمشكلة المهاجرين اليهود من أوروبا بحيث تفتح باب الهجرة إلى فلسطين لاستيعاب أكبر عدد ممكن من اليهود، علماً بأن الولايات المتحدة تعتبر أكثر دولة داعمة لهجرة اليهود (عباس، 1981).

* الكتاب الأبيض: أصدره وزير المستعمرات في أيار عام 1939، وهو يتحدث عن السياسة البريطانية في إطار هذا الكتاب، أكد الكتاب الأبيض عزم بريطانيا على عدم إقامة يهودية في فلسطين، وعزمها على أن تقيم دولة فلسطينية يتقاسم فيها العرب واليهود المسؤولية بما يحقق مصالح الطرفين بعد 10 سنوات.

إن وعد بلفور يلزم بريطانيا بإقامة دولة يهودية في فلسطين، وإن البت في هذه الاقتراحات الخاصة لهجرة اليهود يدخل في اختصاص مجلس الوزراء البريطاني، لا تستطيع وزارة الخارجية وحدها أن تقطع فيه برأي، ولكن الخارجية البريطانية ترى ضرورة إقامة دولة فلسطينية تضم العرب واليهود معا تحت شكل من أشكال الوصاية الدولية، مع السماح بالهجرة اليهودية، بحيث لا يتجاوز تعداد اليهود في فلسطين مائة ألف نسمة، وبذلك لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق حول معالجة القضية الفلسطينية (عباس، 1981).

3. 2 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في فترة الحرب الباردة

3. 2. 1 مقدمة

لقد صعدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي المقابل ضعفت بريطانيا العظمى وفرنسا، وأدركت الولايات المتحدة أنه يجب عليها أن تلعب دور قيادة المعسكر الغربي في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وأدركت أيضاً أهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية في الصراع المرتقب ضد الاتحاد السوفيتي، وأخذت تتأهب لورثة القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة العربية، وبخاصة امتيازات النفط الأمريكية في الوطن العربي، والتي وصلت إلى حد أنها تتحكم في أكثر من ثلثي النفط العربي المعروض في الأسواق العربية ، Stookey (1975).

إن فترة الحرب الباردة استمرت إلى ما يقارب حوالي خمسة وأربعين عاماً، ولم يكن هناك سياسة موحدة للإدارات الأمريكية المتعاقبة على السلطة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإن السياسة الأمريكية في هذه المرحلة كانت مدفوعة باعتبارات تتعلق بالمصالح الأمريكية في المنطقة العربية ويمكن تحديدها في ثلاث مصالح رئيسية (Cottam, 1993).

3. 2. 2 أولاً: احتواء نفوذ الاتحاد السوفيتي

لقد كان هدف الولايات المتحدة في البداية هو منع الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط، وأصبح هدف الولايات المتحدة في منتصف الخمسينات هو تقليص وجود الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية بعد أن دخلها بقوة مع توقيع صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر في عام 1955م، ونجحت الولايات المتحدة في ذلك حتى أصبح هدفها هو منع عودة الاتحاد السوفيتي إلى المنطقة بالكامل، وذلك باعتباره قوة عدوانية توسعية هدفها التأثير السلبي على المصالح الأمريكية والغربية (سعيد، 1988).

3. 2. 3 دوافع التوجه الأمريكي نحو إسرائيل

- إن السياسة الخارجية الأمريكية تتحرك نحو الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، ونحو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص وفق النقاط التالي:
- 1- إحساس الولايات المتحدة الأمريكية بأنها قوة عظمى، لذلك فإن عليها الاهتمام بأية قضية دولية أو إقليمية أو أي قضية تهم حلفاؤها وأصدقائها، وكانت النظرة الأمريكية للشرق الوسط عموماً وللصراع العربي الإسرائيلي خصوصاً من زاوية انشغالها بالوجود السوفيتي بالمنطقة العربية، والنظر لمنطقة الشرق الأوسط على أنها منطقة مليئة بالمصالح الحيوية لها.
 - 2- العلاقات الفريدة من نوعها بإسرائيل، وهذا يوضحه بشكل كامل مدى التزام الولايات المتحدة الأمريكية بضمان وحماية امن إسرائيل، وذلك بوصفهم أمراً ثابتاً من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية، وموقع إسرائيل والقوة العسكرية المتاحة لها يجعلان منها مرتكزا مهما لتنفيذ التزامات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
 - 3- أهمية منطقة الشرق الأوسط، حيث تم إدراجها من المناطق التي يتعرض فيها الأمن القومي الأمريكي للخطر، كذلك التزاماتها الأساسية ولا سيما موضوع النفط (راضي، 1998).

3. 2. 4 ثانياً: المصالح البترولية

إن ضمان وصول البترول العربي للولايات المتحدة لطالما كان يمثل مصلحة رئيسية، وفي نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تستورد من 50-60% من مجموع ما تستهلكه من البترول، غير إن الأمريكيين لم يدركوا مدى خطورة الاعتماد على استيراد البترول إلا بعد استخدام البترول كسلاح في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. إن البترول العربي مهم جداً للأمريكيين وللغرب بسبب احتياجاته الضخمة (65% من الاحتياط العالمي) وأسعاره المنخفضة، ولقد كان هناك حرصاً أمريكياً على ضمان تدفق البترول لها ولحلفائها وبأسعار معقولة، وإعادة تدوير البترودولارات بما يحقق مصلحة الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي ضمان عدم سيطرة أي قوة معادية من شأنها إن تضع حدوداً على إنتاجه (Klebanoff, 1974).

3. 2. 5 ثالثاً: ضمان أمن إسرائيل

ما من شك في أن هناك مجموعة من الدوافع التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر لضمان أمن إسرائيل بأنه يمثل مصلحة مركزية لها، فهناك نوع من الارتباط العضوي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والمتمثل في وجود تواصل ثقافي وقيمي بين المجتمعين. إن ضمان امن إسرائيل له

أهمية قوية وكبيرة في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة في فترة الحرب الباردة وحتى وقتنا هذا، ففي ظل ظروف الصراع الأمريكي السوفيتي كانت لإسرائيل أهميتها لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، حيث إن الإبقاء على إسرائيل قويه من وجهة النظر الأمريكية كان يضمن لأمريكا مصالحها في المنطقة خاصة في مواجهة أي تهديد من دون الحاجة إلى تدخل عسكري أمريكي مباشر (Safran، 1978).

3. 3 من الممكن تقسيم فترة الحرب الباردة إلى أربع فترات أساسية

3. 3. 1 أولاً: الفترة الأولى 1948-1957م

إن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس ترومان سخرت كل أجهزة الأمم المتحدة لمساندة إسرائيل وبالكامل، في 29 تشرين الثاني من العام 1947م، حيث حدث قرار تقسيم فلسطين ومارست الولايات المتحدة الضغوط المكثفة على العديد من ممثلي الدول الأعضاء بالجمعية العمومية في الأمم المتحدة، وكأنها عملية فرض بالقوة أكثر من أنها مساعي لإيجاد حل المعضلة، فقام الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان بالدور القيادي في تمرير قرار التقسيم، وقدم اعترافه فيما بعد بالدولة الصهيونية (بحيرى، 1981). وتأكد الموقف الأمريكي من عقد اتفاقية الهدنة في العام 1949م، حيث أنه لوحظ أن الولايات المتحدة حصرت هدفها في هذه المرحلة في المحافظة على اتفاقيات الهدنة وتنفيذها بالكامل تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة (سعودي، 1986). ولقد سعت الولايات المتحدة سعت للمحافظة على الأمن والاستقرار الإقليميين في المنطقة العربية، وذلك عن طريق إشراكها مع بريطانيا وفرنسا في إصدار البيان الثلاثي في 25 أيار/ مايو 1950م، والذي كان يهدف لحماية خطوط الهدنة وضمان عدم خرقها من أي طرف (بحيرى، 1981).

حيث كانت الحكومات الثلاث ترمي للإبقاء على هذه الحدود وخطوط الهدنة المرسومة أيام الانتداب، والتي أعيد رسمها عقب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، وكانت إسرائيل بالطبع هي المستفيدة الأولى، وفضلا عن ذلك فهم العرب الإعلان الثلاثي فهما سليما من حيث انه ينال من استقلالهم وسيادتهم، واعتبرته الجامعة العربية اغتصابا لوظيفتها الخاصة بالأمن الإقليمي وأداة للإبقاء على السيطرة الاستعمارية القديمة ولكن بأشكال جديدة (Stookey، 1975).

لقد شهدت هذه الفترة وبخاصة في عام 1955 محاولات أمريكية عديدة بمساعدة إسرائيل في تعويض اللاجئين أو إعادة توطينهم، ودعم كل من إسرائيل والدول العربية اقتصادياً من خلال خطة إقليمية للري (مشروع اريك جونستون - Eric Johnston)، وذلك من أجل

المشاركة في مياه نهر الأردن . ولقد كانت مهمة هذه الخطة هي البحث عن التطورات المتبادلة لتنمية مصادر المياه لوادي نهر الأردن، وذلك لمنفعة سكان المنطقة، والتي ستؤدي إلى تطوير المصادر الطبيعية، ويكون ذلك لتطوير حاجات الري والقوى الكهرومائية، وإيجاد قاعدة اقتصادية قوية على الأرض، حيث قبول مثل هذه الخطة الشاملة يؤدي إلى الاستقرار في المنطقة (Polk، 1975).

وفي الحادي عشر من كانون الأول من العام 1948 تم إنشاء لجنة التوفيق التي تشكلت من قبل الأمم المتحدة بموجب القرار 192، وقامت الولايات المتحدة بطرح عدة مبادرات لحل القضية الفلسطينية على أساس أنها قضية لاجئين (بحيري، 1985).

ولقد طرأ تغير بسيط في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور، فلقد أكد وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في خطابا له في 10 حزيران من العام 1953م على انه بالإمكان إيجاد حل لهذا الصراع القائم، وان الأطراف المعنية يقع على عاتقها المسؤولية لتحقيق السلام في المنطقة، حيث من الممكن إدماج اللاجئين الفلسطينيين في حياة الدول العربية المجاورة (Polk، 1975). وألقى دالاس خطابا في 26 آب من العام 1955م، عبر فيه عن رغبة الإدارة الأمريكية في تحقيق تسوية سلمية عربية إسرائيلية، حيث تم تحديد بعض المشاكل المركزية التي يجب التعامل معها وهي: (السلطان، 2002)

- 1- مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حيث كان عددهم 900000 لاجئ، والذين كانوا يعيشون في كارثة ومأساة حقيقة.
- 2- الخوف الذي كان يسيطر على الشعبين العربي والإسرائيلي.
- 3- عدم وجود حدود قائمة وثابتة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها، حيث أن إيجاد الحلول لهذه المشاكل يؤدي إلى تسوية شبه دائمة، ويجعل من الممكن إيجاد حلول لبقية المشاكل الأخرى.

3. 3. 2 ثانياً الفترة الثانية: 1957-1973م

لقد بدأت هذه المرحلة بإعلان الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور مبدأ الشهير الذي تم إقراره من الكونجرس الأمريكي في آذار/ مارس 1957م، والذي يخول الرئيس بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية وغيرها لدول المنطقة، واستخدام القوة العسكرية للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد التوسع الشيوعي (Safran, 1978). ولقد تم اختبار هذا المبدأ ووضعه تحت التطبيق في مواقف

مختلفة، ومع دول مختلفة، فكان أولها في الأردن في شهر نيسان/ ابريل من العام 1957 عندما أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الملك حسين في إقالته لأول حكومة منتخبة، ودعمته بعشرة ملايين دولار ضد القوى المعارضة له، وأيضاً في تموز/ يوليو من العام 1958م عندما تدخلت الولايات المتحدة بقواتها البحرية في لبنان (شليبي، 2002).

لقد سعت السياسة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جون كندي (1961-1963م) إلى محاولة استعادة بعض النفوذ الذي فقدته الولايات المتحدة لصالح الاتحاد السوفيتي، حيث اتضح ذلك في مبادرة الرئيس الأمريكي (كندي) بإقامة حوار مع الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر*، وتأييده للثورة في اليمن (سعودي 1986).

حاول الرئيس كندي في هذه المرحلة أن يؤكد إن الموقف الأمريكي من تسوية الصراع العربي الإسرائيلي عامة والصراع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة انه يرتكز على قرارات الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة أو التعويض، حيث اظهر استعداداه للمساعدة في حل مشكلتهم، إلا أن محاولة التقارب مع الدول العربية وخاصة مصر في هذه الفترة لازمها العمل على تقوية أواصر العلاقات والروابط مع إسرائيل، حيث إن محاولة التقارب الأمريكي مع مصر لم تستمر طويلاً، وهذا أدى إلى تحول السياسة الأمريكية بالكامل لتأييد إسرائيل بشكل كلي، وأصبحت أمريكا مصدراً أولياً ومباشراً لإمداد إسرائيل بالأسلحة (Hudson، 1996).

ولقد استمرت هذه السياسة في ظل وجود الرئيس جونسون، حيث مالت إلى الاعتماد على إسرائيل ودعمها عسكرياً لتحقيق المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وحظيت هذه السياسة بتأييد واسع من أعضاء مهمين في كل من الكونجرس والمؤسسة العسكرية الأمريكية، ولقد اهتمت إدارة جونسون بمحاولة فتح حوار مع دول عربية، كما فقدت الاهتمام بقضايا المنطقة المعقدة (الصراع العربي- الإسرائيلي)، حيث اهتمت إدارة الرئيس جونسون بإتباع سياسة المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة عن طريق المحافظة على توازن عسكري بين إسرائيل والدول العربية من جانب، وبين مصر والدول العربية الصديقة للولايات المتحدة من جانب آخر (سعودي، 1986).

ولقد جاءت حرب حزيران/ يونيو 1967م، حيث شهدت السنوات التالية للحرب تطورات على

* في 26 سبتمبر 1962 أرسل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر القوات المسلحة المصرية إلى اليمن لدعم الثورة اليمنية التي قامت على غرار الثورة المصرية. وواجه الرئيس عبد الناصر معارضة شديدة لإرساله هذه القوات، وادعت المعارضة بأن ذلك له أثره السيئ في استنزاف موارد مصر وإضعاف قوتها العسكرية.

مستوى صانعي السياسة الخارجية في أمريكا، وذلك في ترجيح ميزان جانب على آخر، فالجانب الأول هم الذين يؤمنون داخل الإدارة الأمريكية بفاعلية دور إسرائيل في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، وهم المتمثلون أساساً في البيت الأبيض، وهنري كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق للأمن القومي، أما الجانب الآخر فهو فريق وزارة الخارجية الأمريكية وعلى رأسها وزير الخارجية وليم روجرز، حيث أصبحت السياسة الأمريكية تعتمد على إسرائيل كقوة ردة أولى لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية (Safran،1978).

3.3. 3 ثالثاً: الفترة الثالثة 1973-1979م

لقد تلاشي دور الاتحاد السوفيتي في هذه الحقبة الزمنية في قضية الصراع العربي الإسرائيلي وذلك نتيجة لقدم الرئيس المصري أنور السادات لسدة الحكم في مصر حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي لأن الأخير اقترب كثيراً من الولايات المتحدة الأمريكية ونسف علاقته بالكامل بالقطب الآخر أي بالاتحاد السوفيتي وبخطوات السيد أنور السادات استطاع الأمريكيون أن يضمّنوا أمن إسرائيل إلي حد ما وذلك من خلال اتفاق كامب ديفيد الذي وقع بين إسرائيل ومصر أكبر دولة عربية في العا 1978م (شليبي، 2002).

لقد تركزت السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الحقبة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وذلك علي يد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الذي بذل جهوداً كبيرة لحل ما يسمى بقضية الشرق الأوسط أكثر مما بذل لحل أي قضية دولية أخرى خلال أول خمسة عشر شهراً من ولايته، حيث كان يتمني كارتر أن يتم التوصل إلي أي خطوة إيجابية باتجاه حل الصراع مع الفلسطينيين، حيث قال في خطابه المشهور في نيو انجلاند عام 1977م "إن هناك حاجة لتأسيس وطن قومي للفلسطينيين" (شليبي، 2002). ولقد تميزت السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المرحلة بالتبني الكامل لإسرائيل وكانت تبتز العرب للاعتراف بها حيث حاولت الولايات المتحدة إيصال رسائل مختلفة إلي العرب مفادها أنه لا يمكن لكم أن تحرروا أراضيكم بالقتال أو بالحروب ولكن بالتسوية إما بالمفاوضات أو المقايضة والانسحاب (صايغ، 1979).

إن السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة حافظت علي وجود إسرائيل وساعدتها بشكل غير منقطع، وفي نفس الوقت طالبت هذه السياسة العرب أكثر مما طالبهم القرار 242 وطالبت إسرائيل أقل بكثير مما طالبهم نفس القرار، فقد كان كارتر يطالب إسرائيل بالانسحاب، ليس من جميع الأراضي التي احتلتها بالقوة بل إلى حدود تتفق هي والعرب عليها في مفاوضات حرة.

كما أنه لا يرى أن الانسحاب الإسرائيلي معناه هو السيادة العربية الكاملة على المناطق التي يتم جلاء القوات الإسرائيلية عنها، وان القرار 242 طالب الدول العربية بالاعتراف بإسرائيل وبالتعهد لعدم الاعتداء عليها، في حين طالب كارتر الدول العربية لإقامة سلام كامل وعلاقات طبيعية مع إسرائيل، بحيث تتعدى الاعتراف إلى تبادل التمثيل الدبلوماسي وفتح الحدود والتبادل التجاري والثقافي (صايغ، 1979).

3. 3. 4 رابعاً: الفترة الرابعة 1979-1991م

إن السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة لم تعطي قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الاهتمام الكافي، ولم تكن ضمن الأولويات المركزية بالنسبة للإدارات المتعاقبة في هذه الحقبة، وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات المهمة التي أطلقتها الإدارات الأمريكية فكانت الأولى مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان في العام 1982م والتي قامت على أساس أنها لا تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوافق على تغيير حدود عام 1967م لضمان أمن إسرائيل بالكامل، وعدم النظر لأي حق من حقوق الفلسطينيين علماً بأن إدارة ريغان لعبت دوراً مهماً في قرار حكومة الليكود في العام 1982م في عملية غزو لبنان والذي ترتب عليه إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان (سعيد، 1988). ولقد ارتبطت السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة بالضعف العربي، فانهيار التضامن العربي بالكامل، وانعزلت مصر عن الوطن العربي بشكل تام، ووجود الحرب العراقية الإيرانية، وكذلك انهيار أسعار البترول الذي أفقد الوطن العربي أحد عناصر القوة الأساسية التي يتمتع بها، وبالتالي استمرت السياسة الأمريكية باتجاه تأييد إسرائيل وعدم النظر إلى القضايا العربية (سعيد، 1988).

ولقد تركزت سياسة الرئيس ريغان الخارجية على نقطتين أساسيتين وهما:

النقطة الأولى: وهو أن الخطر الذي يواجه الولايات المتحدة في المنطقة ينبع من الاتحاد السوفيتي، وذلك بالنظر إلى التهديدات العسكرية التي يمارسها في المنطقة العربية.

النقطة الثانية: عملت سياسة ريغان على الفصل بين المشكلة الفلسطينية ومنطقة الخليج فاعتقد هو ومساعدوه أنه يمكن تنمية ثقة الدول العربية في الولايات المتحدة عن طريق إنشاء قوة الانتشار السريع وبناء اتفاق استراتيجي مع دول مثل إسرائيل ومصر والسعودية (السلطان، 2002).

وفي شباط من العام 1987م أعلن ريغان أنه تم ترقية إسرائيل إلى مرتبة الحلف الرئيس غير العضو في شمال الأطلسي وفي المحيط الهندي والعمل علي زيادة التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ويجب البحث عن تسوية للصراع العربي الإسرائيلي ، وتمثل في البداية بتوقيع الاتفاقية المصرية الإسرائيلية في العام 1979م، حيث إن مفهوم التسوية العربية الإسرائيلية جاء ليتخطي المعاهدة الإسرائيلية المصرية وليضمن اتفاقاً حول القضية الفلسطينية واتفاقات أيضاً بين إسرائيل وسوريا ولبنان أي معظم الدول العربية (السلطان، 2002).

لقد قامت إسرائيل في هذه الفترة برفض خطة الأمير فهد للسلام عام 1982 والتي كانت تريد أن تضع حداً للصراع العربي الإسرائيلي من خلال الاعتراف المتبادل للطرفين والتعايش علي أساس الأرض مقابل السلام لكن الإسرائيليين اعتبروا خطة فهد للسلام محاولة لتصفية إسرائيل ورفضوها علي الفور وكان ذلك بغطاء من الولايات المتحدة الأمريكية، إن السياسة الخارجية الأمريكية ارتبطت بالضعف العربي الكبير خلال هذه الفترة وانهار النسيج العربي خاصة وجود مصر في عزلة كاملة بعد توقيعها معاهدة السلام في كامب ديفيد مع إسرائيل في العام 1979م، وانهارت أسعار البترول بشكل واضح في هذه الفترة حيث كان يعتبر البترول أحد عناصر القوة بالنسبة للأمم العربية (Yaniv، 1987).

ولقد قام جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة بإلقاء كلمة قوية ومؤثرة في مؤتمر الإيباك* في العام 1988م يقول فيها انه بني علاقات متينة مع إسرائيل تجعل أي إدارة أمريكية تالية تحتاج إلى ثمان سنوات على الأقل لتفكيكها، وهذا يدل على مدى قوة العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في هذه الفترة (عايش، 2006).

3. 4 السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة

3. 4. 1 مقدمة

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية الأمريكية تغيرت الى حد كبير بعد انهيار المنظومة الاشتراكية بشكل كامل ، والمتمثلة في الاتحاد السوفيتي، ودول أوروبا الشرقية تجاه المنطقة العربية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لأن هذا الصراع يمثل المشكلة الأساسية التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط، بات واضحاً أن زعماء الاتحاد السوفيتي انصاعوا بالكامل للشروط الأمريكية في كل القضايا العالمية والعربية وأصبح الدور السوفيتي، يأخذ الطابع الشكلي وليس التآثيري، وإن

* الإيباك: هي لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية ، وأبرز منظمات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة ، واحد اشد اللوبيات تأثيراً على الكونجرس الأمريكي . تأسست عام 1954 في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي تعمل في جميع المجالات المتعلقة بدعم إسرائيل.

نهاية الاتحاد السوفيتي ما هو إلا دخول العلاقات الدولية مرحلة نوعية جديدة تماماً، أدى إلى ما يسمى النظام العالمي الجديد، والذي بدأ وكأنه انتصاراً للولايات المتحدة الأمريكية (شعبان، 1993).

لقد انطلقت السياسة الخارجية الأمريكية في العام 1991م بمنطق يختلف بالكامل عن الفترات السابقة، ليس فقط باتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي و لكن باتجاه كل منطقة الشرق الأوسط و تحديداً الخليج العربي، حيث تنطلق هذه السياسة من أنها تريد أن تسيطر بالكامل وبشكل فعلي على موارد النفط الخليجية، وتأهيل ومساعدة دول المنطقة عسكرياً، مع كل ذلك أكدت الولايات المتحدة أن إسرائيل يجب أن تكون موجودة وبقوة ويجب إعطاؤها الأمن اللازم لمواجهة الدول العربية، لأنها هي الأداة المركزية والرئيسية في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وللمحافظة على مصالحها اللامنتهية في هذه المنطقة (السلطان، 2002).

3. 4. 2 مؤتمر مدريد 1991*م

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال الوضع الناشئ عن حرب الخليج الثانية في محاولة منها لفرض تصوراتها ومشاريعها السلمية على العرب، فما إن وضعت الحرب أوزارها حتى أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش أمام الكونجرس الأمريكي بتاريخ 1991/3/6م عن مبادرة أمريكية جديدة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، بحيث تستند إلى قراري مجلس الأمن 242 و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام (الحمد، 1998).

وبعد يومين من خطاب الرئيس بوش، بدأ وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بجولات مكوكية في الشرق الأوسط، وتمكن من دعوة جميع أطراف الصراع بما فيهم الفلسطينيين وكانوا ضمن وفد أردني مشترك إلى طاولة المفاوضات في مدريد في 1991/10/30م (Cheryl، 1994).

ومما لاشك فيه أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية سهلت نجاح الدبلوماسية الأمريكية وهي: (مصالحه، 1994)

* مؤتمر مدريد: يقول محمد حسنين هيكل إن العرب توجهوا إلى مؤتمر مدريد في كنف راعيين، ومن الافتتاحية الأولى تأكد أن للمؤتمر راعياً واحداً وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وأما الراعي الثاني فلم يظهر له أي دور أو لعل ما ظهر من وجوده قطعة من خلفية أو أرضية المسرح أو ربما أثاثه.

- 1- نهاية الحرب الباردة مع الانهيار الاقتصادي والسياسي والاتحاد السوفيتي، هذا كله أدى إلى تكريس حالة الهيمنة الأمريكية على العالم.
 - 2- حرب الخليج الثانية التي أدت إلى عدم وجود أي خيارات عسكرية ضد إسرائيل، حيث كان الدور الأمريكي في تلك الحرب قد أظهر حرص الولايات المتحدة على ترتيب أوضاع المنطقة العربية وفق الصيغة التي تخدم بالأساس أغراضها وأغراض حلفائها.
 - 3- إستراتيجية الانفتاح والتنازلات من جانب واحد، والتي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1988، حيث قام وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بثمان جولات مكوكية في المنطقة العربية من أجل إنجاز المبادرة الأمريكية، فسلم في الجولة التي كانت في 16-20 أيلول 1991 رسائل تطمينات للطرفين العربي والإسرائيلي، حيث تعهدت الولايات المتحدة بموجبها مع كل فريق على حدا، وبشكل لا يخل بفرص إقامة المؤتمر ودون تناقض بين الضمانات المعطاة للفرقاء.
- ولقد التزمت واشنطن بعدم تأييدها لقيام دولة فلسطينية في رسالة التطمينات التي سلمت لإسرائيل، لكنها أكدت في الوقت نفسه معارضتها الإبقاء على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان، وأكدت معارضتها من جهة أخرى تقسيم مدينة القدس، معتبرة أن الوضع النهائي لهذه المدينة سيحدد في مرحلة لاحقة من المفاوضات (مصالحة، 1994).
- وفي رسالة التطمينات الفلسطينية، حيث جددت الإدارة الأمريكية تأكيد موقفها الذي حدده الرئيس بوش في خطابه في 6 آذار/ مارس 1991، وفي خطة بيكر بشأن الحكم الذاتي المؤقت مع صلاحيات محدودة، ومن جهة أخرى أكدت الرسالة حق الفلسطينيين في اختيار أعضاء وفد، ومعالجة كل القضايا المتعلقة بهم خلال المؤتمر، ولم تتعرض الرسالة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير، ولا إلى مسألة إيقاف الاستيطان الإسرائيلي، ولا إلى ما ستكون عليه الأراضي الفلسطينية في الوضع النهائي (السلطان، 2002).

3.4.3 نتائج مؤتمر مدريد

طبقاً للمبادرة الأمريكية في 6 آذار/ مارس 1991م، لم يترك الرئيس بوش مجالاً للشك في أن الصراع العربي الإسرائيلي أصبح ذا أولوية دبلوماسية للولايات المتحدة، ففي خطاب له أمام اجتماع مشترك للكونجرس قال "إن علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين، وليس هناك بديل عن الدبلوماسية، لذلك انعقد مؤتمر مدريد في 30/10/1991م (كيمب وبريسمان، 1999). وطبقاً للتصورات التي وضعتها الولايات المتحدة

الأمريكية مع الأطراف المعنية بالتسوية، فان آلية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي توزعت على مراحل ثلاث (السلطان، 2002).

المرحلة الأولى:

ولقد تضمنت عقد مؤتمر سلام يكون واجهة علنية لعقد المفاوضات العربية الإسرائيلية، حيث كان الأصل في مؤتمر مدريد أن يعقد لمرة واحدة، إلا أن رسائل التطمينات الأمريكية إلى أطراف التسوية أجازت عقد المؤتمر مجددا إذا ما وافقت على ذلك، حيث تم عقد المؤتمر في القصر الملكي في مدريد في يوم الأربعاء 1991/10/30م، وبهذا تمكنت الولايات المتحدة من ردم الفجوة التي كانت قائمة بين الموقفين العربي المطالب بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، ويتمتع بصلاحيات ملزمة، والموقف الإسرائيلي الداعي إلى مفاوضات مباشرة مع دول المواجهة العربية، ويلاحظ أن الولايات المتحدة نزولا عند الرغبة الإسرائيلية "عملت على أن يكون دور الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية هامشيا إلى حد كبير، ولذلك فإنهما اشتركتا بصفة مراقب" (مصالحة، 1994).

المرحلة الثانية:

فتتعلق بانطلاق المفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل وكل طرف على حدا (الفلسطينيون - الأردن - سوريا - لبنان)، على أن يحضر الفلسطينيون ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك، وعلى ما يبدو فان تقسيم هذه المفاوضات إلى مسارات أريد بها تجزئة قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وتمكين الولايات المتحدة من التقدم المطلوب على احدها دون انتظار لبقية المسارات، فضلا عن أنه يتجاوز مطلب الحل الشامل الذي طالما نادى به الأطراف العربية في مراحل سابقة (كنبار، 1998).

وعلى الرغم من أن الأصل في المفاوضات الثنائية هو أن تكون مفاوضات علنية وتحت إشراف راعي التسوية، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي. (هيكل، 1997) إلا انه جرى على المسار الفلسطيني خاصة مفاوضات سرية أدت إلى توصل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية م.ت.ف إلى اتفاق إعلان مبادئ في 13 أيلول 1993م، والذي نص على منح الفلسطينيين حكما ذاتيا في الضفة الغربية وقطاع غزة (عباس، 1994).

المرحلة الثالثة:

اختصت هذه المرحلة ببحث القضايا الإقليمية المتنوعة، ومناقشتها مثل الرقابة على التسلح والأمن الإقليمي والتنمية والتعاون الاقتصادي والمياه واللاجئين، حيث عرف هذا المسار بالمفاوضات المتعددة الأطراف (السلطان، 2002). وعند انعقاد المؤتمر الأول لهذه المفاوضات في موسكو بتاريخ 1992/1/28م، اخذ المسار طابعاً تنظيمياً، فبالإضافة إلى تشكيل اللجنة التوجيهية لهذه المفاوضات التي ترأسها الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، حيث تم إيجاد خمس لجان فرعية لمناقشة الأمور المذكورة أعلاه، كما وتميزت هذه المفاوضات بمشاركة عربية ودولية واسعة، حيث اشتركت أقطار مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي فضلا عن العديد من دول العالم منها المجموعة الأوروبية واليابان والصين وكندا (راضي، 1998).

إن هذه المفاوضات تهدف إلى إيجاد بنية إقليمية تعاونية تمكن من إذابة التناقضات القائمة بين طرفي الصراع عبر الدخول في ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية، "في حين جاءت مشاركة الأطراف الدولية لتؤكد رغبة الولايات المتحدة في توزيع الأدوار على هذه الأطراف، وتحميلها العبء الأكبر في تقديم المساعدات المالية والفنية لمشروعات التسوية" (سعيد، 1994).

3. 5 اتفاقية أوسلو 1993م

لقد كان انعقاد مؤتمر مدريد إيدانا بتفتيت الموقف العربي إلى مسارات تفاوضية منفصلة، يجري كل منها مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وبدون أي مرجعية واضحة ومحددة سوى الرعاية المباشرة والفاعلة للولايات المتحدة الشريك العضوي والحليف الاستراتيجي لإسرائيل، وبالفعل انتقل مسار المفاوضات سريعاً من مدريد إلى واشنطن.

وفي الوقت الذي كانت فيه مفاوضات ثنائية بين الوفدين الفلسطيني-الأردني المشترك والإسرائيلي، كانت هناك قناة سرية في أوسلو بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي، وكانت النتيجة التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي والذي جرى التوقيع عليه في 1993/9/13م بعد مفاوضات شاقة وصعبة (السلطان، 2002). فبالرغم من توصل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاق إعلان المبادئ، والذي يتضمن اعترافاً فلسطينياً كاملاً وصريحاً بحق إسرائيل في الوجود وفي المقابل لم تعترف إسرائيل بدولة فلسطينية مستقلة، وإنما اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة شرعية ووحيداً للشعب الفلسطيني، لقد كان ذلك واضحاً من خلال الرسائل المتبادلة بين الرئيس الراحل ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحق رابين (النص الحرفي للرسائل المتبادلة بين الطرفين)، وتم عقد العديد من الاتفاقات اللاحقة التي أدت إلى انتخاب المجلس

التشريعي الفلسطيني ورئيس السلطة، فلم تكن الترتيبات الانتقالية المتفق عليها إلا وسيلة إسرائيلية لمواصلة عمليات مصادرة الأراضي والاستيطان المكثف في الضفة الغربية، والمضي قدماً في إجراءات تهويد القدس، وعدم انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية على النحو الذي نصت عليه الاتفاقات، فضلاً عن استخدام الإفراج عن الأسرى والسجناء الفلسطينيين وسيلة للضغط على المفاوضات الفلسطينية، حيث أهدرت إسرائيل كافة المواعيد التي التزمت بها، حيث أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك اسحق رابين أن "لا مواعيد مقدسة" (الجريباوي، 1992).

ولقد تم الاتفاق على أن قضايا الوضع النهائي يجب أن تحل قبل 1999/5/4م، وانقضى الموعد المحدد لإجراء المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم التي تتناول القضايا الرئيسية، والتي نص اتفاق أوسلو على تأجيلها وهي: قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والعلاقات مع الدول المجاورة ومسألة المياه (شاش، 2001).

ومع اقتراب نهاية فترة رئاسة الرئيس كلنتون، حيث حاول إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من أجل تحسين صورته، وخدمة مصالح حزبه الانتخابية، فعمل على تكثيف المفاوضات بين الجانبين، ثم تجاوب بعد تردد مع اقتراح أيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بعقد قمة على غرار مؤتمر كامب ديفيد السابق، وبعد خمسة عشر يوماً من المفاوضات الشاقة التي فرض عليها التعتيم الإعلامي الكامل، حيث تم الإعلان في 25 يوليو 2000م فشل المفاوضات بسبب قضية القدس واللاجئين، وفي الوقت ذاته أعلن عن تقدم في ما يتعلق ببقية القضايا، وانقضى موعد 13 سبتمبر 2000م دون إعلان الدولة الفلسطينية، حيث هدد كلنتون بقطع المعونات عن السلطة ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس (شاش، 2001).

3. 5. 1 السياق العام لاتفاق أوسلو

إن اتفاقية أوسلو تعبر عن واقع سياسي جديد ليس في المنطقة العربية فحسب، بل في كل أنحاء العالم وذلك بعد شعور الولايات الأمريكية المتحدة بأنها هي صانعة السلام الوحيدة في العالم. هذا جعل الأمريكيين يؤمنون بضرورة تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المتنازعة، حيث قام وزير الخارجية الأمريكي السيد وارن كريستوفر في 30 حزيران (يونيو) 1993م بالإعلان عن مقترح إعلان المبادئ وذلك لكسر الجمود الحاصل في العملية السلمية والذي يتضمن 3 نقاط مركزية وهي: (عاروري، 1994)

1- الضفة الغربية وغزة أرض متنازع عليها وليست أرضاً محتلة.

- 2- غياب ملحوظ لمبدأ الأرض مقابل السلام أو انسحاب إسرائيلي أو حتى إعادة انتشار القوات وهذا معناه إن لإسرائيل حقا متساويا في ادعاء ملكية الأرض مثل الفلسطينيين.
- 3- وثيقة إعلان المبادئ ألزمت الفلسطينيين بالموافقة على إن الأمور المتعلقة بالسيادة هي ليس في نطاق المفاوضات في المرحلة الانتقالية، ومن ثم فإن الحديث عن القدس والمستوطنات الآخذة في التوسع و قضية الأراضي وغيرها كل ذلك يؤجل إلى سنوات عديدة.
- إن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بان اتفاق أوسلو هو اتفاق مجحف بحق الفلسطينيين، وهناك بعض القضايا المركزية التي لم يتم التعامل معها كما يجب من قبل الطرف الفلسطيني وعلى رأسها: (عاروري، 1994)

- 1- قضية الاضطهاد وحقوق الإنسان، حيث لم يتم التطرق إلى الاحتلال وعدم شرعيته ولا عن تبادل الأرض بالسلام ولا عن الحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني.
- 2- قضية الاعتراف، حيث اعترفت إسرائيل بالحقوق السياسية المشروعة والمشاركة لكنها لا تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولا تعترف بحق العودة ولا بالقرارين 242,338، واعترفت إسرائيل بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولم تعترف بدولة فلسطينية مستقلة.
- 3- قضية الانسحاب من غزة وأريحا (ولم يتضح أريحا البلدة أم القضاء) وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة، حيث إن الانسحاب الجزئي والمحدد لم يمه الحكم العسكري.

3. 6 اتفاق طابا "أوسلو2" 28 أيلول/سبتمبر 1995

حسب اتفاق أوسلو الذي وقع بتاريخ 13/9/1993م، وكان من المفترض إن تمضي ستة أشهر فقط بحيث تبدأ بعدها المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، وهي متعلقة بتوسيع صلاحيات السلطة في المدن الفلسطينية. لكن المفاوضات حولها امتدت عاماً ونصف، حيث سعى الكيان الإسرائيلي لفرض شروطه وتفسيراته الخاصة، وربط إمكانيات التقدم بالمفاوضات بمدى تمكن السلطة من التعامل بقوة مع المعارضة الفلسطينية المسلحة، فلم يتم ذلك إلا بعد أن نجحت السلطة إلى حد بعيد في الاختبار الإسرائيلي، وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في طابا بمصر، وجرى توقيعه في أجواء احتفالية كبيرة في واشنطن في 28 أيلول/سبتمبر 1995م (القدس العربي، 1997).

لقد تضمن هذا الاتفاق توزيع الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق:

(أ)، (ب)، (ج)، حيث إن مناطق (أ) هي مراكز المدن الرئيسية في الضفة الغربية ما عدا الخليل ومساحتها لا تتجاوز 3% من مساحة الضفة الغربية، حيث سيكون الإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينياً. ومناطق (ب) وهي مناطق القرى والريف الفلسطيني وتشكل حوالي 25% من أراضي الضفة الغربية ككل وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، أما الإشراف الأمني فيكون إسرائيلياً- فلسطينياً مشتركاً. أما مناطق (ج) فيكون الإشراف عليها إدارياً وأمنياً لإسرائيل وهي نحو 70% من الضفة، وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها (الحمد، 1998).

إن الاتفاق المرحلي الفلسطيني الإسرائيلي المعروف باسم أوسلو 2 قد أُلحِقَ به سبعة ملاحق تتعلق بإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية، وبروتوكول خاص بالانتخابات، وملحق بالشئون القانونية، وملحق خاص بالعلاقات الاقتصادية، وملحق خاص بالتعاون الفلسطيني الإسرائيلي، وملحق خاص بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، وألحقت به خرائط تتعلق بالمرحلة الأولى لإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية في قطاع غزة، وانتشار قوات الشرطة في قطاع غزة ونطاق النشاط البحري والخليل، إن هذا الاتفاق حافل بالمزيد من القيود والشروط الأمنية، وما إن بدأت القوات الإسرائيلية انسحابها من المدن وإعادة انتشارها، حتى بدت مناطق السلطة الفلسطينية كالجزر المحاصرة وفي بحر الاحتلال التحكم بمدخل ومخارج المدن والقرى، يطبق عليها الحصار الأمني والاقتصادي متى شاء ويخضعها لشروطه (الجرباوي، 1998).

3. 7 واي ريفر 1998*م

وكان هذا الاتفاق قد حدث في تشرين الأول سنة 1998م وكان يجب إن يتم التناقش والتباحث حول مواضيع مهمة مثل القضايا الاقتصادية والأمن وإعادة الانتشار وغيرها، إلا إن الاتفاق ركز فقط على جانب واحد وهو الجانب الأمني والذي يخدم فقط الجانب الإسرائيلي (ناجي، 1999). وفيما يتعلق بالجانب الأمني، لقد جرى التفاوض حول مذكرة أمنية صاغتها وكالة المخابرات الأمريكية CIA، حيث مدة الخطة 12 أسبوعاً لمكافحة ما يسمى بالإرهاب، واتفق على أن يراقب الجانب الأمريكي عملية جمع الأسلحة الغير قانونية، كما تتولى وكالة المخابرات المركزية عملية

واي ريفر: لقد ورد اسم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية 13 مرة في نص الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، باعتبارها تشرف على مدى الالتزام الفلسطيني بالخطة الأمنية للاتفاق. إن هذه الخطة تم تطويرها وتنسيقها من خلال الاتصالات والمشاورات المكثفة لمدير الوكالة جورج تيننت، والذي يشارك في المفاوضات على مدى 8 أيام مع مادلين أولبرايت.

التحقق من ذلك عبر التفتيش المفاجئ على سجون السلطة الفلسطينية (حسين، 1999). ومع ذلك قام الطرف الإسرائيلي باختراق الاتفاقية وعطلها خاصة في مواضيع مصادرة الأراضي في جبل أبو غنيم وغيرها، وقضايا المعتقلين وتوسيع المستوطنات وغير ذلك، وبمرور الوقت تصاعد التوتر بين الطرفين، وأفقدهم القدرة على مواصلة الحوار وتنفيذ الاتفاق (السلطان، 2002).

ومن ثم التفتت كل الأنظار مرة أخرى إلى دور الراعي الأمريكي، حيث قام الرئيس الأمريكي كلنتون بزيارة إلى إسرائيل وإلى أراضي السلطة الفلسطينية، لكن هذه الزيارة لم تثمر عن شيء في صالح الفلسطينيين، لأن كلينتون ركز على انتزاع تنازلات جوهرية من الفلسطينيين، ومن بين هذه التنازلات تراجع نية السلطة الفلسطينية عن إعلان الدولة المستقلة في الوقت المحدد لها، ووقف التحريض على العنف، واستكمال عملية جمع السلاح غير المرخص لدى الجماعات الفلسطينية، وتخفيض عدد أفراد الشرطة، والقبول بالرؤية الإسرائيلية تجاه قضية المعتقلين الفلسطينيين، واختتم شروطه بعدم مطالبة إسرائيل بتنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار بموجب اتفاق واي ريفر (جاد، 1999).

3. 8 الخلاصة

من الاستعراض السابق لمراحل تطور السياسة الخارجية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يتضح ما يلي:

- 1- سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تغيرت في فترة ما بعد الحرب الباردة عن ما كانت قبلها، وذلك لوجود تغيرات دولية واضحة والمتمثلة في انهيار المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الإتحاد السوفييتي.
- 2- تركزت السياسة الخارجية الأمريكية وفترة ما بعد الحرب الباردة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على نقطتين أساسيتين، الأولى: تحقيق تسوية للمشكلة الفلسطينية وذلك طبقاً لوجهة النظر الأمريكية والتي تمثلت في مجموعة مبادرات وأهمها مؤتمر مدريد للسلام، واتفاقية أوسلو التي لم تلبي رغبات الفلسطينيين. أما النقطة الثانية: المحافظة على استقرار أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة إسرائيل.
- 3- أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأهم والأوحد في العالم، فاهتمت على مدار إدارتها المتعاقبة بضمان أمن إسرائيل، وإن إسرائيل هي نقطة مركزية في حسابات الولايات المتحدة وسياستها الخارجية.

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه
الصراع العربي- الإسرائيلي والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

1.4 مقدمة

تعتبر المحددات هي الإطار العام الذي يحكم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العالم، وإن هذه المحددات ليست واحدة تجاه الدول، حيث إن اختلاف المحددات تجاه الدول يعود لمجموعة عوامل، وأهمها البيئة المحلية والبيئة الإقليمية والبيئة الدولية، وبالطبع لأي مدى يمكن أن تكون هذه الدولة أو تلك مؤثرة على المصالح الأمريكية وإستراتيجيتها (القرم، 2007). وتهتم الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لأن إسرائيل تقع في منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة الأكثر حيوية للمصالح الأمريكية في العالم، والتي طالما حظيت هذه المنطقة بموقع متقدم في الإستراتيجية الأمريكية الكونية.

ويتناول هذا الفصل مجموعة محدّدات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس أنها تؤثر تأثيراً واضحاً وفعالاً في صناعة السياسة الخارجية تجاه المنطقة، حيث هناك أربعة محدّدات رئيسية.

4.2 ضمان أمن إسرائيل

مما شك فيه أن هناك الكثير من العوامل القومية التي جعلت ضمان امن إسرائيل مسألة مهمة ومركزية ويمثل مصلحة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث انه من الواضح جلياً إن هناك ارتباطاً عضوياً قويا جدا بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والمتمثل في وجود قيم مشتركة وتواصل ثقافي لا محدود بين المجتمعين الأمريكي والإسرائيلي. وللتعرف إلى مدى الانسجام والتوافق بين الولايات المتحدة وإسرائيل سنرى بعض التصورات الأمريكية تجاه إسرائيل (سعودي، 2003).

4.2.1 تصور النخبة الأمريكية الحاكمة لإسرائيل

من خلال دراسة تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل والموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي، فإنه من الممكن تحديد أربعة تصورات مميزة عن إسرائيل لدى أعضاء النخبة الأمريكية الحاكمة، حيث إن هذه التصورات تأتي في إطار السلوك الأمريكي تجاه إسرائيل، والذي يؤدي دائماً إلى تقوية أواصر العلاقات بين الدولتين (إدريس، 1980).

4. 2. 2 التصور الأول: إسرائيل تجسيد للدولة اليهودية المنشودة

إن التطورات الايجابية في الرؤية الأمريكية لإسرائيل على مدار الإدارات الأمريكية المتعاقبة لا ترجع إلى التعاطف الأمريكي إزاء الاضطهاد النازي لليهود، أو للنجاحات المتعددة التي أحرزها اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها ترجع وبشكل أساسي لذلك التشابه الكبير بين نشأة إسرائيل ونشأة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية الاعتماد على الاستعمار الاستيطاني لتكوين الدولة، حيث كان هناك إعجابٌ أمريكي واضح وهناك أيضاً دعمٌ كبير لا متناهياً لإسرائيل (إدريس، 1980). إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حريصة على إنجاح المخططات الصهيونية من أجل الوطن القومي اليهودي في فلسطين وفي مقدمتها فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية. (Stember, 1966)

لقد كان واضحاً بالكامل أن تصريح مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر للأمن القومي بريجينسكي حين قال "يجب على العرب أن يفهموا أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لا يمكن أن تكون متوازنة مع العلاقات الأمريكية العربية، لأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية علاقات حميمة مبنية على التراث التاريخي والروحي الذي يتميز باستمرار بواسطة النشاط السياسي لليهود الأمريكيين، بينما العلاقات الأمريكية العربية لا تحتوي على أي عامل من هذه العوامل" (عبد الحكيم، 1977).

4. 2. 3 التصور الثاني: إسرائيل أداة للمحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

إن هذا التصور سيطر على غالبية أعضاء الكونجرس الأمريكي منذ قيام إسرائيل، وذلك عندما تبنى معظم النواب الأمريكيين الرأي القائل بضرورة توطيد اللاجئين الفلسطينيين في الأقطار العربية المختلفة، وعدم التفكير في إمكانية إحداث أي تغيير في إسرائيل، ورفض أي رغبة لتوطينهم في إسرائيل، وذلك على أساس أنها موقع متقدم للدفاع عن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط (عبد الحكيم، 1977).

إن هذا التصور سيطر على أعضاء النخبة الأمريكية وخاصة تلك المجموعات ذات العلاقات الوثيقة والقوية بإسرائيل، حيث إن "كينين" أحد المسؤولين الرئيسيين في اللوب الصهيوني داخل الكونجرس الأمريكي فكر في كيفية الاستفادة من هذا التصور للحصول على أقصى مساعدة ودعم لإسرائيل.

ويقول كينين "عندما طالبت إسرائيل بالحصول على شحنات جديدة من طائرات الفانتوم عام 1971م، أنه قد تم التركيز على أن إسرائيل تمثل سداً ضد الشيوعية السوفيتية في الشرق الأوسط وسط الحكومات الراديكالية، وقد أدى هذا الأسلوب إلى تبني 78 شيخاً من أعضاء مجلس الشيوخ (من أصل مائة) قراراً يحث الحكومة الأمريكية على استئناف شحن طائرات الفانتوم لإسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر 1971م، كما وافق على مثل هذا القرار في مجلس النواب 251 نائباً" (جلاس، د. ت.).

4. 2. 4 التصور الثالث: إسرائيل مصلحة أمريكية

كثيراً من الأمريكيين يرون أن إسرائيل مصلحة أمريكية باعتبارها المجتمع الديمقراطي الوحيد في المنطقة العربية، حيث تمثل إسرائيل نموذجاً للتقدم والتنمية تحتاج إليه الدول العربية نفسها، إن هذا يحدث غالباً في أثناء الحملات السياسية المحلية تصل إلى حد اقتراح أن تكون إسرائيل حجر الزاوية والأداة المختارة للسياسة الخارجية الأمريكية للتعامل مع الدول العربية (Badeau, 1968).

وإن ذروة إثارة هذا التصور كان في العام 1962م بعدما وافقت حكومة كندي على تزويد إسرائيل بصواريخ هوك أرض- جو بعد المحادثات المطولة التي أجرتها جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل آنذاك مع دين راسك وزير الخارجية الأمريكي (إدريس، 1980).

ويؤكد وليم كواندت الذي عمل رئيساً لإدارة الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومي، و قال "إن الرئيس جونسون وكبار مساعديه أمثال والت روستو ويوجين روستو وماكجورج باندي كان تعاملهم مع إسرائيل على أساس إنها مصلحة أمريكية، ومن ثم كان حرصهم الدائم على ضمان وحماية امن إسرائيل". إن هذا التصور لم يكن شائعاً فقط في عهد الرئيس جونسون، لكنه استخدم في عهد كلٍ من الرئيسين السابقين نيكسون وفورد، ولم يكن موقف الرئيس نيكسون من إسرائيل أثناء حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973م إلا انعكاساً لهذا التصور، ولقد أوضح الرئيس فورد في خطابه أمام "نباي بريث" الصهيونية في التاسع من أيلول/ سبتمبر 1976م، أنه أكد

التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالمحافظة على أمن إسرائيل كمصلحة أمريكية (Quandt , 1972).

4. 2. 5 التصور الرابع: إسرائيل قوة غربية

إن هذا التصور يقوم على تجسيد كامل لوحدة المصالح والأهداف بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى درجة يصعب معها التمييز ما هو لصالح إسرائيل وما هو غير صالح للولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن هذا التصور يقوم على أساس مشابهة الحضارة والذي يلعب دوراً بارزاً في تشكيل الإدراك الأمريكي لإسرائيل كقوة غربية في منطقة الشرق الأوسط، وتنتهي حضارياً إلى العالم الغربي بأنظمتها وقيمه السياسية والاجتماعية، وبالتالي لقيت إسرائيل تعاطفاً شديداً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية (كلارك، 1967). لقد أعجبت الولايات المتحدة كثيراً بالنظام السياسي لإسرائيل بديمقراطيته النادرة وسط مجموعة الأقطار العربية الناشئة، وآثار إعجابها القيم السائدة في المجتمع الإسرائيلي وخاصة قيم الانجاز والمغامرة الجريئة.

ولكن هذا الفهم ليس كافياً لتوصيف الأساس الحقيقي لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل على نحو ما هو قائم بالفعل، أي على أساس النظرة السائدة لان إسرائيل قوة غربية على كافة المستويات. وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي الأسبق كينيدي ، بأن الصداقة مع إسرائيل ليست موضوع تحيز، وإنما مسألة أمن قومي (راسك، 1963).

وإن التصور الأمريكي لإسرائيل كقوة غربية لا بد أن يكون مصحوباً بمصالح إستراتيجية مختلطة بين الجانبين تجعل مصلحة كل منهما تتكامل مع مصلحة الآخر، وعلى ما تقدم فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى لان تحقق جملة من المصالح السياسية والإستراتيجية والاقتصادية المتداخلة والمتشابكة والمتعارضة مع بعضها البعض في بعض الأوقات (سعودي، 2003).

ومن الواضح جلياً أن هناك مجموعة من العوامل المركزية التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة وبكل قوة لضمان وحماية امن إسرائيل، وعلى رأس هذه العوامل:

4. 2. 6 الموقع الاستراتيجي

حيث تقع فلسطين بين ملتقى القارات الثلاث آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وهذا يجعلها تتميز بأهمية كبيرة وعظيمة، وهي تعد في الوقت نفسه حلقة وصل بين أوروبا والشرق الأوسط وجنحي الوطن العربي ببلدانه الواقعة في كل من آسيا وأفريقيا (الكيلاني، 1969).

ويمكن القول بأن "إسرائيل وسيلة لا غنى عنها من وسائل الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بحكم موقعها، ففي جميع المراحل التي مرت بها الإستراتيجية الأمريكية تظهر إسرائيل عنصراً مهماً من عناصرها ووسيلة تستخدمها بشكل من الأشكال" (السلطان، 2002).

وبالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل تقع بالقرب من منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط وتعد نقطة انطلاق مثالية من أجل القيام بعمليات عسكرية، بحيث يمكن استخدامها كموقع لتخزين السلاح والعتاد، وهذا يسمح لتدخل عسكري أمريكي ومواجهة أي أزمة ممكن لها أن تندلع في منطقة الخليج (Rosen,1982).

هذا وبالإضافة إلى أن اعتماد إسرائيل كموقع استراتيجي يوفر للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من عشرة مليار دولار سنوياً، حيث أن خبراء الإستراتيجية الأمريكية يعتقدون بأن إسرائيل تمتلك أفضل التسهيلات وأكثرها تقدماً في منطقة الشرق الأوسط، وتستطيع أن توفر للقوات الأمريكية ما تحتاج من إمكانات صيانة واستعدادات قتالية، كما يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد من القواعد الجوية والبرية والبحري الإسرائيلية في حال وقوع نزاع مسلح مباشر، أو لأغراض التجسس والحرب الالكترونية، والاستطلاع من أجل عمليات الإسناد كافة (راضي، 1998).

لقد عبر أيهود باراك في مقالة كتبها في صحيفة معاريف الإسرائيلية بتاريخ 1995/12/29م عندما كان وزيراً للخارجية الإسرائيلية جاء فيها "أقول من موقع قوة وثقة بالذات إن إسرائيل اليوم وفي المستقبل المنظور تتمتع بموقع استراتيجي ينطوي على التفوق، فانهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق والعلاقات الخاصة لإسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية، والسير الواصل للجيش الإسرائيلي نحو وسائل القتال وأنماط العمل لميدان المعركة المستقبلية وفوق كل ذلك مكانة إسرائيل في وعي القيادة العربية ذات قدرة نووية، كل هذا يخلق التفوق الاستراتيجي" (شاتيل، 1996).

4. 2. 7 العامل الديني - الثقافي

إن قناعات وأفكار ومعتقدات الحركة الأصولية المسيحية الأمريكية المعاصرة تلعب دوراً بارزاً في دعم إسرائيل وتقويتها وضمان استمرارها عن طريق تأثيرها على الثقافة العامة، وأيضاً على صنع القرار السياسي الأمريكي، هذا الذي جعل التيار المسيحي المؤيد للصهيونية من أبرز ملامحها، فالأصولية المسيحية تشير إلى الاتجاهات الدينية المتشددة في مسائل العقيدة والأخلاق والمؤمنة إيماناً كاملاً بالعصمة الحرفية للكتاب المقدس والمقتنعة بأن يتضمن حلولاً كاملة لجميع قضايا الحياة بما فيها القضايا السياسية، والمؤمنة بصدق التنبؤات الواردة في مثل عودة اليهود إلى فلسطين وقيام الدولة اليهودية عليها (خضير، 2000).

لقد تبلورت الأصولية المسيحية لتصبح أكبر وأوسع كتلة مؤيدة لإسرائيل منذ تأسيسه، وروجته على أنه أكبر حدث في التاريخ الحديث، وركزت جهودها لإضفاء الشرعية عليه. ولقد كان هناك الكثير من المنظمات المسيحية المؤيدة لإسرائيل فمنها " منظمة الأغلبية الأخلاقية " التي تزعمها القس والنجم التلفزيوني الشعبي جيرى فالويل Jerry Fallwell وتشكل هذه المنظمة وغيرها من المنظمات مثل "المائدة المستديرة". وهناك منظمات أمريكية أخرى مثل المؤتمر الوطني للتيارات المسيحية من أجل إسرائيل والقدوة الأمريكية للتعاون المسيحي اليهودي وغيرها، وهذه أهم القوى التي تعتمد عليها إسرائيل خارج الجماعة اليهودية نفسها، ويعد جيرى فالويل من أشد المناصرين لإسرائيل وأشدهم كراهية للعرب وهو الذي قال " بأن الله قد بارك أمريكا لأن أمريكا قد باركت اليهود، وأنه إذا ما تخلت أمريكا عن إسرائيل فإن قيمتهم تجاه الله سوف تنتهي " (بول، 1994). ويمكن القول بوضوح أنه يوجد قطاع كبير وواسع ومؤثر في المجتمع الأمريكي يؤمن بإسرائيل وأهميتها ليس فقط للأسباب السياسية والإستراتيجية فحسب، بل لأسباب دينية توراتية تعود في جذورها إلى التراث والدين.

4. 2. 8 العامل السياسي-العسكري

إن إنشاء إسرائيل لم يأت فقط لحل المسألة اليهودية في العالم فحسب، بل جاء لخدمة مصالح الدول الغربية الكبرى، لذلك لاقت الحركة الصهيونية تفهماً واسعاً من قبل مختلف الدول الغربية، وأصبح هناك تبلور واضح لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعد قيام إسرائيل، وحتى عام 1967م يمكن القول بأن إسرائيل قد لعبت دور الوكيل بالنيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية إقليمياً من خلال إشغال ممثلي حركة التحرر العربي ومنهم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للاعتماد على إسرائيل في إشغال عبد الناصر والحد من توجهاته القومية والتحررية التي تكلفت في نجاح إسرائيل بضرب عبد الناصر في العام 1967م (بول، 1994).

لقد كان من الملاحظ انه في خلال الفترة 1948-1966م لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية هي الجهة التي تزود إسرائيل بالأسلحة والعتاد العسكري، بل كانت فرنسا تمدّها بالسلاح، فالدور الذي لعبته إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية، خلال هذه الفترة قد تمثل فقط في إتباع سياسة عسكرية تخوفية ضد الدول العربية تحديداً الدول العربية المجاورة لها ، والتأمر على القوى الكبرى لإسقاط بعض الأنظمة ذات التوجهات الثورية والتحررية، وتعميق الخلافات بين الدول العربية حتى لا يكون هناك أي شكل من أشكال الوحدة العربية (الخطيب، 1984).

لقد قامت إسرائيل بتقديم الكثير من الخدمات للولايات المتحدة الأمريكية بحيث أصبحت واحدة من الاستراتيجيات الأمريكية الكونية، حيث جاء ذلك نتاج لعدد من المتغيرات منها الخاص بإسرائيل والمتمثلة بحرب حزيران في العام 1967م وما ترتب من نتائج ايجابية لإسرائيل (بول، 1994). ومنها ما هو دولي بمعنى خاص بعلاقة الدولتين العظميين، وأيضاً منها ما هو خاص بالولايات المتحدة الأمريكية، وما جرى بعد العام 1972م أثر هزيمتها في حرب فيتنام ووترجيت* Water Gate من فرض قيود تشريعية من الكونجرس على سياسة الإدارات الأمريكية الخارجية مما أدى إلى نتائج ايجابية تخدم إسرائيل (السلطان، 2002).

ولعبت أيضاً إسرائيل دوراً استراتيجياً في عقد الثمانينات، حيث أصبحت احد الأعضاء المعتمدين في مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI) بعد التوقيع على معاهدتي التعاون الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في العامين 1981 و1983م (الخطيب، 1984).

ومن الواضح مما سبق نرى إن الدور الإسرائيلي في الإستراتيجية الأمريكية يتعدى المنطقة العربية ليصبح دوراً عالمياً، فإنها تلعب دوراً مركزياً ومهماً في إفريقيا، ليس فقط ضد الدور العربي بل ضد الدول الغربية ومنها فرنسا التي كانت تلعب الدور المنافس للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، ولعبت دوراً مهماً أيضاً كوكيل عن الولايات المتحدة الأمريكية في القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى، وليس فقط ضد الدور العربي فحسب، بل ضد الدور الصيني والإيراني والروسي (البرغوثي، 1977).

4. 3 ضمان تدفق البترول

* ووترجيت Water Gate: وهي من أشهر الفضائح الأمريكية والتي كانت عام 1968، والذي قرر الرئيس نيكسون التجسس على مكتب الحزب الديمقراطي المنافس في مبنى ووترجيت، وفي 27 يونيو 1972 القي القبض على خمسة أشخاص في واشنطن بمقر الحزب الديمقراطي وهم ينصبون أجهزة تسجيل، وكان البيت الأبيض قد سجل 64 مكالمات، فتفجرت أزمة سياسية هائلة، وتوجهت أصابع الاتهام إلى الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون وعلى أثرها استقال نيكسون عام 1974.

إن الدول العربية تملك نحو ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي الموجود في الكرة الرضية، والاحتياجات العالمية للطاقة تزداد وبسرعة يوماً بعد يوم، وبطبيعة الحال إزاء مطامع و منافسة دولية لا تقل حدة عن تلك التي سبقتها في الحرب العالمية الأولى، وذلك لتأمين حاجات الدول المستهلكة للنفط بأقل سعر ممكن.

يوجد في منطقة الخليج لوحدها ثلاثة بلدان هي العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة تملك كل واحدة منها احتياطياً نفطياً خمسة أضعاف الاحتياطي النفطي في أمريكا التي هي أكبر دولة وأكبر مستهلك للنفط في العالم. أما السعودية فتملك ما لا يقل عن ربع الاحتياطي العالمي أي أكثر من عشر أضعاف من مجموع الاحتياطي النفطي في الولايات المتحدة، والتي تستهلك ربع الاستهلاك العالمي للنفط، وأوروبا الغربية لا تملك سوى 16% من الاحتياطي العالمي للنفط لان استهلاكها من النفط يضاهي 22.5% من الطلب العالمي " (سركيس، د. ت).

مما لا شك فيه إن تدفق البترول يعتبر مصلحة أساسية ومركزية وحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، فهي القوة الاقتصادية الأولى في العالم، و يعتبر البترول المغذي الرئيسي لها، وفي نفس الوقت تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على منابع النفط الرئيسية وذلك لأهميتها الإستراتيجية وأيضاً ضرورية لتحقيق أهدافها التوسعية، وهذا يقويها لامتلاك كل عناصر القوة بحيث تصبح القوة الأولى في العالم وبلا منازع، كل ذلك بالإضافة لأهميته الاقتصادية بالنسبة للدخل الأمريكي (القرم، 2007).

لقد أصبح البترول احد العوامل المركزية في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام 1973م، وذلك بسبب توافره الكثير وأسعاره الرخيصة، ولكن قامت الدول العربية البترولية بعمل حظر على البترول إبان حرب أكتوبر في العام 1973م، ولقد كانت نتائج هذا الحظر قوية ومؤثرة، بحيث ارتفعت أسعار البترول من 3 دولارات إلى 12 دولار للبرميل الواحد قبل حرب عام 1973م، ومن 12 دولار إلى 40 دولار في عام 2004م، وإلى أكثر من 100 دولار في عام 2008م، هذا كله أدى إلى تضخيم ثروات الدول العربية البترولية بنسبة 400%، بحيث حصلت الدول العربية البترولية على ما يزيد على 500 مليار دولار من الفوائد النفطية حتى نهاية الثمانينات، فأدركت الولايات المتحدة الأمريكية مدى الأهمية الكبيرة الموجودة في هذه المنطقة، حيث حاولت إعادة بعض هذه الأرصدة في إطار ما يعرف بعملية إعادة تدوير الأرصدة العربية البترولية Petro dollars Recyclin (منصور، 1995).

ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت المنطقة العربية سوقاً استهلاكياً لبضائعها بحيث تضمن استمرار الصناعة الأمريكية بمختلف منتجاتها.

وإزداد النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية بشكل عام بعد قرار بريطانيا بالانسحاب من منطقة الخليج في العام 1971م، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع سياسة تستهدف مساعدة كلاً من إيران والسعودية لبناء مؤسساتهما العسكرية لتأمين منطقة الخليج العربي دون الحاجة إلى إرسال قوات أمريكية إليها (هيكل، 1993).

وبات من الواضح إن إدارة بوش الابن تجد أن النفط هو أحد أهم أولوياتها وعلى رأس اهتماماتها، وظهر ذلك جلياً وبوضوح في التقرير الذي اشرف عليه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني والذي سمي (فريق العمل من أجل سياسة وطنية للطاقة)، وتم إصدار هذا التقرير في العام 2001م (عبد الظاهر، 2003).

وللتعرف على مدى أهمية البترول العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها، وجاء في أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكي "إن حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من بترول السعودية وحدها لمدة عام واحد سيطرأ عليه انخفاض في إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار 772 مليون دولار، وارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2% فضلاً عن ارتفاع التضخم، ولعل في ذلك ما يؤيد صحة القول بأنه لا توجد دولة بين دول العالم تعادل المملكة العربية السعودية من حيث أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة" (منصور، 1995).

4.4 منع أي قوة معادية من تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

لقد كان من الواضح إن أهمية منطقة الشرق الأوسط لم تبرز في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي إلا بعد انتهاء الحرب العلمية الثانية، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة مسئولياتها كدولة قطبية ذات مصالح كونية، وأيضاً حين أخذت الحرب الباردة بين قطبي النظام الدولي تنتقل إلى منطقة الشرق الأوسط. قبل ذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة العزلة* والحياد وفقاً لمبدأ مونرو 1823م، إلا أنه خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، لعبت القوات الأمريكية الموجودة

* سياسة العزلة: هي سياسة اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، تلك السياسة التي تهيأ للولايات المتحدة أن تمارسها بحكم انعزال موقعها الجغرافي، وبعدها عن صراعات القوى الأوروبية. تقوم هذه السياسة على أساس أن حفظ واستقلال الدولة يتحقق من خلال العمل على الحد من مستوى تفاعلها مع العالم الخارجي.

في مصر وإيران دورا بارزا في دعم الحلفاء، حيث قامت القوات الأمريكية بنقل الإمدادات إلى مسرح العمليات في منطقة الشرق الأوسط (السلطان، 2002).

وفي ظل تصاعد التهديدات السوفيتية لدول الشرق الأوسط، قامت الإدارة الأمريكية بإصدار ما عرف بمبدأ ترومان Truman Doctrine في العام 1947م، وقامت بتطبيق منابع النفط في منطقة الشرق الأوسط بغلاف من القوة العسكرية من خلال فكرة الحزام الشمالي، ثم سعت في العام 1948م إلى إنشاء الأسطول السادس لتحقيق وجود بحري أمريكي دائم في البحر الأبيض المتوسط. وتمثلت مدة الخمسينات بمحاولة ربط المنطقة بالأحلاف وهي كثيرة منها حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد، وأقامت العديد من القواعد العسكرية منها قاعدة الظهران* في السعودية غي العام 1951م، ولجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل في شئون المنطقة العربية بحجة المساعدة في محاربة الشيوعية بموجب مبدأ آيزنهاور في العام 1957م (نامق، 1998).

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية مسكونة بهواجس التهديد السوفيتي وقد بذلت قصارى جهدها من اجل احتواء الخطر الشيوعي، ومنعها من لعب دور فعال في دبلوماسية المنطقة، لذلك فان معظم الرؤساء الأمريكيين نظروا إلى المنطقة من خلال عدسة الاحتواء مع الاتحاد السوفيتي، كذلك فان المصالح الأمريكية مثل الحصول على النفط وحماية امن إسرائيل كان يجري النظر إليها من خلال منظور عالمي، حيث إن المصالح الأمريكية في المنطقة العربية ارتبطت ارتباطا وثيقا وقويا بالحفاظ وبضمان امن إسرائيل (جرجس، 1998).

وبشكل عام يمكن القول بأنه على مدار الخمسين عاما الماضية كان هناك إجماع نسبي في صفوف جهاز الخارجية للمصالح الحيوية في المنطقة العربية وتتضمن:

- 1- تأمين حصول الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على النفط العربي بسعر مقبول.
- 2- إبقاء الاتحاد السوفيتي بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط.
- 3- المحافظة على امن إسرائيل وتفوقها على كل الدول العربية.
- 4- معارضة الولايات المتحدة الأمريكية قيام مشروعات قومية مثل الوحدة العربية أو الإسلامية، حيث يعتبر هذا الهدف ضمنا من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

* قاعدة الظهران: أنشأت هذه القاعدة عام 1944، وهي اكبر القواعد الجوية الأمريكية وأفضلها بالمعدات في الخارج، وفي 18 حزيران وقعت اتفاقية دفاع بين السعودية وأمريكا، مددت بموجبها إيجار قاعدة الظهران.

وهناك أيضاً مصالح تتعلق بالتوازن الدولي في إطار الصراع الأمريكي السوفيتي وجوهرها دفع الاتحاد السوفيتي بعيداً عن المنطقة، فإن لم يكن ذلك فالهدف هو تطويق وحصر الاتحاد السوفيتي (عبد الجواد، 1996).

ومن متابعة السلوك الأمريكي الخارجي نجد أن الرؤساء الأمريكيين ترومان وآيزنهاور وجونسون ونيكسون وريغان نظروا إلى المنطقة العربية بعقلية الحرب الباردة، وباستثناء جونسون فجميع هؤلاء الرؤساء الأمريكيين وضعوا صيغاً لسياسات تم تصميمها لاحتواء الاتحاد السوفيتي، فعلى سبيل المثال فإن دور آيزنهاور في الصراعات الداخلية العربية ومنع الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر من دعوة السوفيت إلى المنطقة لموازنة الاحتكار الغربي سواء في المجال السياسي أو في مجال التسليح، ولكن كراهية جونسون للقومية العربية ولجمال عبد الناصر لعب دوراً مركزياً في التصعيد بين إسرائيل ومصر في أيار من العام 1967م، ثم نشبت حرب حزيران. في حين قامت إسرائيل بغزو لبنان في العام 1982م، وكان ذلك بضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية، فوصلت إسرائيل إلى العاصمة اللبنانية بيروت، واحتلت الجنوب اللبناني (جرجس، 1998).

بناءً على ما تقدم يمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط قد تبلورت في صيغة أهداف ومصالح عليا، وتنوعت الأساليب المتبعة لتحقيق تلك الأهداف والمصالح وعلى رأسها تأمين البترول للولايات المتحدة وحلفائها وضبط سعره، واستمرار تدفقه وأيضاً حماية وضمان أمن إسرائيل التي تؤمن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية. ولقد بات من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الكثير من الوسائل والأساليب منها السياسية ومنها العسكرية ومنها الاقتصادية، فذهبت إلى استخدام سياسة الاحتواء Containment، وإلى سياسة الأحلاف، وإلى سياسة الانتقام الشامل Massive Retaliation التي ارتبطت بسياسة حافة الهاوية، وسياسة الرد المرن Flexible Response، وسياسة الإجماع الاستراتيجي كما ولجأت إلى التدخل من خلال أساطيلها (الخامس والسادس) ومن خلال قواعدها العسكرية وأيضاً من خلال الضغوط الاقتصادية واستخدام القوة أيضاً (السلطان، 2002).

4. 5 الحرب على الإرهاب

إن الإرهاب الذي لحق بالولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها وأصاب مصالحتها الحيوية يعتبر نتيجة حتمية وموضوعية للسياسة الأمريكية المتبعة تجاه مختلف القضايا والأزمات الدولية. إن ظاهرة الإرهاب تثير العديد من المسائل، أهمها تلك الخاصة بتعريفها وأسبابها، وإنها تشكل اعتداء جوهريا ومباشرا على حقوق الإنسان والشعوب، حتى وعلى العديد من المبادئ المستقرة في القانون الدولي المعاصر، وإن ظاهرة الإرهاب تثير سياسة الكيل بمكيالين في إطاره، فبخصوص الإرهاب هناك خلافات شديدة بين الدول بمعظمها، خاصة بالنسبة لتكليف استخدام القوة المسلحة للتحرر من السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال (أبو الوفا، 2005).

إن الحرب على الإرهاب أصبحت احد أهداف السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فتم نشر الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في العام 2002م، واشتملت هذه الإستراتيجية على عددا من الأهداف والمبادئ وكان أهمها "هزيمة الإرهاب العالمي والسعي لتطوير التعاون بين مراكز القوى في العالم، وإعادة تهيئة مؤسسات الأمن القومي الأمريكي، وكان كل ذلك من اجل التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرون" (القرم، 2007).

إن الإرهاب الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا في 11 سبتمبر 2001م، فإنه يرتبط بالسياسة الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط والمتحيزة بشكل واضح وصريح لإسرائيل، وليس فقط على حساب المبادئ التي يفترض أن الأمة الأمريكية نفسها تقوم عليها، بل على مبادئ الحرية وحق تقرير المصير، وكانت في معظم الأوقات تواجه المجتمع الدولي بالكامل.

إن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت مجموعة آليات جديدة وذلك خاصة بها لمكافحة الإرهاب، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، ويمكن تلخيص هذه الآليات على هذا النحو:

- 1- محاربة المنظمات الإسلامية الأصولية والتي يأتي على رأسها تنظيم القاعدة والذي يرأسه أسامة بن لادن.
- 2- استهداف وملاحقة الدول التي ترعى المنظمات الإرهابية الأصولية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحصر هذه الدول على لسان رئيسها، حيث أطلق عليها اسم محور الشر والمكون من إيران والعراق وكوريا الشمالية.
- 3- قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمطالبة معظم دول الشرق الأوسط بإدخال إصلاحات معينة على أنظمتها السياسية والاجتماعية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى في غياب

الحريات السياسية، وعدم المشاركة السياسية تتحمل بعض المسؤولية في إنتاج ووجود التطرف والأصولية (الولايات المتحدة وبناء تحالف ضد الإرهاب، 2001).

ولحق بالعالم تغييرٌ جذريٌّ بعيدٌ ونسبيٌّ عن الطريقة التقليدية التي يصفه بها معظم المعلقين الأكاديميين والباحثين ووسائل الإعلام، فكان الرد الأمريكي على هذه الأحداث يركز على جانبين: الجانب الأول: وكان عسكرياً من طرف كلٍ من الحكومة الأمريكية والجيش ووكالات الاستخبارات، أما الجانب الثاني: كان في سياق السياسة الخارجية الأمريكي التاريخية والإستراتيجية والاقتصادية (أحمد، 2001).

إن صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية اقتنعوا بأن مشاعر الغضب والإحباط والتطرف إنما تتعدى انتشار الفقر وتدني مستوى التعليم وسوء إدارة الدولة، وإن وضع حد للتطرف والأصولية والإسلامية إنما يتطلب إصلاح أنظمة الحكم في مختلف البلدان العربية، ونشر الديمقراطية وتحقيق إصلاحات اقتصادية، وفتح الأسواق، وجذب الاستثمارات، وتغيير مناهج التعليم والثقافة، بمعنى تغيير مستوى التعليم والمعيشة والديمقراطية (كيالي، 2003).

إن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتغيير واضح وجلي وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر، لأنها فشلت فشلاً ذريعاً في كشف ملابسات الهجوم على مبنى التجارة العالمي والبنتاغون، حيث كان هناك قصور واضح من هذه الأجهزة، ولقد أفاد ثلاث ضباط من مكتب التحقيق الفدرالي "FBI" بأنهم كانوا على علم بأسماء الخاطفين وبتاريخ الهجوم المخطط له قبل أسابيع من حدوثه، حيث إن المسؤولين حالوا دون تكلمهم وإلا لكانوا أحيلوا إلى القضاء.

يوجد الكثير من الدلائل التي تشير إلى قصور الأجهزة الأمنية حيث لم تقم المقاتلات الأمريكية بالتصدي للطائرات المهاجمة فوراً، بل أقلعت الطائرات بعد ضرب مركز التجارة العالمي بساعة ونصف.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعرض على الإرهاب وتتخذة كذريعة قوية ومؤثرة تبرر بها سياستها الخارجية العدوانية (كيالي، 2003).

إن الولايات المتحدة الأمريكية تربط المنظمات الفلسطينية بشكل عام بالإرهاب، ولكن تخص بالذكر كلاً من حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي، والتي تم إدراجهم في قائمة المنظمات الإرهابية، وقامت بتجميد أرصدة بعض الجمعيات التابعة لهم.

4. 6 الخلاصة

يتضح من العرض السابق أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تتشكل في إطار مجموعة من المحددات التي يمكن أن تشكل مدخلات لصنع هذه السياسة وهي أربعة محددات رئيسية، وجاءت نتائج دراسة هذه المحددات كما يلي:

- 1- أصبحت الحرب على الإرهاب أحد أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حيث اتبعت الولايات المتحدة مجموعة آليات لمكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.
- 2- ضمان أمن إسرائيل يمثل مصلحة أساسية ومركزية للولايات المتحدة , وذلك لارتباط إسرائيل عضويا بالولايات المتحدة الأمريكية والمتمثل في وجود قيم مشتركة وتواصل ثقافي لا محدود بين المجتمعين.
- 3- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على منابع النفط الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط, وذلك لأهميتها الإستراتيجية وضرورية لتحقيق أهدافها التوسعية, ويجعلها تمتلك أحد عناصر القوة بحيث تصبح القوة الأولى في العالم.
- 4- تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تمنع أي قوة معادية من تهديد مصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية

الفصل الخامس

مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الخامس

مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

5.1 مقدمة

إن فهم سياسة الولايات المتحدة الخارجية أصبح ضرورة قوية وذات أهمية قصوى، وذلك لأنها تشكل القطب الأهم والأوحد الحالي في النظام الدولي العالمي، حيث إن قوة الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً تمكنها من فرض نفسها ليس فقط على الوطن العربي وقضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بل على كل مناطق العالم بدون استثناء (جرجس، 1998).

يحاول هذا الفصل تحليل عملية اتخاذ القرار السياسي في الولايات المتحدة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويحاول أيضاً تحليل أداء كل من القوى الداخلية والخارجية المؤثرة في صناعة القرار السياسي، ويركز هذا الفصل على مجموعة من العناصر المهمة مثل مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع والكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب واللوبي الصهيوني ووسائل الإعلام والرأي العام.

5.2 مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

إن ظاهرة السياسة الخارجية ظاهرة معقدة ومتغيرة، وما زالت الدراسات والأبحاث تعاني من عدم وجود إجماع أكاديمي علمي على ماهية السياسة الخارجية بالتحديد، وذلك بسبب صعوبة الإلمام بجميع المتغيرات المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية، ومشكلة السرية التي تحاط بها عملية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، إضافةً إلى عدم وجود اتفاق على تعريف محدد للسياسة الخارجية. إن الكثير من الدارسين تناولوا الظاهرة بالتعريف كل حسب فلسفته ومنهجيته في البحث (سرور، 2003).

فلا بد من التطرق إلى مجموعة من التعاريف المتعلقة بالسياسة الخارجية، حيث أصبحت ظاهرة السياسة الخارجية أحد الأركان الأساسية في العلاقات الدولية.

فيرى بوتير Poter أن السياسة الخارجية هي "الحوافز والغايات الوطنية المنوي تحقيقها بواسطة أجهزة وزارة الخارجية" (Poter، 1948).

ويقول والتر ليبمان "إن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي ترن لتنفيذ هذا الالتزام" (Walter Lippmann، 1948).

ويعرفها هولستي بأنها "القرارات التي تحدد الأهداف وتضع الأسبقيات وتحدد مسارات العمل والإجراءات المتخذة لتنفيذ تلك القرارات" (Holsti، 1967).

أما جوزيف فرانكل فيعرفها بأنها "تتألف من قرارات وأفعال تتضمن علاقات بين دولة وغيرها من الدول لحد ما" (Joseph، 1968).

وقد حدد مودلسكي تعريفين للسياسة الخارجية، إذ يقول في الأول بأنها "الخطة أو برنامج الفعل المستقبلي"، وفي الثاني يرى "أنها النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار الرامي إلى تغيير البيئة الخارجية لدولته" (Modelski، 1948).

وفي نفس السياق تطرق الباحثون والأساتذة العرب إلى تعريف السياسة الخارجية، حيث عرفها بطرس غالي بأنها "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيره من الدول" (غالي، 1983).

وقد اعتبرها مازن الرمضاني بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لقرار" (لرمضاني، 1988).

أما فاضل زكي محمد فيقول "إن السياسة الخارجية هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول" (محمد، 1975).

وتعرفها صدقة فاضل على أنها "عملية وضع الأهداف التي تسعى حكومة الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية إزاء وحدات خارجية أخرى، وتحديد واتخاذ الوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف" (فاضل، 1995).

ولقد حدد علي الدين هلال مفهوم السياسة الخارجية للدولة في عنصرين أولهما "أنه يشير إلى نشاط الدولة في المجال الخارجي والجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، وثانيهما، أن هذا النشاط هو تعبير عن المصلحة القومية للدولة وأمنها القومي" (هلال، 1989).

كما أوضح محمد ربيع مفهوم السياسة الخارجية بشكل معمق على النحو التالي: (ربيع، 1973)

- 1- إن النشاط الخارجي ليس مقصوراً على الدولة بل يمتد ليشمل جميع صور التعاون الخارجي بما فيها النشاط الذي لم يصدر عن الدولة كمؤسسة نظامية.
- 2- إن السياسة الخارجية كظاهرة سياسة ذات بعد تجريبي، وهو المتعلق بالواقع القائم والذي يعكس النوايا والخطط والقرارات التي تتطلع الدولة لتحقيقها خدمة لأهدافها، أي أنها تتطلع إلى نقل الأهداف السياسية الخارجية إلى حالة فعل أو سلوك، وتعد بمثابة تحصيل حاصل لعملية اتخاذ القرار وتنفيذه.
- 3- جوهر السياسة الخارجية يعني القدرة والصلاحية على جعل الآخرين ينفذون ما تريده وقد تحددت بالنسبة للمجتمع السياسي مجموعة من الأهداف لا تقتصر على الدفاع عن الكيان الذاتي فحسب، وإنما تطويع لإرادة الآخرين إن كان بالإكراه أو بالإقناع.

أما السياسي الأمريكي الكبير ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر يعتبر "أن السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهي السياسة الداخلية، ولا يصح هذا المفهوم إلا في فترات الاستقرار، حيث يكون لدى الدول في هذه الفترات مفهوم وإدراك مشترك لقواعد اللعبة العالمية" (كيسنجر، 1973).

وبناء على كل التعريفات السابقة، يمكننا القول بان السياسة الخارجية هي خطة سياسية خارجية ومجموعة من القرارات والأهداف تسعى كل دولة لتحقيقها وتنفيذها، وذلك بالاعتماد على أساليب واستراتيجيات و أدوات معينة ومختلفة، بحيث كل منها يؤدي دوره على أكمل وجه.

5. 3 مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

5. 3. 1 السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة)

إن النظام الأمريكي هو نظام رئاسي فدرالي يتمتع فيه الرئيس بالكثير من الصلاحيات، وذلك بموجب الدستور الأمريكي حسب المادة الثانية منه، حيث تفيد هذه المادة بأن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو رئيس السلطة التنفيذية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، كما ويقوم الرئيس بإدارة مهمة السياسة الخارجية للدولة في كافة الجوانب، حيث يعين السفراء وكبار موظفي الدولة، ويعقد الاتفاقيات والمعاهدات، ويعاونه في ذلك الوزراء والمستشارين ومجموعة الأجهزة المختلفة في البيت الأبيض (القرم، 2007).

إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يسود ويحكم في آن واحد، وانتخابه من الشعب مباشرة يجعل له صفة تنفيذية على الشعب ويعطيه حق التكلم باسمه، والتعبير عن إرادته، حيث يستمد الرئيس قوته ونفوذه وسلطاته الواسعة من الدستور، فهو يجمع بين يديه كافة الوظائف التنفيذية، وهو وإن كان لا يقوم بها بنفسه مباشرة وإنما يعاونه عدد من الأجهزة، إلا أن هذه الأجهزة تعمل تحت إشرافه وتأتمر بإمرته، وتسال أمامه وهو المسئول عنها أمام الرأي العام (الدليمي، 2001).

ولكن يقوم النظام الأمريكي على مبدأ الرقابة والتوازن (Checks and Balances) أي وجود فصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث أن هذا الفصل لا يكون كاملاً، وإن هذا المبدأ يحد من سيطرة أي من السلطات بصورة مطلقة، فمنذ أن وضع الدستور برزت مؤسسات سياسية كثيرة وعملت على تضيق الفجوة بين السلطات الرسمية الثلاثة، وساهمت في فاعلية النظام السياسي الأمريكي كله. منها الأحزاب السياسية ولجان الكونجرس. فالرئيس أو أعضاء الكونجرس هم في الوقت ذاته أعضاء في الأحزاب السياسية، فالأعضاء من نفس الحزب في السلطين التشريعية والتنفيذية يستطيعون تمرير تشريع معين (شراب، 1999).

يوجد العديد من المؤسسات التي تشارك في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه يمكن القول "إن الرئاسة هي أهم هذه المؤسسات على الإطلاق في هذا المجال، إلى الحد الذي يجعل الفكر الأمريكي يعتبر السياسات الخارجية سياسات رئاسية، فسلطة المبادرة في صنع السياسة الخارجية وإدارتها تتركز في السلطة التنفيذية بصفة عامة، وعلى وجه خصوص في قمة هذه السلطة التي تمثلها الرئاسة، وحتى الأجهزة المعاونة والخاضعة لإشرافها إذا كان لها دور أصيل في هذا الإطار، فإنها تستمد ذلك الدور من الرئاسة" (سعودي، 1986).

ومن الواضح جلياً إن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن قد أصبحت قوية وتختلف عن سابقتها في توجهاتها تجاه القضايا العربية والعالمية، وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بمعنى أن السلطة التنفيذية تتحكم وتدير الشؤون الخارجية بشكل منفرد ولكن بدعم كامل من الأغلبية الجمهورية في الكونجرس، كل ذلك أدى إلى الموافقة على التشريعات الخلاقية والتي كان يدفع بها للكونجرس سواء في مجال السياسة الخارجية أو الداخلية، إن انفراد السلطة التنفيذية بالقرار أدى إلى موت المعارضة المؤسسية باستثناء القليل من الأصوات مثل (تيد كندي) وبعض الأصوات الأخرى (حمزاوي، 2006).

يلعب الرئيس الأمريكي دوراً مركزياً ومؤثراً في صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية، فلذلك من المهم معرفة طبيعة الرئيس وما هي توجهاته "فمهما يكن من أمر درجة الموضوعية التي تسود العلاقات الدولية فان القرارات التي تتخذ من قبل أفراد واعين ومدركين تماما للتعدد الظاهر لمجالات الاختيار هو إدراك نابع من التجارب والخبرات التي مروا بها خلال فترات صعودهم سلم السلطة" (كيسنجر، 1973).

5.3. 2 شخصية الرئيس جورج بوش الابن وتأثيرها على صنع القرار السياسي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

لقد جاء تنصيب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 20/1/2001م، بعد معركة انتخابية طويلة ومثيرة للجدل، حيث لم تحدث في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مدار الاثني وأربعين رئيسا الذين قدموا على رئاسة الدولة، حيث حدثت أزمة انتخابية قوية وكان الصراع حول أصوات الناخبين وفرز أصواتهم (مسعد، 2002).

فقبل الإعلان رسمياً عن تنصيب جورج بوش الابن كرئيساً للولايات المتحدة، انقضت خمس أسابيع كاملة استغرقتها سلسلة من الاجراءات القانونية ومجموعة تدخلات من الكونجرس، لكن نجح بوش الابن برئاسة الولايات المتحدة على منافسه الديمقراطي آل جور بفارق بسيط وهو 573 صوتاً وكانت هذه الأصوات فقط في ولاية فلوريدا، في الوقت الذي فاز فيه آل جور بالأصوات الشعبية، هذا الأمر ترك الرئيس بوش الابن أسير فكرة ضعف شرعيته السياسية (الشوريجي، 2001)

إن الخبرة العملية لجورج بوش الابن كانت اقتصادية نفطية بالأساس أكثر من كونها سياسية، حيث أدار بوش الابن الحملة الانتخابية لأبيه في العام 1987، وعمل حاكماً لولاية تكساس بين عامي 1994 و 2000، فكان قطاع النفط يمثل مجال اهتمامه الأول، وأسس شركة خاصة له اسمها أريستو (Arbsto) (مسعد، 2002). وعندما دخل لرئيس بوش الابن البيت الأبيض، أصبحت خبراته واهتماماته السابقة من أكثر المآخذ عليه بسبب اتهامه بأنه وكيل العولمة وأنه ينحاز لصالح شركات النفط العملاقة على حساب مصلحة المواطن الأمريكي العادي. ففي مثل هذا الموقف الذي وجد فيه الرئيس بوش نفسه ضعيف الشعبية وقليل الخبرة السياسية، قام بتعويض نقاط ضعفه باختيار فريق عمل قوي ومحرك أطلق عليه آنذاك فريق الأحلام (مسعد، 2002).

لقد ارتبطت إدارة الرئيس بوش الابن بصعود اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ارتبط صعود اليمين الأمريكي ممثلاً في الحزب الجمهوري إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة بصعود أكبر لليمين المتشدد على مستوى العالم، حيث إن هذا الصعود يعكس في جوهره أحد التناقضات الأساسية للعولمة، حيث كانت العولمة تؤكد على الحوار مع الآخر، فلقد جاء المد اليميني ليتبنى التشدد مع الآخر (مسعد، 2002).

5.3.3 المحافظون الجدد والتوجهات الأيدولوجية للإدارة الأمريكية الحالية

إن المفكر السياسي الأمريكي من أصل ياباني فرنسيس فوكوياما تتباً بانتهاء عصر الأيدولوجي مع انتهاء الحرب الباردة. ففي مقالته "نهاية التاريخ" والتي نشرت في العام 1993م، والتي طورها فيما بعد لتصبح كتاباً تحدث فيه عن هزيمة المعسكر الشرقي وانتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية والتي تعتبر من وجهة نظره الطريقة الأفضل للحكم، ولكن منذ أن تسلم الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة في يناير 2001م، تمكن المحافظون الجدد من السيطرة على البيت الأبيض وإدارة السياسة الأمريكية، حيث بدأت تظهر دوافع أيدولوجية لتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة (القرم، 2007).

ولقد خضعت إدارة بوش الابن لتأثيرات من ثلاثة تيارات رئيسية داخل الاتجاه المحافظ:

التيار الأول: وهو التيار المحافظ التقليدي والذي يؤمن بأهمية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بلعب دور فعال ومؤثر على الساحة الدولية، على أن يكون المحرك الأساسي لها هو مفهوم المصلحة القومية، ويؤكد على مركزية هذا المفهوم كمرشد للسياسة الخارجية (كمال، يناير، 2005).

ومن أبرز رموز هذا التيار كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وبرت سكوكروفت رئيس مجلس الاستشارات الخارجية التابع للرئيس الأمريكي، حيث يؤمن سكوكروفت بان هناك حاجة جديدة للولايات المتحدة لبناء تحالف دولي ضد الإرهاب، ويرفض دعوات البعض للتصرف بشكل فردي، وان مثل هذا التحالف سيؤدي إلى نتائج ايجابية وسيتجاوز الهدف الرئيسي وهو مقاومة الإرهاب (Scowcroft، 2001).

التيار الثاني: وهو التيار الديني المحافظ، والذي يلعب دوراً مركزياً في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه كل المنطقة، حيث يمثل أتباع الكنيسة الانجيليكانية بالولايات المتحدة الأمريكية، إن هذا التيار يهتم بشكل واضح وخاص بمنطقة الشرق الأوسط عامة وبالصراع العربي

الإسرائيلي بشكل خاص، حيث إن هذا التيار ينظر إلى الصراع العربي الإسرائيلي من منظور ديني بحت ويرى أن قيام دولة إسرائيل هو تحقيق لوعدهم الهى وارد فى الكتاب المقدس، لقد نجح هذا التيار فى استصدار قانون الحرية الدينية فى الكونجرس، والذى يقضى بمعاقبة البلدان التى تضطهد المسيحيين (كمال، 2005).

دستور الولايات المتحدة الأمريكية ينص على أنها دولة علمانية، إلا أن فصل الدين عن الدولة يعنى حظر إعلان دين رسمى للدولة، لا حظر التدين ولا حظر دور الدين فى الحياة السياسية، فمن الواضح أن الدين يلعب دوراً مركزياً فى صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مجمل القضايا خاصة الصراع العربى الإسرائيلى، حيث يعتبر المجتمع الأمريكى هو الأكثر تديناً على الإطلاق بين كل المجتمعات الصناعية المتقدمة (الشورجى، 2005).

التيار الثالث: وهو تيار المحافظين الجدد، ورغم أنه الأحدث إلا أنه الأكثر سيطرة وفعالية فى إدارة الرئيس الأمريكى الحالى جورج بوش الابن، حيث إن هذه الإدارة تضم عدداً غير مسبوق من المحافظين الجدد ويقودهم نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى ومساعدته لويس لىبى، ووزير الدفاع الأمريكى الأسبق دونالد رامسفيلد ومساعدته بول ولفوفيتز. إن هذا التيار يؤمن بمشروع (القرن الأمريكى الجديد) والذى يرأسه وليم كريستول رئيس تحرير مجلة "ويكلي ستاندارد"، الناطقة باسم المحافظين الجدد فى الولايات المتحدة. هذا المشروع تأسس فى العام 1997م ويدعو إلى استغلال فرصة أن أمريكا أصبحت على رأس هرم النظام الدولى بنهاية القرن العشرين، ويجب على الولايات المتحدة أن يكون لها رؤية وإدارة لقيادة العالم بأكمله وتشكيل القرن الجديد بشكل يتناسب مع المصالح الأمريكية (The project of the new American century, N.D)

لقد تزايد نفوذ تيار المحافظين الجدد فى إدارة الرئيس الأمريكى بوش الابن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث استطاعوا أن يقدموا إطاراً فكرياً متكاملًا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، فى الوقت نفسه لم تستطع أى من التيارات الأخرى تقديم مثل هذا الإطار الفكرى للسياسة الأمريكية فى المراحل المتقدمة (القرم، 2007).

ويمكن تلخيص رؤية المحافظين الجدد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى عدة نقاط:

- 1- تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا وقياديا على الساحة الدولية مستغلة وضعها كقوة عظمى ومهيمنة على كل العالم.
- 2- السياسات العسكرية والأمنية هي أدوات تنفيذ الرؤى والأهداف الأمريكية.
- 3- تنفيذ ضربات وقائية ضد أعداء يحتمل أن يوجهوا ضربات في المستقبل.
- 4- بناء درع الدفاع الصاروخي بحماية الولايات المتحدة وزيادة الإنفاق العسكري في الموازنة العسكرية (صلوخ، 2002).
- 5- يميل المحافظين الجدد إلى فكرة أن (الإرهاب هو الإرهاب) وهو الأمر الذي يعكس صيغة التحليل الثنائية لديهم، وهم يرون إن محاولة فهم الأسباب الجذرية للإرهاب واهمة ومتضاربة وإنها الخطوات الأولى للابتعاد عن الوضع الأخلاقي (هالبر وكلارك، 2005)

5. 4 مجلس الأمن القومي

لقد انشأ مجلس الأمن القومي الأمريكي في العام 1947م، وذلك بهدف تقديم النصح للرئيس فيما يتعلق بالسياسات الداخلية والخارجية المتصلة بالأمن القومي، وحسب القانون الأمريكي، فيتطلب أن يضم هذا المجلس في عضويته الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع، كما يعتبر كلا من مدير وكالة المخابرات المركزية C.I.A، ورئيس هيئة الأركان المشتركة من بين الأعضاء المشاركين الهامين أيضا في المجلس (إلويتز، 1996).

إن الرؤساء الأمريكيين يتفاوتون في الاستعانة بمجلس الأمن القومي، فعلى سبيل المثال كان الرئيس الأمريكي الأسبق آيزنهاور يجتمع بالمجلس بشكل دوري ومنتظم أما الرئيس كندي فكان يفضل المشاورات غير الرسمية مع أعضاء المجلس أي بدون عقد اجتماعات رسمية ومنتظمة، وتكون في الغالب على أساس فردي، أما في عهد الرئيس نكسون حيث قام كيسنجر بالجمع بين وزارة الخارجية ومستشار الأمن القومي مما أعطى المجلس نفوذاً وتأثيراً كبيرين (شراب، 1999).

5. 5 وزارة الخارجية

لقد تأسست وزارة الخارجية الأمريكية في العام 1789م وتعتبر احد الوزارات المهمة لأنها الجهة التنفيذية المختصة في الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهي تساعد في تشكيل وتنفيذ ومراقبة السياسة الأمريكية في العالم، وان وزير الخارجية الأمريكي يعتبر الموظف الأعلى في الحكومة والمستشار الأول للرئيس في السياسة الخارجية (Rusk، N.D).

يقوم وزير الخارجية الأمريكي في بعض الأوقات بدور المتحدث الرسمي والرئيسي في السياسة الخارجية، فلقد لعب جيمس بيكر هذا الدور أثناء رئاسة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب (الوينز، 1996). ووزارة الخارجية الأمريكية هي الجهة المسؤولة عن الشؤون الدولية وتقوم بتنسيق العلاقات مع مائتي دولة مستقلة في أنحاء العالم عن طريق شبكة من السفارات والقنصليات (جرجس، 1998).

ويتبع وزارة الخارجية الأمريكية العديد من الأجهزة المتخصصة وأهمها وكالة التنمية الدولية، والتي تشرف بالكامل على برنامج المعونات الاقتصادية للدول الأجنبية، ووكالة الاستعلامات الأمريكية، حيث تعتبر جهاز دعاية مركزي ورئيسي للسياسة الأمريكية، ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، وهي الجهاز المسئول بشكل رسمي عن مفاوضات الحد من الأسلحة النووية (ربيع، 1986).

وتعاني وزارة الخارجية الأمريكية من مشكلة أساسية وهي عدم وجود جمهور داخلي لها وقوي ضاغط لدعم سياستها، وذلك على عكس وزارة الزراعة مثلا التي يمكنها تجنيد المزارعين لدعمها في كل نشاطاتها، أو وزارة الدفاع التي تستعين بمجمع صناعات الأسلحة. وإن وظائف وزارة الخارجية عادة ما يتم التعدي عليها من دوائر تنفيذية أخرى، وإن هجمات الكونجرس على وزارة الخارجية قد أحبطت من معنوياتها، فبدا ذلك واضحا في أواخر الأربعينات، فبتحريض من السناتور جوزيف ماكارثي حيث هاجم وزارة الخارجية بمجملها، وهذا الحق ضررا كبيرا بالموظفين كأفراد وكذلك بمجمل الوزارة (Janda، 1992).

وفي الحقيقة، هناك أسباب عدة تكمن وراء الصعوبات التي تواجهها وزارة الخارجية في اغتنام المبادرة في الشؤون الخارجية ومنها: (Duncan، 1994)

أولا: الرؤساء الأمريكيون دائما يتصرفون وكأنهم وزراء خارجية، فمنهم من يريد أن يحتكر تسيير الشؤون الخارجية، حيث كان ذلك واضحا في عهد الرئيس الأسبق نيكسون، حيث وصفه روجرز قائلا "لقد أدركت أن نيكسون أراد أن يكون قائدا لسياسته الخارجية، ولم يرغب في أن يشاركه احد في ذلك الدور" (Hersh، 1983).

ثانياً: حالة الخمول البيروقراطي الذي تسيطر على معظم موظفي وزارة الخارجية ، وذلك لانعدام الإبداع وتكريس الممارسات التقليدية، حيث وصف دين راسك وهو وزير الخارجية الأمريكي الأسبق

في إدارتي كندي وجونسون بأنها "كانت تتجنب تحمل مسئولية قرارات السياسة الخارجية كلما كان ذلك ممكنا وخاصة التي تتطلب الابتكار في العلاقات الخارجية الأمريكية".

ثالثاً: يتم توجيه كثير من الانتقادات إلى وزارة الخارجية لانعدام التخطيط في الوزارة.

رابعاً: التردد من قبل موظف الخارجية في الحصول على الخبرات الحديثة الضرورية، كالتدريب الاقتصادي للتعامل مع الحقائق الجديدة التي قد تظهر في العالم.

والذي يزيد مشاكل الوزارة تعقيدا هوان معظم المناصب الرفيعة التابعة لوزارة الخارجية عادة ما يتم منحها لمساهمين سياسيين بدلا من محترفي السلك الخارجي القادرين على التعامل والإبداع فيها مثال ذلك السفراء (جرجس، 1993).

6.5 وزارة الدفاع (Department Of Defence)

أنشأت هذه الوزارة في العام 1949م حيث كان هدفها التنظيمي توحيد الأفرع العسكرية المختلفة، بحيث يكون الجيش والبحرية تحت إشراف وزير مدني للدفاع، حتى يتسنى تحقيق إستراتيجية دفاعية متماسكة للولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر وزارة الدفاع الأمريكية من اكبر التنظيمات في الحكومة الأمريكية إذ تضم أكثر من مليون موظف مدني ومليون من العسكريين ويساندها في حالات الطوارئ ما يقارب مليوني ونصف مليون عضو في وحدات الاحتياط، وتتخذ من مبنى البنتاغون مقرا لها، وهو اكبر مبنى مكاتب في العالم (الوتيز، 1996).

وتعتبر مجالات وزارة الدفاع الأمريكية واسعة ومهامها ليست سهلة، فيقع على عاتقها عمل الأبحاث وجمع ونقل المعلومات ورسم الخرائط والأمن (الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية، ب. ت).

وتعتبر وزارة الدفاع الأمريكية هي الجهة المسئولة الوحيدة عن بناء وإعداد القوات المسلحة بكافة هيكلاتها وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في شتى بقاع العالم، كما تقوم بجمع وتحليل المعلومات الخاصة بجيوش الدول الأخرى سواء أكانت معادية أم صديقة (ربيع، 1986).

تشكل هيئة الأركان المشتركة الجانب المحوري في وزارة الدفاع الأمريكية، حيث تضم رئيس الهيئة ورؤساء جميع الأفرع العسكرية. ومن الوظائف المهمة لهيئة الأركان المشتركة تقديم النصائح لوزير الدفاع الأمريكي ورئيس الدولة بصدد الإستراتيجية العسكرية واحتياجات الميزانية (الويتز، 1996).

ولقد تولى دونالد رامسفيلد ادارة وزارة الدفاع في عهد الرئيس جورج بوش الابن حيث يعتبر احد الصقور القوية والمؤثرة بشكل كبير في سياسات إدارة بوش الخارجية، حيث كان رامسفيلد مهندس الحرب ضد العراق في العام 2003م، ولقد قام رامسفيلد بتعيين مجموعة من المستشارين الذين يتبعون الفكر المحافظ الجديد وذوي علاقات خاصة وحميمة مع اللوبي الصهيوني ومنهم بول وولفوفيتز الذي شغل منصب نائب رئيس الدفاع وريتشارد بيرل الذي كان رئيس مجلس سياسات الدفاع وغيرهم. ولقد كان لرامسفيلد لمساته الواضحة في تطوير إستراتيجية وزارة الدفاع الأمريكية على التكنولوجيا العالية في القوات العسكرية وذلك بموجب خفض إعداد القوات البرية والاعتناء بشكل كامل على القوات الجوية، أو إستراتيجية ما يسمى الحرب الخاطئة (القرم، 2007).

7.5 الكونجرس (السلطة التشريعية)

إن جميع السلطات التشريعية منوطة بالكونجرس الأمريكي، والمكون من مجلسين مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وذلك طبقاً للمادة الأولى من الدستور الأمريكي. لقد منح الدستور الأمريكي الكونجرس صلاحيات في مجال صياغة السياسة الخارجية ولكنها محدودة مقارنة مع السلطة التنفيذية، فالكونجرس لا يملك حق المبادرة في صنع السياسة الخارجية، بل له دور قوي وفعال عبر سلطة التشريعي في الموافقة أو الرفض لهذه السياسة، حيث تبرز صلاحية وفعالية الكونجرس في الأوقات التي تزيد فيها حدة قضية ما في الشؤون الخارجية بحيث تصل إلى مرحلة الأزمة المعقدة (القرم، 2007).

1.7.5 مجلس النواب

ويتألف مجلس النواب من 435 عضواً منتخبين لمدة سنتين على أساس تعداد السكان لكل ولاية، ولقد حدد دستور الولايات المتحدة الأمريكية الشروط الواجب توافرها في المرشح للانتخاب ومن أهم هذه الشروط التي نص عليها الدستور، أن يكون المرشح مكتسباً الجنسية الأمريكية، وقد بلغ سن الخامسة والعشرون، وأن يكون مقيماً سبع سنوات على الأقل في الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك بعض الاختلافات في الشروط الواجب توافرها في المرشح، فهناك بعض

الولايات تشترط في الناخب معرفة القراءة والكتابة؟ أو دفع مقدار معين من الضريبة (Duverger، 1980).

لمجلس النواب رئيس وسكرتير منتخبين مدة سنتين، ويتولى رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية عند غياب الرئيس ونائبه معاً، وينتخب المجلس في أول اجتماع له اللجان الدائمة وعددها 22، ويتراوح عدد كل لجنة من 15-27 عضواً، ومن حق كل عضو في أي لجنة الدخول في لجنة واحدة على الأقل ولجنتين على الأكثر (رباط، 1971).

2.7.5 مجلس الشيوخ

ويتألف هذا المجلس من 100 عضو منتخبين على أساس الولايات، بحيث ينتخب عضوان عن كل ولاية، ويشترط في المرشح أن يكون قد بلغ الثلاثين سنة من عمره، ومكتسباً للجنسية الأمريكية منذ 9 سنوات على الأقل، ومدة مجلس الشيوخ الأمريكي 6 سنوات على أن يجدد انتخاب ثلث الأعضاء في كل سنتين، حيث يتولى رئاسة مجلس الشيوخ نائب الرئيس، ومع ذلك ينتخب هذا المجلس نائباً للرئيس عند غيابه، وينتخب المجلس من بين أعضائه 16 لجنة دائمة، ويتراوح عدد أعضاء كل لجنة 13-17 عضواً، وعادة يمكن أن يعمل كل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ في لجنتين أو ثلاثة أو أربعة بما في ذلك اللجان الخاصة (Duverger، 1980).

إن الوظيفة الأساسية للكونجرس هي الوظيفة التشريعية، فللكونجرس الحرية الكاملة في سن التشريعات لا يقيد في ذلك إلا ما نص عليه الدستور من حقوق أساسية للأفراد وللولايات، إذ لا يجوز المساس بها على الإطلاق، ويمكن لأي من المجلسين (النواب والشيوخ) أن يكون البادئ باقتراح أو مناقشة تشريع معين عدا التشريعات الضرائية يجب أن تبدأ في مجلس النواب (الجمال، 1969).

بجانب الوظيفة التشريعية للكونجرس، هناك وظائف أخرى ذات أهمية ومنها:

- 1- مناقشة الميزانية والتصويت عليها.
- 2- تعديل الدستور بموافقة أغلبية الثلثين في كل مجلس، ويصبح التعديل نافذاً وسارياً المفعول إذا وافقت عليه السلطات التشريعية في 4/3 الولايات.
- 3- إعلان الحرب وإبرام الصلح وإقرار المعاهدات والاتفاقيات.
- 4- من صلاحية مجلس النواب وحده فرض الضرائب والرسوم والغائها وتعديلها والإعفاء منها.
- 5- التعيين في الوظائف المهمة مثال ذلك السفراء والقناصل وأعضاء المحكمة العليا (حمادي، 1975).

يمتلك الكونجرس الأمريكي مجموعة أدوات للتدخل في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك تحقيقاً لمبدأ الرقابة والتوازن ومنها:

- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات وتعيين السفراء

وهذه السلطة معطاة للكونجرس ضمن الدستور، فلا يمكن للرئيس أن ينفذ ما يراه مناسباً بدون الرجوع إلى الكونجرس في هذين البندين. فلقد كانت حقبة الرئيس كلينتون حافلة بالخلافات والصراعات بين الرئاسة الديمقراطية والكونجرس الجمهوري، فمثلاً ظلت الولايات المتحدة الأمريكية لشهور طويلة دون سفير يمثلها في الأمم المتحدة، وذلك عندما قام مجلس الشيوخ بتأخير التصديق على قرار الرئيس كلينتون بتعيين (هولبروك)، حتى يتم تعيين جمهوري في لجنة الانتخابات الفدرالية (القرم، 2007).

- سلاح المحفظة

تعتبر لجنة الميزانية هي أهم وأخطر لجنة تابعة لمجلس النواب، فهي تتحكم بميزانية الشؤون الخارجية، ومن خلالها يمكن للكونجرس منع تنفيذ سياسة خارجية معينة وذلك عبر رفض تمويلها، ومثال على ذلك المواجهة العنيفة التي حدثت بين الرئيس الحالي بوش الابن والكونجرس الديمقراطي في 26 أبريل 2007م، وذلك اثر تبني الكونجرس بمجلسيه مشروع قرار يربط الميزانية العسكرية بجدول انسحاب زمني للقوات الأمريكية من العراق خلال عام واحد، وأعلم الرئيس بوش الابن بأنه سيستخدم حق النقض الفيتو المعطى له من الدستور لنقض القرار، ورغم أن النواب الديمقراطيون لا يمتلكون أغلبية الثلثين في مواجهة فيتو الرئيس، إلا أنه من الواضح أن المواجهة ستبقى مفتوحة بين الرئاسة والكونجرس حتى نوفمبر 2008م، أي موعد الانتخابات الرئاسية القادمة (الجزيرة نت، 26 أبريل، 2007).

- إعلان الحرب وإبرام السلم

إن الرئيس الأمريكي هو القائد العام للقوات المسلحة البرية والبحرية والجوية، وهذا يخوله الإشراف على إنتاج الأسلحة وتطويرها، وبموجب هذه الصلاحيات الموكلة للرئيس في قيادة القوات المسلحة، فإنه يستطيع إدخال هذه القوات في عمليات حربية بدون أن يكون قد سبقها إعلان الحرب بشكل رسمي من الكونجرس. وهذا ما استخدمه الرئيس ترومان في حرب كوريا عام 1950م، واستخدمها الرئيس روزفيلت خلال الحرب العالمية الثانية، واستخدمها أيضاً الرئيس بوش الأب في حربه ضد العراق في الكويت عام 1991م. فمن الناحية الرسمية، فإن إعلان الحرب وإبرام السلم من سلطات الكونجرس المطلقة، لكن واقع الحروب اختلفت بالكامل، ولم تعد الحروب مثل الحرب الكورية أو

الفيتنامية، فمن غير المحتمل أن يصدر الكونجرس إعلاناً بالحرب قبل أن يلقي الرئيس بصواريخه على العدو (حمادي، 1975).

- المصادقة على التمويل

يرى الكثير من أعضاء الكونجرس أن الجزء الأكبر من سلطتهم يكمن في تنظيم المال والرقابة عليه، فهم يقررون من أين تأتي الأموال (الضرائب). ولا يمكن أن تخصص الأموال للمساعدة الخارجية إلا بموافقة اللجنة الخاصة بالأموال التابعة لمجلس النواب، حتى إذا ما تقدم الرئيس بطلب المزيد من الأموال سواء أكانت للدفاع أو غير ذلك، فيجب موافقة مجلس النواب (شراب، 1991).

5. 8 اللوبي الصهيوني

لا يعتبر اللوبي الصهيوني كتلة مترابطة واحدة بل قوة متشعبة الفروع، وان جوهر هذا اللوبي يتكون من اليهود الأمريكيين الذين يبذلون جهوداً مستمرة وبشكل يومي لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصالح إسرائيل، وان نشاط اللوبي الصهيوني لا يقتصر فقط على عملية التصويت لصالح المرشحين المؤيدين لإسرائيل، بل يتضمن كذلك كتابة الخطابات والمساهمات المالية ودعم جميع المنظمات الموالية لإسرائيل، وليس كل الأمريكيين اليهود يعتبرون جزءاً من اللوبي، لأن إسرائيل ليست قضية بارزة ومهمة بالنسبة لمعظمهم (Mersheimer And Walt، 2006).

يعتبر اللوبي الصهيوني ضمن جماعات الضغط الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن جماعات الضغط هي جماعات ومنظمات غير حكومية مكونة من عدد من الأفراد يشتركون في عدد من الأهداف السياسية ويحاولون التأثير على صنع السياسة العامة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم مستخدمين الوسائل المختلفة في سبيل ذلك، جماعات الضغط تنقسم إلى فئتين متباينتين تختلفان من حيث الوظيفة وتشاركان في الهدف. الفئة الأولى: وهي جماعات الضغط (Lobbies) وهي تقوم بالعمل الدعوى مستخدمة كافة الوسائل لإقناع صانعي القرار السياسي أو المشرع بصحة آرائها، وهؤلاء يمارسون نشاطهم داخل الكونجرس. أما الفئة الثانية: فتسمى بلجان العمل السياسي* ("Political Action Committees "PACs") وتقوم هذه الفئة بجمع المال من أجل دعم المرشحين الموالين لهم في الحملات الانتخابية (ربيع، 1986).

* هي جماعات خاصة تقوم بالمساهمة بالأموال للحملات الانتخابية في الولايات الأمريكية، والتي يقوم بها المرشحون لعضوية الكونجرس أو الرئاسة. ولا يوجد أي قانون يقيد حجم المبالغ التي ترفقها هذه اللجان لتجنيد وجهة نظر ما. لقد كانت بداية هذه اللجان في العام 1944 وتعد بالآلاف.

هناك أدوار ومهام مختلفة لليهود الأمريكيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ضمن الحركة الصهيونية، اليهود الأمريكيين الذين مكثوا في الولايات المتحدة أرادوا أن يستخدموا نجاحهم ومواردهم لمساعدة إسرائيل وعلى كل المستويات، وان شعورهم بالذنب لعدم التحاقهم بإخوتهم في الدين وشعورهم الحقيقي بالصلة مع اليهود الإسرائيليين قد ألهم اليهود الأمريكيين بان يلتزموا التزاما عميقا وكبيرا تجاه إسرائيل، وتعود الجذور التاريخية لظهور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بمعنى ظهوره منذ قيام إسرائيل (جرجس، 1998).

إن السر في علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل هو اللوبي الصهيوني، الذي يعمل بنشاط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية لمساندة إسرائيل، ويضم هذا اللوبي عددا من المسيحيين الإنجيليين والمحافظين الجدد، وان بعض أعضاء الإدارة الأمريكية تربطهم علاقات وطيدة وقوية باللوبي الصهيوني مثل دوجلاس فيث، جون بولتون، دونالد رامسفيلد، ريتشارد بيرل، وبول وولفوفيتز، ويوصف الأخير في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه اشد الأصوات الموالية لإسرائيل، حيث اختارته مجلة "فورورد" "Forward" في العام 2002، على أنه الرجل الأول من بين خمسين شخصية بارزة تمارس النشاط الصهيوني (Mersheimer And Walt، 2006).

ينظر ناشطوا اللوبي الصهيوني المؤيد لإسرائيل بالكامل إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على انه لعبة، بمعنى ان أي مكسب للفلسطينيين أو العرب بشكل عام يعتبر خسارة لإسرائيل، ونتيجة لذلك فان اللوبي الصهيوني في الغالب يعمل كلوبي معادي للعرب والمسلمين، ومعارض لأي تقارب بين العرب والولايات المتحدة (تيري، 2000).

وتتملك الجماعات الصهيونية شبكة واسعة من الاتصالات مع أعضاء الكونجرس الأمريكي والمسؤولين الحكوميين على المستويين الوطني والمحلي، وهناك اجتماعات بشكل مستمر مع المنظمات الصهيونية الأمريكية والإدارة الأمريكية، وتكون هذه الاجتماعات في منتهى الود، ويأتي زعماء اليهود الأمريكيين وهم على استعداد كامل وبرنامج متناسق للمطالب والتوصيات، ويطالب الزعماء اليهود الأمريكيين بانتظام المساعدات المالية والعسكرية لإسرائيل (Lissy, 1977).

عندما يشغل أفراد مؤيدين لإسرائيل مناصب هامة في السلطة التنفيذية، فان هذا يخدم أهداف اللوبي الصهيوني، فمثلا خلال إدارة كلنتون كانت السياسات الخاصة بالشرق الأوسط تشكل من قبل موظفين لهم صلات قوية بإسرائيل وبمنظمات بارزة مؤيدة لإسرائيل منهم مارتن إندك نائب مدير قسم الأبحاث في AIPAC سابقا واحد مؤسسي معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ودينس روس وغيرهم. لقد كان هؤلاء المستشارون مقربين جدا من الرئيس بل كلنتون في قمة كامب

ديفيد التي عقدت في يوليو من العام 2000م، حيث أنهم أيدوا اتفاقية أوسلو للسلام، وفضلوا إنشاء دولة فلسطينية ولكن في حدود مقبولة لإسرائيل، ولقد كان أعلى درجات التنسيق بين الوفدين الإسرائيلي والأمريكي في المفاوضات، لدرجة إن الوفد الفلسطيني شعر وكأنه يتفاوض مع وفدين إسرائيليين، ويتضح ذلك أكثر في إدارة الرئيس الحالي جورج بوش الابن، حيث ضم فريق إدارته العديد من الأفراد المؤيدين بشدة لإسرائيل مثل اليوت ابرامز ولويس (سكوتر) لبيي وديفيد ورمسير حيث إن كل هؤلاء يعملون من أجل وضع سياسات في صالح إسرائيل بالكامل (2005 Samuel).

إن اللوبي الصهيوني يؤثر وبشكل كامل في الموقف الأمريكي في جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وتيار الصهيونية المسيحية يؤثر أيضا بشكل فاعل فالإدارات الأمريكية وليس فقط في إدارة بوش الابن الجمهورية، حيث من أبرز قيادات هذا التيار فالوين وبات وروبرتسون، ويؤمن هذا التيار بهجرة كل يهود العالم إلى إسرائيل، وإن اليهود سيقومون هيكلهم فوق أنقاض المسجد الأقصى، وسوف ينتصر المسيحيون على كل من المسلمين واليهود في معركة هرجيدون، حيث أن هذا التيار يلاقي دعما قويا من اللوبي الصهيوني، علما بأن هذا التيار يؤمن باختفاء دولة إسرائيل على المدى البعيد، لكن إسرائيل تستفيد منه على المدى القريب (السماك، 2002). أن القوة الاقتصادية والإعلامية للوبي الصهيوني هائلة جدا، وهذا ما كان يؤثر في الإدارة الجمهورية الأمريكية ويجعلها تتحاز بالكامل لإسرائيل، حيث قامت بتجديد التلويح بتنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس (كوريت، 2001).

5.9 وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A)

على الرغم من وجود العديد من أجهزة الاستخبارات الفدرالية، إلا أن وكالة الاستخبارات المركزية تعتبر أهم المصادر بل المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية، فهي وكالة مستقلة بذاتها وبعيدة كل البعد عن كل الوزارات الأمريكية، لهذا السبب فهي تؤثر بشكل مباشر في عملية رسم السياسات الخارجية، حيث كان ذلك واضحا في الفترات التي سيطرت فيها العمليات السرية والتجسس خاصة في المنطقة العربية (جرجس، 1998). وتتلخص المعالم الرئيسية لوكالة الاستخبارات المركزية في جمع المعلومات اللازمة التي تكشف خطط ونوايا وقدرات الأعداء، بحيث يتم تقديمه للرئيس لتشكل القاعدة الأساسية في عملية اتخاذ القرار تجاه منطقة ما، وتحليل ودراسة المعلومات وتقديمها للسلطة التنفيذية ولصانعي القرار والتي من شأنها إعطاء رؤية واضحة لهم وتحذيرهم من بعض القضايا بالإضافة إلى القيام بعمليات عسكرية سرية وذلك بتوجيهات من

السلطة التنفيذية لإحراز أهداف سياسية ما لصالح الولايات المتحدة الأمريكية (Central ، 2007 ، Intelligence Agency).

إن الدور المهم الذي تلعبه وكالة الاستخبارات المركزية لم يكن وليد اللحظة أو منذ زمن قريب، بل كانت ادوار هذه الوكالة مهمة وقوية منذ زمن بعيد، وبدا ذلك واضحا في عصر كل من الرئيس ترومان وآيزنهاور، حيث آمن آيزنهاور بان مبدأ الاحتواء وحده لم يكن كافيا لمنع التوسع الشيوعي في المنطقة العربية، واعتقد بضرورة القيام بإجراءات أكثر عنفا وعدوانية لمكافحة راديكالية العالم الثالث والأنظمة المؤيدة للاتحاد السوفيتي. فقد تدخل آيزنهاور شخصيا في عمل الوكالة واعتمد عليها أكثر من وزارتي الخارجية والدفاع. فمثلا في العام 1975م لعبت وكالة الاستخبارات المركزية دورا حازما في محاولة إسقاط الحكومة الوطنية في سوريا، وبعد انتهاء أزمة السويس "استتجت الوكالة إن انسحاب قوى العدوان الثلاثي من مصر سيترك فراغ قوة" (Foreign Relations Of The United States، 1989).

إن وكالة الاستخبارات المركزية تتعامل بشكل مباشر مع الرئيس ولا تحتاج لوسيط بينها وبين الرئيس، وأبقيت موازنة وكالة الاستخبارات سرية، ولم تكن تحتاج لموافقة الكونجرس لتنفيذ معظم مهماتها، حيث لم تتعامل تقريبا مع السلطة القضائية، وان هذه الوكالة مسئولة بشكل مباشر من الرئيس (جرجس، 1998).

تصاعد دور أجهزة الاستخبارات منذ التسعينات وبدأ يتجاوز نطاقه الطبيعي والمتعارف عليه، فبعد أن كانت هذه الوكالة احد اللاعبين المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية ومن وراء ستار، أصبح لها دور معلن ومباشر في صنع السياسة، خاصة بعد ظهور عامل الأمن كأولوية في الإستراتيجية الأمريكية وفي حربها على الإرهاب (القرم، 2007). ولكن تعرضت أجهزة الاستخبارات الأمريكية لهزتين عنيفتين أثناء إدارة الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش الابن، كانت الأولى في إخفاقها وتقصيرها في التصدي لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وعدم درايتها ومعرفتها بمثل هذا الحدث الكبير. أما الثانية فقد تشكك بمصداقية معلوماتها الخاطئة والمضللة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية والتي اعتمدها إدارة بوش الابن كمبرر قوي لشن حربها على العراق في العام 2003، وإطاحة النظام فيه وذلك بدعوى تهديده المباشر على كل المنطقة (القرم، 2007).

لقد كان لرئيس وكالة الاستخبارات المركزية جورج تيننت دورا هاما في العام 2001م، فتقدم بمبادرة في محاولة منه لتهدة المنطقة، ونزع فتيل الأزمة الحاصلة بين الفلسطينيين وإسرائيل. فلقد التقى

مع المسؤولين الأردنيين، والقيادة الفلسطينية في رام الله ثم توجه بعد ذلك إلى القاهرة والتقى الرئيس المصري. والتقى بعد ذلك بالجانب الإسرائيلي.

وتهدف خطة تينت لوقف انتفاضة الأقصى وعمليات المقاومة، وجمع الأسلحة خاصة أسلحة الهاون والتي كان ظهورها حديثاً. ركزت خطة تينت على أهداف أمنية فقط وليس سياسية.

5. 10 وسائل الإعلام والرأي العام

تلعب وسائل الإعلام الأمريكية دوراً فعالاً ومؤثراً في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، ولكي نفهم السياسة الخارجية الأمريكية بشأن المنطقة العربية يجب أن نستعرض دور هذه الوسائل في صياغة هذه السياسات الخارجية، حيث تعمل هذه الوسائل على إضفاء الشرعية على المواقف الأمريكية، وإن الأهمية الكبيرة لوسائل الإعلام في الشؤون العامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد حولتها من مشاهد خفي تقريباً إلى فاعل أساسي في الميدان السياسي (Schiller، 1981).

تؤثر وسائل الإعلام الأمريكية في تصورات الجمهور الأمريكي وصناع السياسة ومواقفهم حول المجتمعات العربية وقضاياهم، وإن قوة وسائل الإعلام الأمريكية تكمن بشكل خاص في قدرتها على تعميم الخلافات في المحيط الاجتماعي، بما يهيئ لكثير من الناس وليس لصانعي القرار وحدهم الخيار في التدخل في المناقشة (جرجس، 1998).

وبصفة عامة فإن الجمهور الأمريكي لا يمتلك المعلومات الدقيقة عن قضايا السياسة الخارجية أو تلك حتى المرتبطة بالجوانب العسكرية، إلا أن الرأي العام الشعبي الأمريكي يمكن أن يصاغ ويشكل عن طريق التقارير الإخبارية تجاه أي قضية (الوتيز، 1996).

وفي العشرينات كانت الكتابة عن النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال تأتي وكأنها سلبية بالدرجة الأولى أي في الاتجاه المعاكس، بمعنى أنها تصف ذلك النضال كمعارضة قومية لمحاولات الصهاينة تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي بمعنى إضفاء الصبغة اليهودية على الدولة، وكان التصور تجاه اليهود القادمين إلى فلسطين بأنهم تقدميين ويمتلكون الإصرار والإرادة القوية لإعمار الدولة بل كل المنطقة، وكان ينظر إلي المعارضة الفلسطينية على أنها ضد كل ما هو حضاري وتقدمي (Suleiman, 1948).

إن الإعلام الأمريكي يركز على إسرائيل بالدرجة الأولى، وحين يأتي على ذكر الفلسطينيين فيصفهم "بأنهم جمع غير معروف الأصل وعاجز من اللاجئين العرب"، أنهم يصورون كمشكلة لا كأفراد حقيقيين". (Beverly, 1976), حيث إن الإعلام الأمريكي يصور اليهود في فلسطين بشكل إنساني بحت بصفتهم شعبا يناضل من أجل بناء حياة راقية ورائعة، في حين يجرّد الفلسطينيين من القيم والأخلاق الإنسانية وينكر هويتهم ولا يعترف بهم بأي شكل من الأشكال (Abuelkeshk, 1985).

على الرغم من الخلاف بين المراقبين بشأن المدى الذي تؤثر فيه وسائل الإعلام في صياغة الرأي العام وصناع السياسة فإنهم يوافقون على أن وسائل الإعلام تلعب دورا مركزيا في التنشئة الفكرية والسياسية للمواطنين والسؤال هو إلى أي مدى تؤثر وسائل الإعلام والجمهور في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام والسياسة الخاصة بالمنطقة العربية؟ وفيما عدى حوادث نادرة جدا فإن دور الرأي العام عادة يكون محدود جدا في تأثيراته في عملية السياسة الخارجية (1992، Shapiro).

إن السبب الرئيس لهذا التأثير المحدود يكمن في نقص اهتمام الجمهور أو الرأي العام الأمريكي ومعرفته في مجال الشؤون الخارجية، ففي استطلاعات رأي عديدة وفي أعوام مختلفة في السبعينات والثمانينات والتسعينات، وجد إن الأخبار المحلية كان لها أعلى مستويات الاهتمام، بينما الأخبار العالمية اقل مستويات الاهتمام، وبما أن الاهتمام بالشؤون الخارجية منخفض لحد ما فمن غير المستغرب أن نجد أن المعرفة محدودة للشؤون الخارجية، وإن استطلاعات الرأي استنتجت بأن حوالي 21-23% فقط من الجمهور الأمريكي على معرفة تامة بأمور السياسة الخارجية وهذا يسمى بالجمهور الفطن (جرجس، 1998).

والسؤال المثير هو لماذا لا يصبح الجمهور الأمريكي أكثر اطلاعا وتأثيرا في تأثير السياسية الخارجية؟ فلا بد من وجود بعض الأسباب:

السبب الأول: إن اهتمام الرأي العام الأمريكي بالشؤون الخارجية كان عرضيا بشكل كبير ومتعلقا فقط بأزمات دولية خاصة (Michael, 1988).

السبب الثاني: إن الجمهور الأمريكي سريع التأثر بالقيادة الرئاسية، فالرئيس هو الشخص الأكثر احتراما في البلاد، ونتيجة لذلك فإننا نرى أن الجمهور الأمريكي ينصاع بالكامل لرأي الرئيس، مثال ذلك، قبل حجز الرهائن الأمريكيين في إيران في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1979م، فإن

نسبة تأييد الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر كانت 32% فقط، وبحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر بعد احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين ارتفعت نسبة تأييده إلى 61% (جرجس، 1998).

إن العرب الفلسطينيين لا يحظون بأولوية الاهتمام في الكتب المدرسية والصحافة والتلفزيون والمجلات والأفلام (كل وسائل التأثير المسموعة والمقروءة)، لذا لا ينبغي عدم الاستغراب عند الإجابة عن السؤال الذي يقول "في منطقة الشرق الأوسط هل تعاطفك مع إسرائيل يفوق تعاطفك مع الدول العربية؟" إننا نجد اغلب الأمريكيين يقولون أن تعاطفهم مع إسرائيل هو الأرجح (Michael، 1988).

ومن الملاحظ إن الكتاب الذين يقومون بعمل الاستبيانات، فأنهم منحازون بالكامل لإسرائيل، حيث يقوم كاتب السؤال بتزويد معلومات في صالح إسرائيل أو معلومات ليست في صالح الفلسطينيين، وردا على هذه الأساليب المناهزة لإسرائيل، أخذت جماعة من العرب الأمريكيين بتولي استطلاعاتها عن فلسطين والفلسطينيين فجاءت النتائج مختلفة إلى حد غير قليل، بمعنى أنها أظهرت وجود تعاطف أكبر مع الفلسطينيين مع رغبتهم في وطن قومي في الضفة وغزة ومع حاجتهم إليه (Elia Zureik & Foud Moghrabi, 1987).

5. 11 الخلاصة

1- إن مؤسسة الرئاسة والتي يمثلها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ذو الميول الصليبية المتشددة والخبرة الاقتصادية البترولية، حيث يسيطر على أجهزة الدولة المختلفة ومن حوله مجموعة من الصقور والمحافظين الجدد، وترى إدارة الرئيس بوش أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو المشكلة الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط ويجب أن توضع له الحلول المناسبة من وجهة نظر أمريكية.

2- سيطرت الأغلبية الجمهورية في فترة البحث عن الكونغرس، حيث وقفت من خلف إدارة الرئيس بوش وسياسته المتمثلة في التشدد تجاه قضايا السياسة الخارجية، ولكن في منتصف العام 2006، سيطرت الأغلبية الديمقراطية على الكونغرس وذلك أدى إلى إعادة التوازن في عملية صياغة السياسة الخارجية الأمريكية.

3- تؤثر جماعات الضغط اليهودية وعلى رأسها الايباك في سياسة الخارجية الأمريكية وذلك بما يتناسب مع مصالح إسرائيل والحفاظ على أمنها.

الفصل السادس

السياسة الخارجية الأمريكية

تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 2001 - 2004م

الفصل السادس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 2001-2004م

1.6 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر

لقد استلم جورج بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً بتاريخ 20/1/2001م، وذلك بعد معركة انتخابية معقدة وطويلة بينه وبين المرشح الديمقراطي آل جور، وتدخل الكونغرس والقضاء والكثير من الإجراءات الروتينية لأكثر من شهر للبت في أمر تنصيب الرئيس الأمريكي. ولقد تفوق الرئيس جورج بوش الابن على منافسه الديمقراطي ب 573 صوتاً فقط في ولاية فلوريدا. (الشوريجي، 2001)

إن خبرة الرئيس جورج بوش الابن هي اقتصادية نفطية بالدرجة الأولى، و قام بتكوين شركة خاصة له بالنفط، وكان ذلك من أبرز المآخذ عليه عندما دخل البيت الأبيض بأنه وكيل العولمة وأنه ينحاز لمصالح شركات النفط الكبرى على حساب مصلحة المواطن الأمريكي، وأصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان ينظر للرئيس الأمريكي علي أنه رئيساً ضعيف الشعبية وقليل الخبرة السياسية. وذلك بالمقارنة مع إدارة والده الذي نجح بتحقيق أكبر نصر للولايات المتحدة الأمريكية، وهو تفكيك الاتحاد السوفيتي سابقاً، وانهيار المنظومة الاشتراكية بالكامل (مسعد، 2003).

وفيما يتعلق بتكوين إدارة الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش الابن، فمن الملاحظ أن عظمة وقوة اليمين الأمريكي المتشدد ووصوله إلي رئاسة الدولة الأمريكية ارتبط بالكامل بعظمة وقوة اليمين المتشدد في كل أنحاء العالم وليس بدولة معينة (مسعد، 2003). حيث إن هذه العظمة

والقوة تشكلان تناقضاً واضحاً ضد العولمة، فالعولمة تؤكد على الحوار والتفاهم مع الآخر، لكن اليمين الأمريكي المتشدد يرفض الآخر ويتشدد معه، حيث ينتمي إلى هذا التيار المتشدد أهم رموز وزارة الدفاع الأمريكية، وعلي رأسهم وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد، ومساعدته دوجلاس فيث وريتشارد بيرل رئيس مجلس سياسة الدفاع * "Defence Policy Council" (الجملة، 2002).

وفيما يتعلق بالاتجاهات السياسية لإدارة الرئيس جورج بوش الابن، فيمكن تحديدها كالتالي: رفض العمل الجماعي شكلاً ومضموناً، أي التفرد. حيث تربط هذه الإدارة المشاركة بشرطين أساسيين:

الأول: أن تكون هذه المشاركة تحت المظلة الأمريكية وسيطرتها والتحكم بها، والثاني تحاول الولايات المتحدة الاستفادة من هذه المشاركة بما يتناسب مع مصالحها إلى حد بعيد، حيث اتبعت الولايات المتحدة مجموعة من السياسات ومن أهمها، فرض الموقف الأمريكي في بعض القضايا الدولية ولاسيما قضية العراق التي لا تكاد أي دولة تتفق معها بشأنها باستثناء بريطانيا. والتمسك بالهيمنة الأمريكية علي كل العالم وذلك لعدم ظهور أي قوى معادية ومنافسة لها حتى لو أدى ذلك إلي استخدام القوة، حيث بدا ذلك واضحاً في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، عندما كان ديك تشيني يشغل منصب وزير الدفاع آنذاك، حيث أكد في الوثيقة الصادرة في العام 1990م علي "وجوب أن تظل الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأن تمنع صعود أي قوة أخرى سواء كانت دولة أو كانت مجموعة من الدول، إلا أن ديك تشيني نفى صلته بهذه الوثيقة بعد أن تمكنت صحيفة نيويورك تايمز من نشر تفاصيل هذه الوثيقة" (الخانز، 2002).

إن الإدارة الجمهورية الحالية والتي يرأسها جورج بوش الابن تتعامل مع منطقة الشرق الأوسط علي أنها هي القوة المهيمنة والمسيطرة عليها، حيث تحقق ذلك لها منذ مطلع التسعينات خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وحالة الانقسام العربية اللامسبوقة (جرجس، 1998). إن الانحيازات والخصومات السياسية للمحافظين الجدد استطاعت أن تتحكم بشكل واسع في إدارة العلاقات الأمريكية العربية وكيفية تسييرها، وعلى ذلك قامت الإدارة الجمهورية برئاسة بوش الابن بإعطاء الاهتمام الكامل والأولوية المطلقة للملف العراقي علي حساب ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (مسعد، 2003).

* لقد أسس هذا المجلس في العام 1962 في فترة الحرب الباردة، وكان هذا المجلس ضد الجماعات التي تهدد الاستقرار.

لقد كان واضحاً أن إدارة بوش الابن الجمهورية أصرت على حسم الملف العراقي وفي أقرب فرصة ممكنة دون أي تأخير، حيث كان السبب الرئيسي من وراء ذلك تفكيك التحالف الدولي (من أغلب دول العالم) والذي أسسه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في العام 1990م، عندما فرضت إدارته الحصار الاقتصادي على العراق وتم كسره من قبل أطراف عربية وشرق أوسطية و أفريقية وأوروبية، حيث كان كسر الحصار بمثابة رسالة موجهة إلى إدارة بوش الأب آنذاك. علماً بأن معظم فريق إدارة بوش الابن شاركوا في حرب تحرير الكويت ومنهم من شارك في تقييم قانون تحرير العراق والذي دعم المعارضة العراقية لإطاحة نظام صدام حسين (كمال، 2001).

6. 2 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قبل أحداث 11 سبتمبر في عهد الرئيس جورج بوش الابن

أثر فشل مفاوضات كامب ديفيد، كانت كل عناصر تفجير الموقف جاهزة، فقد كان هناك إحباط فلسطيني واسع تجاه عملية التسوية، حيث اضطرت السلطة إلى تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية والذي كان موعدها مقرراً في 13 أيلول/سبتمبر 2000م إلى إشعار آخر، كانت الحكومة الإسرائيلية بقيادة باراك نتكئ على أقلية برلمانية، بحيث لا تمكنها من اتخاذ قرارات مصيرية، وظل الحد الأدنى الفلسطيني أعلى من السقف الإسرائيلي، خصوصاً فيما يتعلق بالقدس واللجئين، وبدا للطرفين إنهما قدما أفضل ما يستطيعان، وأنهما وصلا إلى طريق مسدود، وتنازل أي طرف في تلك القضايا الجوهرية كان يعني سقوطاً شعبياً وبالتالي سقوط التسوية نفسها.

وعندما اشتعلت انتفاضة الأقصى اثر زيارة شارون لحرم المسجد الأقصى في 28 أيلول/سبتمبر 2000م، وجد الطرفان الفرصة لتحقيق مزيد من الضغوطات لإجبار الطرف الآخر على التنازل ودخلت المعارضة الفلسطينية وعلى رأسها حماس لتؤكد على خيار المقاومة، كما برز دعم في العالم العربي والإسلامي لم يسبق له مثيل للانتفاضة، مؤكداً حق الفلسطينيين في أرضهم ومقدساتهم وبناء دولتهم المستقلة. ورغم أن باراك استخدم كل ما في جعبته من وسائل إرهاب وتدمير وقتل وفضح الوجه البشع له ولحزب العمل الذي عمل طويلاً على، ورغم كل ذلك، فقد اضطر باراك للاستقالة في 9 كانون أول/ديسمبر 2000م، مما فتح المجال للتنافس على رئيس الوزراء في انتخابات تعقد خلال 60 يوماً (الخليج، 3 يناير، 2001).

لقد سعى بيل كلينتون في يناير 2001م إلى تقديم مشروع اللحظات الأخيرة، والى دعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للقدوم إلى واشنطن لإجراء المباحثات، واستناداً إلى ما سجله الأمريكيون في

32 كانون أول/ ديسمبر 2000م في أثناء لقاء كلينتون مع مسئولين فلسطينيين وإسرائيليين فإن مشروع كلنتون كان يتضمن الآتي:

6. 2. 1 أولاً: الأراضي

دولة فلسطينية على 94-96% و100% من قطاع غزة. في مقابل الجزء الذي تضمه إسرائيل، عليها أن تعطي 1-3 من أراضيها التي احتلتها عام 1948م. إلى الطرف الفلسطيني يجب أن تستجيب للمعايير التالية:

- 80% من المستوطنين اليهود يبقون في مجمعات استيطانية.
- تواصل الأراضي.
- تخفيض عدد الأراضي التي تضمها إسرائيل إلى الحد الأدنى.
- تخفيض عدد الفلسطينيين الذين سيتأثرون بهذا الضم إلى الحد الأدنى.

6. 2. 2 ثانياً: الأمن

حضور إسرائيلي في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت وجود قوة دولية، ولفترة محدودة قابلة للتعديل في 36 شهرا.

6. 2. 3 ثالثاً: القدس

المبدأ العام أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية، والآهلة باليهود هي مناطق يهودية.

6. 2. 4 رابعاً: الحرم (المسجد الأقصى)

حل يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم مع احترام معتقدات اليهود وهناك افتراضان إما سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وسيادة على المقدسات اليهودية.

أو سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على البراق، وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات لا تحت الحرم وخلف حائط البراق.

6. 2. 5 خامساً: اللاجئين

المبدأ الأساسي أن الدولة الفلسطينية هي الموقع الرئيسي للفلسطينيين الذين يقررون العودة إلى المنطقة من دون استبعاد تستقبل إسرائيل بعضهم، ويتم تشكيل لجنة دولية لضمان متابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة.

6. 2. 6 سادساً: نهاية النزاع

يمثل هذا الاتفاق بوضوح نهاية النزاع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ويقع تطبيقه لأي مطالبه (الخليج، 3 يناير، 2001).

وفي مفاوضات واشنطن وافق الطرف الإسرائيلي لأول مرة في 2 كانون أول/ ديسمبر على تقديم تنازلات بشأن السيادة على القدس الشرقية، وفي 27 من الشهر نفسه ألغى عرفات اجتماعاً مع باراك رافضاً الخطوط العامة للاتفاقية المقترحة، وفي 3 كانون ثاني/ يناير 2001م وافق ياسر عرفات من حيث المبدأ على مقترحات كلينتون كإطار للتسوية، أبدى تحفظات هامة عليها، وفي اليوم التالي لرفض الإعلان بوضوح عن عدم موافقته على المقترحات حيث لا يسمح المشروع لملايين اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى الأرض المحتلة، عام 1948م، كما لا يحدد بوضوح الحدود المقترحة للدولة الفلسطينية، ولقي موقف عرفات دعم الزعماء العرب في اجتماع في القاهرة حول حق اللاجئين في العودة. وقد وصف البعض المقترحات الأمريكية بأنها مقترحات إسرائيلية بثوب أمريكي. ورغم أن الإسرائيليين وافقوا مبدئياً على الاقتراحات كإطار للتسوية إلا أنهم أبدوا من جهتهم بعض التحفظات، ورفض باراك سيادة الفلسطينيين على المسجد الأقصى (الحكيم، 27 يناير، 2001).

وبعد فشل المحادثات في واشنطن بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وانتهت ولاية كلينتون دون التوصل إلى اتفاق، حيث كان من أن كلينتون وصف جوهر المشكلة هو أن اليهود عندما عادوا إلى أرضهم ووطنهم وجدوا هناك شعباً آخر في خطابه في واشنطن في 8 كانون/ يناير 2001م (الخليج، 9 يناير، 2001).

لقد انطلقت انتفاضة الأقصى بتاريخ 28/9/2000م، وذلك عقب دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون إلي باحات المسجد الأقصى، لقد تركزت جهود الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن علي قضية وقف الانتفاضة الفلسطينية والتي كانت قد أنهت عامها الأول، وذلك قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر. إن هدف الإدارة الجمهورية آنذاك المتمثل بوقف العنف كان يحاول الخلط بين احتلال أراضي الغير بالقوة كسياسة ممنهجة تدينها كل

الشرائع الدولية بما فيها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومحاربة الاحتلال كحق مشروع تكفله كل الشرائع الدولية (مسعد، 2003).

إن الإدارة الجمهورية في هذه الفترة كانت تسعى جاهدة لوقف العنف، وكانت تفضل أن تترك الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ليقررا التوقيت المناسب لاستئناف المفاوضات ويعني ذلك أن هذه الإدارة لا تملك رؤية معينة وواضحة تجاه الصراع، حيث أن إدارة بوش الابن الجمهورية لم تكن تريد أن تفشل كما فشل من قبلها الرئيس كلينتون في كامب ديفيد²، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة بالكامل بأن حزب الليكود الحاكم آنذاك كان يرفض المراحل التي جاء بها مؤتمر مدريد في العام 1991م وذلك حتى لا يتفاوض مع السلطة الفلسطينية على قضايا الحل النهائي كالأجئين والقدس والحدود والمستوطنات وغيرها (أحمد، 2002).

6.3 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد الحادي عشر من سبتمبر

ما من شك فيه أن السياسة الخارجية الأمريكية اختلفت بشكل واضح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف الدول العربية (مع أو ضد) الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرت في التصنيفات إلي أن وضعت الدول العربية بأنها إما صديقة أو تائبة أو شريرة، وقد اختلفت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فبدأ ذلك واضحا عندما اختلف الموقف الأمريكي تجاه سوريا ولبنان، وذلك لأن الاتهامات الأمريكية انصبت علي سوريا ولبنان، فسوريا تحتضن بعض المنظمات الفلسطينية والمصنفة أمريكيا بأنها إرهابية، ووجود حزب الله ومشاركته في تحرير الجنوب اللبناني، وأيضا حزب الله مصنف أمريكيا بأنه حزب إرهابي (مسعد، 2003).

استعدت كل من سوريا ولبنان لمكافحة الإرهاب، ونظر الأمريكيون بشكل جيد لهذا الاستعداد ولكنه غير كاف من وجهة نظرهم على أنه كيف يمكن لدولة مثل سوريا أن تشجب إرهاب القاعدة وطالبان، وتدعم الإرهاب الفلسطيني واللبناني، والممثل (حركات التحرير الفلسطينية، وحزب الله) وذلك علي حد تعبير كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (الحياة، 2001/9/24).

لقد رأي بعض الأمريكيين البدء بتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، علي أساس أن استمراره يمثل ذريعة لإرجاء التطور الديمقراطي. فقد أوصى مارتن أندريك والذي تقلد مناصب عديدة منها

الرسمية ومنها الغير رسمية، وخرج من آخرها متهما بالتجسس علي الولايات المتحدة لصالح إسرائيل (Foreign policy, Martin Indyk Back to the Bazar).

لقد تأثرت السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وجود المشابهة الغير موضوعية ولا الغير منطقية بين أعمال المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، وتفجيرات الحادي عشر من سبتمبر في واشنطن ونيويورك، وأيضا بين الرئيس الراحل ياسر عرفات وبين زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، وبين الدور الذي يقوم به آرئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي بمحاربة الإرهاب في فلسطين، وبين دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الذي يقوم بمحاربة الإرهاب في أفغانستان (مسعد، 2003). الدعاية الأمريكية ووسائل الإعلام داخل الولايات المتحدة والمسيطر عليها من قبل اللوبي الصهيوني هم من قاموا بطرح هذه المشابهات الغربية واللامنطقية، فبعد الهجمات علي الولايات المتحدة في 2001، أسرع آرئيل شارون بعد وقت قصير لتشبيه الرئيس عرفات بزعيم القاعدة أسامة بن لادن (الحياة، 2001/9/14).

لقد قامت إسرائيل بإرسال رسالة مفادها هو أن إسرائيل والولايات المتحدة في خندق واحد ضد الإرهاب، وذلك عندما احتشد آلاف الإسرائيليين ومعهم بعض القادة والمسؤولين وذلك تحت عنوان "أن لكم صديقا"، حيث تبني هذا الموقف مجموعة من رجال الإدارة الجمهورية وعلي رأسهم بول وولفويتز. الكونغرس الأمريكي تحرك من جانبه ليقر مشروع قرار تقدم به جوزيف ليبرمان يفيد بأن "الولايات المتحدة وإسرائيل مشتركتان في نضال مشترك ضد الإرهاب"، ويقدم إدانة واضحة للعمليات والتفجيرات في فلسطين (الأهرام المسائي، 2002).

إن الرئيس بوش الابن اعترض بشكل واضح علي تشبيه الرئيس عرفات زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، وذلك حتى لا يستفز مشاعر العرب الأصدقاء، وحتى لا يفهمون هذه الحرب هي ضد الإسلام والمسلمين، وكان يريد أيضا من وراء ذلك أن ينصب كل الاهتمام العالمي تجاه أفغانستان وليس القضية الفلسطينية، لكن في نفس الوقت، لم يتردد بوش الابن في اتهام عرفات بالمسئولية المطلقة تجاه تدهور الأوضاع في الأراضي المحتلة، وشكك في أهليته بقيادة دولة مسالمة تكون بجوار إسرائيل، ووضع شرطا لقيام الدولة الفلسطينية وهو التخلص من الرئيس عرفات وإيجاد قيادة بديلة (أحمد، 2002).

يمكن مناقشة السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد أحداث الـ 11 من سبتمبر من خلال أربع نقاط مركزية:

6.3.1 قضية وقف العنف

إن قضية وقف العنف لم تكن جديدة بعد أحداث 11 من سبتمبر، ولكن طالب بها الرئيس الأمريكي بوش الابن، قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر وذلك مع انطلاقة انتفاضة الأقصى في 28/9/2000م، وأن هذه القضية هي الأساس التي تم بناء خطة جورج تيننت عليها (رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية آنذاك). إدارة بوش الابن لم تملك رؤية واضحة للتسوية ولا أي نوع من المبادرات الحقيقية تجاه تسوية الصراع، ولقد عبر عن ذلك الناطق باسم الخارجية الأمريكية، ودعمه في ذلك الناطق باسم البيت الأبيض في تشرين 2001م، وذلك بقوله "لا خطط لدينا لمبادرة جديدة، وأن الخطة الوحيدة لأمريكا تقوم علي توصيات تقرير ميتشل" الذي استلهمته من خطة تيننت" (الحياة، 2001/10/14).

إن العنف الذي يتحدث عنه الأمريكيون أصبح يومياً، وذلك نتيجة للضغط الإسرائيلي المنطق الأمريكي علي الفلسطينيين والذي يعقبه عمليات مقاومة ضد إسرائيل. إن كان يفسر الأحداث علي أن رد الفعل أي (المقاومة)، هو المصدر الرئيس للعنف، لذلك استمر بوش في إدانة الرئيس عرفات علي أنه يحرض علي الإرهاب ولا يواجهه (Annual Terrorism Report, May 2002).

وفي تلك الأثناء قامت إسرائيل بالإعلان رسمياً أنها استطاعت أن تمسك بالسفينة (كارين ايه) والذي قيل آنذاك أنها تحمل أسلحة إيرانية للمقاومة الفلسطينية، هذا كله جعل الإدارة الأمريكية توجه انتقادات قوية ومتسارعة ضد السلطة الوطنية الفلسطينية، وقامت الولايات المتحدة بسحب جورج تيننت من المنطقة، وهددت بإغلاق مكتب م.ت.ف في واشنطن (الحياة، 2002/3/30). وقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرئيل شارون بان الرئيس عرفات "أصبح عدواً يجب عزله" (الحياة، 2002/3/30). بينما كانت في نفس الوقت الدبابات الإسرائيلية تقتحم مدن وقرى الضفة الغربية، وكانت تتقدم لمحاصرة مقر المقاطعة في نهاية شهر مارس 2002م، "مقر الرئاسة في رام الله - حيث يقيم الرئيس/ ياسر عرفات" (مسعد، 2003).

أعرب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول عن تفهم الإدارة الأمريكية لحاجة إسرائيل للدفاع عن نفسها، وحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن تدهور الأوضاع وعن العمليات التي استهدفت العديد من الإسرائيليين، ولقد كان موقف الرئيس الأمريكي بوش الابن هو نفس موقف وزير خارجيته، حيث دافع عن العمليات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وعن عملية حصار الرئيس

عرفات في مكتبه المحاصر فيه، ولكن ناشد بوش إسرائيل بحق الصداقة بالانسحاب فوراً من أراضي السلطة الفلسطينية (عثمان، 2002).

اعتبر الأمريكيون منفذي العمليات الفدائية من الفلسطينيين على أنهم إرهابيون، حيث تصر الإدارة الأمريكية على أنهم إرهابيون وقتلة، وتطالب الدول العربية بعدم تسميتهم بالاستشهاديين، وفي المقابل، فإن الإدارة الأمريكية تعتبر الحرب الإسرائيلية العنيفة ضد الفلسطينيين دفاعاً عن النفس وحقاً مشروعاً، وتعتبر أريئيل شارون رجل سلام، بالرغم من كل ما ارتكبه من مجازر ضد الفلسطينيين قديماً وحديثاً (مسعد، 2003).

رغم صدور القرار من الأمم المتحدة ورقمه 1402 في 30 آذار - مارس 2002م والذي يقضي بانسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية وفك الحصار المفروض على الرئيس عرفات، إلا أن إسرائيل لا تهتم بمثل هذه القرارات ولم تنفذ أي منها، ومن المثير للاستغراب أن الرئيس بوش صرح آنذاك بأن شارون رجل سلام، رغم كل حالات القتل في المدنيين الفلسطينيين ورغم الحصار القاتل المفروض عليه، إلا أن بوش أرسل وزير خارجيته إلى إسرائيل لوضع جدول زمني لانسحاب إسرائيل من أراضي السلطة، حيث بدأت جولة باول وانتهت ولم يستطع أن يلزم إسرائيل بجدول زمني للانسحاب (مسعد، 2003).

6.3.2 قضية الإصلاحات الداخلية

إن هذه النقطة تتعامل مع الوضع الداخلي الفلسطيني، وأن الخطة الأمريكية تحدثت عن قيادات فلسطينية جديدة ومختلفة عن السابق، ولكن يجب أن تكون هذه القيادات ديمقراطية وتحارب الإرهاب بشكل قوي وفعال. هذه القيادة الديمقراطية تحتاج إلى إطار ديمقراطي كامل، فلقد كانت الخطة الأمريكية مليئة بالإملاءات على السلطة الوطنية الفلسطينية وهي "تنظيم انتخابات تشريعية حرة، ووضع دستور جديد بمساعدة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية وتشكيل حكومة نزيهة وإعادة هيكلة النظام القضائي بما يضمن سيادة القانون، والعمل بنظام اقتصاد السوق. ولأن الديمقراطية تحتاج إلى حمايتها، تضمنت الخطة شرطاً يتصل ببناء جهاز الأمن من جديد وتوحيده تحت قيادة تكون هي الأخرى جديدة" (مسعد، 2003).

وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت موقف إريئيل شارون بالكامل، وحددت موقفها من الرئيس عرفات، وهذا موقف يمثل موقف بعض ممثلي التيار اليميني المحافظ الجديد وعلى رأسهم ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي، وكونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي

آنذاك. الولايات المتحدة تريد قيادة فلسطينية حسب المزاج الأمريكي مع العلم أن كلا من الرئيس عرفات والمجلس التشريعي الفلسطيني تم انتخابهما من قبل الشعب الفلسطيني (الشريان، 2002).

6.3.3 قضية المؤتمر الإقليمي الدولي

فكرة المؤتمر الإقليمي الدولي هي فكرة إسرائيلية بالأساس، وصاحب هذه الفكرة هو رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرئيل شارون، حيث تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق وزير خارجيتها في ذلك الوقت كولن باول، لقد كان الهدف من هذا المؤتمر هو البحث في ملف الإصلاحات الداخلية الفلسطينية، ليدخل في عضوية هذا المؤتمر بعض دول المنطقة مثل مصر والأردن والسعودية والمغرب، ومن خارج المنطقة الأمم المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، وبالتأكيد بوجود الأطراف المعنية، الطرف الإسرائيلي والطرف الفلسطيني ووجود الولايات المتحدة الأمريكية (مسعد، 2003).

استبعد المؤتمر الدولي كلاً من لبنان وسوريا وذلك لهدف عزل المسار الفلسطيني عن هذين المسارين، وذلك للضغط بشكل كبير على الطرف الفلسطيني. كما أن هذا المؤتمر يستبعد رأس الهرم الفلسطيني وهو الرئيس ياسر عرفات ويستبدل بممثلين عن الشعب الفلسطيني (أحمد، ملاحظات حول دعوة شارون إلى مؤتمر استسلام، الاتحاد 2002/4/22). إن موضوع النقاش داخل المؤتمر هو الداخل الفلسطيني وليس الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، هذا كله يؤدي إلى التطبيع الكامل مع إسرائيل من كافة الدول العربية دون إجبار إسرائيل للانسحاب من الأراضي الفلسطينية إلى حدود حزيران/ يونيو 1967م (مؤتمر السلام الإسرائيلي - الأمريكي: نذر الخطر وبدائل المواجهة، الاتحاد 2002/5/7).

6.3.4 قضية الدولة الفلسطينية "رؤية الرئيس بوش الابن لحل الدولتين"

أدلى الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن تصريحاً في تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2001م، حيث قال فيه "إن الدولة الفلسطينية كانت دائماً جزءاً من التصور الأمريكي شرط احترام حق إسرائيل في الوجود"، وهذا يعني إن الرئيس بوش موافق على قيام دولة فلسطينية تتعايش بسلام بجانب دولة إسرائيل، وتضمن الأمن الكامل لوجود إسرائيل. لو نظرنا إلى تاريخ هذا التصريح، فهو بعد حوالي شهر من أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي هزت الأمن الأمريكي، وذلك لتأمين وحشد الدعم العربي والإسلامي لصالحه في حربه ضد أفغانستان (مسعد، 2003).

الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب عندما قام ببناء تحالف دولي ضد العراق، قام بتأييد قرار مجلس الأمن الدولي 672 والذي يدين عملية إطلاق النار ضد المصلين الفلسطينيين داخل باحات الحرم الإبراهيمي الشريف، والذي أدى إلى قتل وجرح العديد من المدنيين الفلسطينيين، وأيد أيضا قرار مجلس الأمن الدولي رقم 681 والذي استنكر سياسة الإبعاد الإسرائيلية بحق مئات الفلسطينيين إلى الأراضي اللبنانية (مرج الزهور)، واستمر في تعليق ضماننا للقروض لإسرائيل، وذلك خلافا معها على قضية الاستيطان المتزايدة بشكل كبير، الإدارة الأمريكية أبدت حسن النية تجاه الفلسطينيين في موقف أو اثنين ليس فقط إلا لتمرير سياسة معينة هنا أو هناك أو لشن حرب هنا أو هناك (ميخائيل، 1996).

لو نظرنا بشكل واقعي إلى بعض تصريحات الرئيس الأمريكي بوش الابن والى بنود قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1397*، نرى أن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية لم يطرأ عليها أي نوع من التغيير، حيث جاء تصريح بوش الابن خاليا من كل تفاصيل هذه الدولة سواء ما يخص الحدود أو غيرها من ملامح الدولة الرئيسية كالعاصمة والسيادة والسكان وخاصة مشكلة اللاجئين المعقدة، حيث إن رؤية بوش تتبلور في "رؤية تتوخى منطقه تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين"، و قدم بوش الابن رؤيته بهذا الخصوص فيما يعرف باسم "خطة الولايات المتحدة للسلام في الشرق الأوسط" (مسعد، 2003).

إن خطة الولايات المتحدة للسلام في الشرق الأوسط تحدثت عن مجموعة هائلة من الشروط المعقدة التي ترتبط بوجود الدولة الفلسطينية، وكان حق تقرير المصير من ضمن هذه الشروط، وإن هذا الحق كفلته كل الشرائع والمواثيق الدولية. إن الشرط الأول والأهم كان قضية وقف العنف وفق المنطق الأمريكي أي منع المقاومة بالكامل، وإجراء انتخاب قيادات فلسطينية حديثة، وتغيير شامل لهيكلية السلطة الوطنية الفلسطينية، ومحاربة الإرهاب وعدم دعمه بأي وسيلة. وأعلن الرئيس بوش أن أي زعيم عربي سيقف ضد خطته سيكون ضد السلام، وتوعد كلا من سوريا ولبنان وذلك لاحتوائهما لأعضاء بعض المنظمات الإرهابية الفلسطينية (مسعد، 2003).

* القرار 1397 والذي صدر في 2002/3/13م، على أثر انتفاضة الأقصى التي وقعت في 2000/9/28م. والذي ينص على ثلاث نقاط مهمة:

- 1- الوقف الفوري لجميع أعمال العنف ، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحرير والتدمير.
- 2- يدعو الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقادتهما إلى التعاون في تنفيذ خطة تيننت ، وتوصيات تقرير ميتشل، بهدف استئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية.
- 3- يعرب عن تأييد جهود الأمين العام للأمم المتحدة والجهات الأخرى الرامية إلى مساعدة الطرفين على وقف العنف ، واستئناف عملية السلام.

لقد أشار الرئيس الأمريكي بشكل غامض إلى إنهاء إسرائيل احتلالها الذي بدأ في العام 1967م، وعودتها إلى حدود آمنة ومعترف بها دولياً وفق القرارين الدوليين 242، 338، ولم يوضح الرئيس مسألة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة أم من أراضي محتلة، وتحدث بوش الابن عن "دولة فلسطينية مؤقتة الحدود"، حيث إن هذا المصطلح ليس له وجود أي سند في القانون الدولي، ففي كلا الحالتين حسب رؤية بوش الابن، تكون الدولة الفلسطينية تابعة وناقصة السيادة (اليهودي، لنحذر محاولات التخدير، 2002/3/19).

إن رؤية بوش الابن للدولة الفلسطينية ليس إلا دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، بحيث لا تشمل كافة أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا تتحدث عن مصير اللاجئين الفلسطينيين، واقتصادها مفتوح وأسواقها حرة، غير ذلك يجب أن يتأسسها شخص غير الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، والأخطر من ذلك يعلق انسحاب إسرائيل منها إلى حدود 28 أيلول/سبتمبر 2000م على الوقف الكامل لعمليات المقاومة الفلسطينية، وعلى النقيض من ذلك، فلقد أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ارئيل شارون رفضه القاطع لقيام دولة فلسطينية أياً كانت دائمة أم مؤقتة، وساند اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية موقف شارون (رؤية بوش، السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل بعد 11 سبتمبر، 6/25، 2002).

6. 4 خطة تينت

لقد جاءت مبادرة رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية جورج تينت في العام 2001م، حيث التقى المسؤولين الأردنيين أولاً، ثم توجه إلى إسرائيل وعقد لقاءات مع المسؤولين الإسرائيليين، حيث تم تدارس الخطة ثم التقى القيادة الفلسطينية في رام الله، ثم توجه بعد ذلك إلى القاهرة، حيث التقى الرئيس المصري وأبلغه بها أيضاً (بوديعوت أحرنوت، 2001).

لقد جاء جورج تينت وفيه جعبته أكثر من 300 اسم لأشخاص مطلوبين للاحتلال الإسرائيلي، ويطالب بالقبض عليهم ممن لهم علاقة بالتخطيط لعمليات استشهادية، وبعض الأسماء البارزة في الجناح العسكري لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، منهم محمد الضيف قائد الجناح العسكري لحركة حماس في قطاع غزة، ومحمود أبو هنود قائد الجناح العسكري في الضفة الغربية (الأيام، 3 تشرين الثاني/نوفمبر، 2001). أشارت بعض الصحف إلى التقارير الدالة على أن ضغوطاً عربية مورست على الفلسطينيين لقبول الخطة، حيث ذكر ذلك صحيفة جيروساليم بوست، واتفقت معها صحيفة الحياة على المضمون ذاته، مع العلم أن ضغوطاً عربياً مماثلة مورست على الفلسطينيين لقبول تقرير ميتشيل.

6. 4. 1 قراءة لبعض بنود خطة تينت

قامت الصحافة الإسرائيلية بنشر تفاصيل النقاط الأساسية لخطة وقف إطلاق النار والتي توصل إليها الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني، ومن أهم هذه النقاط:

- 1- التزام الطرفين بوقف إطلاق النار وجميع أعمال العنف.
 - 2- يستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون على الفور التعاون الأمني، وذلك مع مسئولين أمنيين أمريكيين، يليه عقد اجتماع كل أسبوع.
 - 3- يعمل الجانبان على منع الأفراد والجماعات من شن هجوم في مناطقهم أو الهرب إليها بعد تنفيذ أي أعمال عنف.
 - 4- يمد كل طرف الطرف الآخر والمسئولين الأمريكيين بأي معلومات عن وجود تهديدات لشن هجمات ارهابية وأن يجري التعامل معها، وتبلغ لجنة التعاون الأمني بجهود إجهاض التهديدات ونتائجها.
 - 5- يحدد الطرفان قائمة بمناطق وقوع المصادمات وتطبق آلية لجعلها مناطق عازلة يحظر فيها قيام المظاهرات.
 - 6- إعادة تفعيل دور مكاتب الارتباط المحلية والوصول إلى مستوى التعاون الذي كان قائماً قبل الانتفاضة وتزال جميع معوقات التنسيق بين الجانبين، ويبدأ تسيير الدوريات المشتركة.
- وهناك العديد من النقاط التي اتفق الطرفان عليها، لكن الرئيس عرفات اعترض على مجموعة من النقاط الواردة في الخطة وأهمها الذي يدعو لإقامة منطقة عازلة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة 1967م، واعترض أيضاً على النقطة التي تشير إلى أن السلطة سوف تلقي القبض على من يشتبه في أنهم شاركوا في هجمات وقعت في السابق.

6. 5 مهمة زيني

لقد تم تعيين الجنرال الأمريكي أنتوني زيني بقرار من الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وأعلن الوسيط الأمريكي زيني أن مهمته في الشرق الأوسط لن تقتصر على التوصل إلى اتفاق لوقف النار، بل ستستمر حتى تطبيق كامل لتوصيات لجنة ميتشل بما في ذلك التوصل إلى حل نهائي للنزاع الفلسطيني والإسرائيلي، ونقل مسئول فلسطيني على لسانه قوله أن مهمته ستنتهي عندما تقام الدولة الفلسطينية، ولقد اثار هذا التصريح حماساً واضحاً في صفوف الفلسطينيين، وربط المراقبون

بينه وبين قرار الرئيس ياسر عرفات دعوة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف والمجلس المركزي لفتح إلى اجتماعه، كل على حدة، من أجل البحث في مسألة الالتزام الفلسطيني لبذل جهد 100% لوقف إطلاق النار، كما يربطون ذلك مع تصريحات العقيد جبريل الرجوب رئيس جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية، وندائه إلى جميع الفصائل الفلسطينية لضرورة احترام هذا الالتزام. أما الجانب الإسرائيلي فلم يعلق على تصريحات زيني، وكانوا منشغلين بمعالجة الخلاف الدائر بين رئيس الوزراء شارون ووزير خارجيته بيرس حول الوفد إلى المفاوضات زيني، فقام شارون باختيار الجنرال المتقاعد مئير دجان رئيساً للوفد، واعترض عليه بيرس لعدم وجود أي أفق سياسي لهذا الجنرال العسكري (مجلي، 2002).

ورغم حالات التشاؤم والإحباط التي تعاني منها أوساط الرأي العام العربي جراء الانحيازات الأمريكية المتتالية لمواقف حكومات إسرائيل المتناقضة مع حقوق الفلسطينيين، إلا أن أوساط وقوى فلسطينية وعربية متعددة، من بينها فصائل م.ت.ف ومؤسساتها ما زالت تراهن على جدية الموقف الأمريكي إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وما يجري داخل الأراضي الفلسطينية من مسلسل العنف والعنف المتبادل، حيث لم تكن المراهنة الفلسطينية عفوية وعشوائية، بل جاءت نتيجة حسابات دقيقة، حيث تم نقلها إلى فصائل المقاومة بما فيها كل من حماس والجهاد الإسلامي. لقد بنيت هذه الحسابات على مواقف وآراء مستشارين وناقدين في الدوائر العربية والأمريكية والأوروبية، حيث أن الجنرال زيني في مقدمتهم، وبناء على معلومات رشحت من البيت الأبيض بضرورة طي ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل يرضي الطرفين. لقد وصل الجنرال المتقاعد أنتوني زيني ومعه وفد رفيع المستوى، ضم مساعد وزير الخارجية وليام بيرنز ومكث أياماً عديدة على طريق إنجاز مهمته البالغة التعقيد، وذلك نتيجة الموقف المتفجر الذي أحدثه شارون. عاد زيني إلى بلده احتجاجاً على أسلوب الاغتيالات والقتل المتعمد التي تقوم به إسرائيل وكذلك على ردود الفعل الفلسطينية المتمثلة بالعمليات الاستشهادية (النفاخ، 2002).

6.6 خطة خارطة الطريق

إن خطة خارطة الطريق، المعدة من قبل اللجنة الرباعية* والتي تم تبنيها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلا عبارة عن حلقة جديدة في سلسلة المبادرات ومشاريع التي تهدف لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ووقف حالة العنف المستمرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وذلك بعد فشل العديد من المبادرات السابقة وعلى رأسها تقرير ميتشل وخطة تيننت، وما يعطي الخطة الأهمية القصوى ليس فقط لأنها تنص على قيام دولة فلسطينية بحلول عام

2005 بل تأتي هذه الخطة في سياق السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبعد الحملة الأمريكية الكبرى على الإرهاب (أحمد، 2003).

تضمنت خطة خارطة الطريق والتي حملت عنواناً رئيسياً وهو خارطة الطريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني ثلاث مراحل أساسية إضافة إلى مقدمة أعطت وصفا عاما للمبادئ التي بنيت عليها الخطة، حيث ركزت المقدمة على مجموعة من المبادئ وأهمها:

- الأداء هو الأساس في تنفيذ الخطة واستمراريتها.
- تحقيق التقدم يستند إلى خطوات تبادلية لا أحادية من قبل الطرفين وذلك في كافة المجالات.
- الهدف المنشود النهائي من هذه الخطة هو الوصول إلى تسوية نهائية شاملة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي وذلك بحلول العام 2005م، من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام 1967م وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- عملية التفاوض هي أساس التسوية وذلك بضرورة إنهاء العنف والإرهاب.
- المرجعية التي تستند إليها الخطة: هي أساس مؤتمر مدريد، مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة 242، 338، 1397، والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا بين الطرفين ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت عام 2002.
- الجهة الوحيدة التي تقوم بتقييم أداء الطرفين فيما يتعلق بتطبيق بنود الخطة هي اللجنة الرباعية مع التأكيد على إن التزامات الطرفين يجب أن تنفذ بشكل متوازي (البابا، 2003).

6.6.1 المرحلة الأولى

- 1- تقوم اللجنة الرباعية* بتطوير خطة كاملة للعمل وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية، بحيث تعتمد خلال اجتماع اللجنة الرباعية ولجنة الدول المانحة (AHLC).
- 2- تعين حكومة فلسطينية جديدة، ويستحدث منصب رئيس الوزراء ويكون بصلاحيات.
- 3- المجلس التشريعي يكلف لجنة لصياغة مسودة الدستور للدولة الفلسطينية.
- 4- تقوم السلطة الفلسطينية بتكوين لجنة انتخابات مستقلة، ويقوم المجلس التشريعي بتعديل قانون الانتخابات.

اللجنة الرباعية: تتكون من أربعة أطراف دولية وهي الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

- 5- لجنة الدول المانحة تبذل جهودا عظيمة للمساعدات من الدول المانحة.
- 6- تقوم القيادة الفلسطينية بإصدار بيانا صريحا يعيد التأكيد على حق إسرائيل بالعيش بسلام ويدعو لوقف فوري للانتفاضة المسلحة وإنهاء كافة أشكال العنف ضد الإسرائيليين، ويجب على كل المؤسسات عدم التحريض ضد إسرائيل.
- 7- يتم استئناف التعاون الأمني مع مجلس خارجي للإشراف مكون من أمريكا ومصر والأردن والتنسيق مع اللجنة الرباعية لتنفيذ الخطة الأمريكية لإعادة البناء والتدريب.
- 8- يتم دمج جميع الأجهزة الأمنية في 3 أجهزة مركزية ويكون وزير الداخلية مسئول عنها بالكامل.
- 9- بمشاركة مسئولين أمنيين أمريكيين، يبدأ التعاون الأمني بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي يعاد ترتيبها وأجهزة الجيش الإسرائيلي كما هو متفق عليه في خطة تينت.
- 10- توقف الحكومة الإسرائيلية الأعمال التي تقوض الثقة وبما يشمل الهجمات على المناطق المدنية ومصادرة الممتلكات والإبعاد.
- 11- تقوم إسرائيل بإعادة الأموال المحتجزة لديها لصالح وزارة المالية الفلسطينية.
- 12- الدعم العربي يجب أن يصب في وزارة المالية الفلسطينية، ويجب قطع الأموال عن الجماعات المتطرفة.
- 13- تفكك الحكومة الإسرائيلية البؤر الاستيطانية العشوائية الذي انشأ منذ الحكومة الإسرائيلية آنذاك (حكومة شارون).

6. 6. 2 المرحلة الثانية

- 1- ويكون فيها الاستمرار في الإصلاحات الفلسطينية لضمان صلاحيات ومسئوليات المجلس التشريعي ورئيس الوزراء والحكومة.
- 2- توزع مسودة الدستور على البرلمان لإبداء الملاحظات والنقاش.
- 3- يجب أن يكون خطوات فلسطينية عملية بما يتفق عليه في المجالات القضائية والإدارية.
- 4- الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة مرتبط بتقدم الأداء الفلسطيني الأمني وذلك بشكل شمولي.
- 5- يتفق الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاقية أمنية جديدة بناء على خطة تينت وذلك ليشمل وقف العنف والإرهاب والتحريض.
- 6- تجمد الحكومة الإسرائيلية كافة أنواع الاستيطان وبما يتوافق مع تقرير ميتشل.
- 7- إجراء انتخابات فلسطينية حرة ونزيهة.

8- تعيد كل من مصر والأردن سفرائهما إلى إسرائيل بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى حدود 2000/9/28م (الأزعر، 2003).

6.6. 3 أهم ما ورد في المرحلة الثانية

التقدم في المرحلة الثانية سيكون على أساس حكم اللجنة الرباعية بمساعدة آلية مراقبة دائمة، ومدى سماح الظروف للتحرك للأمام، وتبدأ المرحلة الثانية بعد إجراء الانتخابات الفلسطينية وتنتهي مع إمكانية إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. تقوم اللجنة الرباعية بعقد مؤتمر دولي مع الأطراف وذلك لدعم الاقتصاد الفلسطيني ولإطلاق المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول إمكانية إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وهذا الاجتماع سيكون مفتوحاً على أساس تحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط ويشمل (سوريا ولبنان وإسرائيل) على أساس المبادئ الواردة في مقدمة الوثيقة. بحيث يكون هناك استمرار للتعاون الأمني بين الطرفين والمجلس التشريعي الجديد سيقدر دستور الدولة الفلسطينية المستقلة (أحمد، 2003).

6.6. 4 المرحلة الثالثة

إن التقدم للمرحلة الثالثة يكون على أساس حكم اللجنة الرباعية، والأخذ بعين الاعتبار أعمال الطرفين ومراقبة اللجنة الرباعية. ويتم عقد المؤتمر الدولي الثاني لإقرار الاتفاق على الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة، وإطلاق المفاوضات بين الطرفين نحو تسوية نهائية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وذلك يشمل الحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات، بحيث يكون استمراراً للتعاون الأمني بين الطرفين بناء على الاتفاقات المبرمة في المرحلة الأولى والاتفاقات السابقة، وقبول الدول العربية بعلاقات طبيعية مع إسرائيل لكافة دول المنطقة وبما يتوافق مع مبادرة قمة بيروت العربية (أحمد، 2003).

خريطة الطريق تتدرج في ثلاث مراحل تنهى فيها الانتفاضة في المرحلة الأولى، تعقد مفاوضات في المرحلة الثالثة والأخيرة حول القضايا العالقة وأهمها القدس، والمستوطنات اليهودية، وبالتالي حدود الدولة الفلسطينية المنتظرة، وحق اللاجئين في العودة. في هذه الرؤيا مقدر للفلسطيني أن يفقد الورقة التفاوضية الوحيدة المتبقية في يده، وهي الانتفاضة، باعتبارها الوجه الآخر لأمن إسرائيل، فينقلب الفلسطيني من مفاوض إلى مجرد مطالب، ومطالب من غير طائل، إذ لن تكون إسرائيل مضطرة إلى التسليم للفلسطيني بمطلب من مطالبه أو بحق من حقوقه، وليس في يده ما

يقدمه في المقابل. وستكون حصيلة المفاوضات نتاجاً لميزان القوة الذي يبقى في شكل حاسم راجحاً في مصلحة إسرائيل نظراً لاعتبارين: (الأزعر، 2003)

أولاً: كون إسرائيل هي الأقوى بما تمتلك من اعتي الأسلحة المتطورة. ثانياً: كون إسرائيل تحظى بمساندة غير محدودة من الدول العظمى على كل صعيد. هذا، فضلاً عن أن مطالبة السلطة الفلسطينية في المرحلة الأولى من خارطة الطريق بالإجهاز على المقاومة وفصائلها قد تؤدي إلى تفجير فتنة بين الفلسطينيين. ثم ما الذي يضمن نجاح حكومة أبو مازن في هذه المهمة وقد عجزت إسرائيل نفسها عن ذلك مع كل ما تملك بمن قوة نارية. هكذا ستكون الحصيلة فتنة بين الفلسطينيين من دون تحقيق المطلوب في خريطة الطريق (الحص، 2003).

6. 7 مواقف الأطراف المعنية وبعض الدول العربية من خطة خارطة الطريق:

6. 7. 1 الموقف الفلسطيني لخطة خارطة الطريق

على لسان الدكتور صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات في م.ت.ف وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني قال إن خطة خارطة الطريق مختلفة عن كل الوثائق التي وقعت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وذلك لأربعة عوامل مختلفة:

- أنها حددت لأول مرة هدفاً نهائياً لعملية السلام، متضمناً إنهاء الاحتلال لأراضي 1967م، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.
- أنها حددت فترة زمنية محددة لكل مرحلة، وسقفاً زمنياً لكل العملية في العام 2005م.
- وضعت خارطة الطريق آليات للمراقبة على الأرض لأول مرة، فنحن نريد رقابة من أجل معرفة من لا ينفذ، حيث أن لدى الإسرائيليين شعاراً منذ حكومة رابين يقول أنه لا توجد مواعيد مقدسة، إن هناك عدداً من الاستحقاقات لم تنفذها إسرائيل في المرحلة الانتقالية أهمها مرحلة إعادة الانتشار التي يجب أن تشمل ولاية فلسطينية أمنية على 90% من الأرض.
- المحافظة على جميع المرجعيات التي حددت في مدريد ومنها الأرض مقابل السلام وقراري 242،338، والحفاظ على قضايا الحل النهائي لضمان تنفيذ المرحلة الثالثة على أساس المبادرة العربية مبادرة سمو الامير عبد الله في قمة بيروت (منشورات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية، يناير، 2003).

6. 7. 2 موقف القيادة الفلسطينية من خطة خارطة الطريق

- يعود قبول القيادة الفلسطينية بخطة خارطة الطريق رغم اقتناعها بأن هذا المشروع يمثل انحيازاً سافراً من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، لاعتقاد القيادة الفلسطينية بما يلي:
- أنها لا تملك خياراً سوى القبول بهذه الخطة، باعتبارها أنها تمثل المشروع الوحيد المطروح للتسوية، والذي يمكن أن يفتح الطريق نحو الحل السياسي المنشود (العجرمي، جديّة موضع شك، الأيام 2002/10/21).
 - مخاطر اللحظة السياسية الراهنة ومخاطر ومحاذير ما تتضمنه الخطة الرباعية من عدم التحديد الواضح للأمور، وميوعة التعبيرات السياسية والقانونية الواردة بها (شبيب، جولة بيرنز ومخاطر الخطة الراهنة، الأيام 2002/10/21).
 - إن عدم التوصل إلى تفاهات واضحة مع الأمريكيين في هذه المرحلة تحديداً سيحمل في طياته مخاطر جمة، فيما لو تغيرت المعادلات ووقعت الحرب على العراق (شبيب، جولة بيرنز ومخاطر الخطة الراهنة، الأيام 2002/10/21).
 - إنها خطة ليست للتنفيذ بقدر ما هي خطة لتمرير الوقت لحين شن الهجوم الأمريكي على العراق، ولتجنيد الحكومات العربية في المجهود الحربي الأمريكي (حبيب، خارطة الطريق الالتفافية، الأيام 2002/10/27).
 - إدراكها أن إسرائيل ستتكفل بإفشال هذه الخطة كما أفشلت المشاريع السابقة، ميتشل، تينت، زيني.

6. 8 الملاحظات الفلسطينية على خطة خارطة الطريق

أيدت السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى لسان وزير الإعلام والثقافة ياسر عبد ربه تحفظها على بعض البنود الواردة في الخطة، "إن الخطة الأمريكية للسلام، والهادفة إلى إقامة دولة فلسطينية عام 2005م على ثلاث مراحل ما زالت بحاجة إلى تعديلات قبل إعطاء الجواب النهائي" (الحياة، 2002/11/5). إن السلطة الوطنية الفلسطينية لديها تحفظات جوهرية على الورقة الأمريكية التي عرضها الموفد الأمريكي وليم بيرنز على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتعتبر أنها تتدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية وتغيب منظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولا تلزم إسرائيل بالانسحاب من المناطق التي أعادت احتلالها (الحياة 2002/11/1).

وأضاف الوزير أن هناك "تحفظاً قوياً على بنود الورقة الأمريكية تتعلق بالوضع السياسي الداخلي الفلسطيني مثل تعيين رئيس وزراء وانتخابات تشريعية فقط وليست تشريعية ورئاسية وتعديلات دستورية" اوتابع "لا نرغب أن تكون هذه القضايا في هذه الوثيقة" وشدد على أن الطرف الفلسطيني المخول بتمثيل الشعب الفلسطيني هو م.ت.ف، ولكن لا يأتي ذكر للمنظمة في الورقة (عوكل، فلنبحث عن طريق أخرى، الأيام 2002/10/28).

كذلك أبلغ وزير التخطيط والتعاون الدولي نبيل شعث أعضاء اللجنة الرباعية ومساعد وزير الخارجية الأمريكي وليم بيرنز التحفظات الفلسطينية عليها، وخصوصاً مسائل تتعلق "بالجدول الزمني والرقابة على الأرض" وتابع هناك أيضاً "التأكيد المطلوب من إسرائيل في مسألة الاستيطان والانسحاب، وإنهاء الحصار والعدوان مشيراً إلى أن كل ذلك يجب أن يكون واضحاً في الخطة"، وأضاف الوزير أن الخارطة تتضمن سلسلة من الالتزامات كلها التزامات فلسطينية وترك أمر بقية المراحل للمفاوضات (القدس، 2002/11/6).

6. 9 الموقف الإسرائيلي

بعد أن نشرت خطة خريطة الطريق وقيام وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بزيارة إسرائيل، قامت حكومة شارون بوضع (14) تعديلاً على الخطة، فبعد اجتماع شارون أبو مازن بتاريخ 2003 /5/17م في العقبة، أعلنت إسرائيل أنها لن توافق على خطة خارطة الطريق دون إدخال الـ (14) تعديلاً، وهذا ما أكده سلفان شالوم وزير خارجية إسرائيل أمام الصحفيين في لندن. إن إدارة بوش وافقت على الأخذ بعين الاعتبار المطالب الإسرائيلية معلنة أنها ستعالجها، إلا أن كولن باول وكونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي آنذاك أعلنوا أن الولايات المتحدة لن تدخل أي تعديلاً على خطة خارطة الطريق وذلك لتطمئن الدول العربية، لكن بعد الموافقة العلنية الأمريكية على الاشتراطات، وافق شارون على خطة خارطة الطريق وأعلن أنه سيعرضها على حكومته، ولقد كان شارون يسعى إلى شطب حق العودة من المفاوضات وعدم العودة إلي حدود عام 1967، وعدم تقسيم القدس وشطب البند الذي يتعلق بمبادرة السلام العربية (الأزرع، 2003).

6. 10 أهم التعديلات التي طالبت إسرائيل إدخالها

1- أن يتمتع الفلسطينيون عن الإرهاب، وإحباط العمليات وحل البنية التحتية للإرهاب وفقاً لخطة تيننت وزيني، وعدم فرض قيود على نشاطات الجيش الإسرائيلي ضد الإرهاب.

- 2- التقدم في تطبيق خطة خارطة الطريق مرهون بأداء الطرفين، وليس وفقاً لجدول زمنية.
- 3- الرقابة على تطبيق الخطة ليس بيد اللجنة الرباعية، وإنما بيد الولايات المتحدة الأمريكية.
- 4- الدولة الفلسطينية ستقوم في حدود مؤقتة وبالاتفاق فقط مع إسرائيل وبعد الوقوف المطلق للإرهاب وتغيير القيادة الفلسطينية وستكون الدولة مجردة تماماً من السلاح.
- 5- يجب على الفلسطينيين أن يعلنوا بان إسرائيل دولة يهودية وهكذا هم يتنازلون عن حق العودة.
- 6- إنهاء المسيرة باتفاق دائم يؤدي إلى إنهاء الصراع ووضع حد للمطالب المتبادلة.
- 7- إن أي تسوية تتحقق في مفاوضات بين الطرفين.
- 8- لن يكون أي تدخل خارجي في الاتفاق الدائم.
- 9- الخطة ستكون على أساس قراري 242،338 فقط وليس على أساس المبادرة السعودية التي تدعو لانسحاب إسرائيلي من كل المناطق.
- 10- السلطة الفلسطينية تجتاز إصلاحاً شاملاً.
- 11- الجيش الإسرائيلي ينتشر خارج أراضي السلطة وذلك وفقاً للظروف الأمنية.
- 12- الدول العربية تساعد في المسيرة وتعمل ضد الإرهاب (الأيام، 2002/11/11).

6. 11 الموقف المصري

جاء الرد المصري مرحباً بخطة خارطة الطريق وذلك على أمل عودة مسار التسوية من جديد، رغم إعراب أحمد ماهر وزير الخارجية المصري من استنكاره لرفض وعدم موافقة شارون للخطة. ولقد جاء الرد المصري منسجماً مع الرؤية المصرية لحل الصراع بالدبلوماسية والطرق السلمية في ظل المفاوضات الأمريكية (الأيام، 2002/10/24).

6. 12 الموقف السوري

فعلى الرغم من الموقف السوري المعارض للخطة، إلا أنه وفي ظل الضغوط الأمريكية المستمرة والشديدة، أخذ السوريون موقف غير محدد ينص على ما يقبل به الشعب الفلسطيني، والواضح أن السوريون غير مهتمين بخطة خارطة الطريق طالما لا تعالج موضوع إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان (القدس، 2002/10/27).

6. 13 الموقف السعودي

لم يتم بلورة موقف سعودي واضح من خطة خارطة الطريق، رغم أن المملكة العربية السعودية توافق على الحلول السياسية بشكل عام، بحيث تكون على أساس الشرعية الدولية، ولكن من

المتوقع أن التفجيرات التي حدثت بتاريخ 2002/5/13م في نفس اليوم الذي زار فيه كولن باول وزير الخارجية الأمريكي والذي قتل فيه المدنيون الأمريكيون أثرت على الموقف السعودي وجعلتها تبدي استعدادها للتصدي للإرهاب والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وإبداء مواقف لينة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (الأزعر، 2003).

6. 14 موقف الجامعة العربية من الخطة

ناقشت الجامعة العربية خطة خارطة الطريق من خلال لجنة المتابعة العربية التي تضم عشرة وزراء خارجية عرب وذلك للمرة الأولى في القاهرة وبتاريخ 2002/11/9م، وتتألف اللجنة من الدول العربية التالية سوريا، لبنان، الأردن، مصر، السعودية، الجزائر، المغرب، اليمن، البحرين، سلطنة عمان، السلطة الوطنية الفلسطينية، والأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى، وتهدف هذه المناقشات إلى بلورة رؤية عربية من المبادرة الأمريكية، وسلمت الجامعة العربية المشاركين تقريراً جاء فيه "إن المؤشرات تدل على إمكانية تشكيل حكومة إسرائيلية متطرفة، سوف تتحى منحى أكثر تشدداً وتطرفاً خاصة في حالة قيام أمريكا بضرب العراق الأمر الذي يثير مخاوف جدية من قيام الحكومة الإسرائيلية لشن حملة عسكرية ضد الفلسطينيين، ترافقها عملية تهجير واسعة وإعادة احتلالها لمناطق السلطة وفرض الإدارة المدنية عليها" (الحياة، 2002/11/20).

وحذر التقرير من أنه أمام هذه الاهتمامات فإن جميع المبادرات التي طرحت لإحياء عملية السلام بما فيها خطة خارطة الطريق الأمريكية وخطة اللجنة الرباعية سوف تصبح مهددة بالتوقف التام. اقترح التقرير على اللجنة "وضع خطة تحرك عربي في هذه المرحلة لمواجهة كافة الاحتمالات والتصدي للخطة الإسرائيلية بهدف كفالة الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ووقف العدوان الإسرائيلي ضده" (الحياة، 2002/11/20).

واجتمعت لجنة المتابعة العربية مرة أخرى في دمشق يوم الأربعاء 2002/11/20م، واختتمت اجتماعها يوم الجمعة الموافق 2002/11/22م دون اتخاذ موقف محدد من خطة خارطة الطريق، وقال عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية في ختام الاجتماع "إن خطة خارطة الطريق لم تعرض رسمياً على الدول العربية "معتبراً أنه من غير الممكن قبول خطة سلام دون ضمانات بتطبيقها من الجانب الإسرائيلي، وأضاف موسى "إن العرب قد يطلبون خارطة الطريق مع ضمانات بتطبيقها من قبل إسرائيل" (الأيام، 2002/11/23).

6. 15 أهم المآخذ على خطة خارطة الطريق (الباب، 2003)

إن خطة خارطة الطريق لم تكف بوضع نصوص صارمة على الجانب الفلسطيني بخصوص وقف العنف والإرهاب والإجراءات الواجب اتخاذها ضد المنظمات الفلسطينية، ولكنها ذهبت لربط قيام الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة ضمن المرحلة الثانية للخطة بأن يكون للشعب الفلسطيني قيادة حازمة ضد العنف وتكون لديها الرغبة لبناء الديمقراطية والأصل أن تنص على أنها ستعامل مع قيادة فلسطينية ينتخبها الشعب الفلسطيني.

إن البنود الخاصة بالإصلاحات السياسية والإدارية المطلوبة من الفلسطينيين لا تقل صرامة عن بنود الالتزامات الأمنية، وما هو غريب أن لجنة الإصلاح الدولية لها الحق في وضع البنود المحددة للإصلاح، الجانب الفلسطيني فقط للتنفيذ، والأخطر من كل ذلك لا يمكن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى دون التأكد من أن الطرف الفلسطيني أوفى بكل تعهداته ويجب أخذ الموافقة من اللجنة الرباعية (روسيا-الاتحاد الأوروبي-الأمم المتحدة-الولايات المتحدة) وهذا فعليا معناه أن الولايات المتحدة هي الحكم الأساسي على الأداء الفلسطيني.

لم تشر الخطة بشكل واضح للالتزامات الطرفين وإنما أشارت إليها بشكل عابر وذلك في الفقرة الخاصة بإقامة الدولة الفلسطينية المؤقتة. الفقرة التي تشير إلى تفكك البؤر الاستيطانية تتحدث عن تفكيك إسرائيل البؤر والمواقع الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار 2001م، ولم تشر الفقرة إلى مصير المواقع الاستيطانية التي أقيمت في فترتي باراك ونتنياهو ويصل عددها إلى 27 موقعا، وهناك حاجة لتوضيح المقصود "بخطوات إضافية تتعلق بالمستوطنات"، فهي فقرة غامضة وتعطي الحرية لإسرائيل لتفسيرها كيفما تشاء.

ربط قيام الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة بمفاوضات بين طرفي النزاع وذلك من خلال تنفيذ اتفاقات سابقة وخطوات أخرى تتعلق بالاستيطان، وهذا يعطي لإسرائيل الدور الرئيسي في رسم حدود هذه الدولة ومعالم السيادة فيها.

خطة خارطة الطريق لم تقدم تصورا كاملا أو واضحا حول طبيعة الحل الذي يجب أن تتم فيه القضايا النهائية، حيث إن النصوص جاءت على شكل عموميات باستثناء بعض المصطلحات الخاصة بقضية اللاجئين والقدس، حيث جاء أن حل اللاجئين سيكون واقعا، وإن تسوية وضع القدس ستأخذ في الاعتبار المصالح الدينية والسياسية للطرفين.

لقد جاءت خطة خارطة الطريق خالية من موضوع الأسرى والمعتقلين، إلا إذا كانت تدخل ضمن إجراءات بناء الثقة بين الطرفين، ولكن قضية الأسرى تمثل حساسية خاصة لدى الجمهور الفلسطيني.

6. 16 ايجابيات خطة خارطة الطريق

بالرغم من وجود العديد من السلبيات في خطة خارطة الطريق، إلا انه يوجد العديد من الايجابيات في هذه الخطة. فهي تتيح الفرصة أمام الطرفين لاستئناف عملية السلام التي حاول شارون الهروب التخلي عنها، وذلك كما فعل بالنسبة لتقرير لجنة ميتشل وخطة تينت، ومن الممكن أن تكون الولايات المتحدة الآن هي الأكثر استعدادا لدفع عملية السلام واحتواء الموقف المتفجر في الأراضي الفلسطينية.

إن خطة خارطة الطريق يمكن أن تشكل طريقا حقيقيا لإرساء تسوية سياسية ملائمة، وذلك إذا تم وضع جداول زمنية محددة لها، بالإضافة إلى ضمانات خاصة بالتزام إسرائيل بما يتم الاتفاق عليه (أحمد، 2003).

إن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة هي نتاج لخطة خارطة الطريق، حيث إن الخطة تشير إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1397، فهو من القواعد التي ستبنى عليه الخطة. إن الخطة تشير إلى الاتفاقات التي تم الاتفاق عليها فيما قبل بين الطرفين. وتشير الخطة أيضا أن التسوية ستنتهي الاحتلال الذي بدأ 1967م، ويشير إلى المبادرة السعودية بحيث ستكون احد القواعد الأساسية التي تبنى عليها الخطة، مثل القرار 242 (الأزرع، 2003).

وفي النهاية يجب الإشارة إلي أن الاهتمام الأمريكي بملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي جاء بسبب تحضير الولايات المتحدة الأمريكية للحرب علي العراق، ومن اجل كسب دعم وتأيد العرب لهذه الحرب. فقد عرضت الخطة في نهاية العام 2002م، وأعلنت الولايات المتحدة الحرب علي العراق في 21 مارس 2003م.

6. 17 الخلاصة

يتضح من العرض السابق للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من 2001-2004م أن الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة الرئيس جورج بوش الابن ترفض العمل الجماعي شكلا ومضمونا، بمعنى التفرد.

تتعامل الإدارة الجمهورية الحالية مع منطقة الشرق الأوسط على أنها هي القوة المهيمنة والمسيطرة عليها بالكامل خاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية.

لقد بدا ذلك واضحا حين أقدمت الإدارة الأمريكية على حسم الملف العراقي في أقرب فرصة ممكنة ودون أي تأخير. ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية تحاول إبعاد كل المؤسسات الدولية عن مسرح الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحاول أيضا أن تترك الطرفين ليقرر ما يريدان , ولقد كان للوبي الصهيوني الدور المؤثر والقوى في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لصالح إسرائيل, حيث بدأ ذلك عندما قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بتعيين مجموعة من الصقور في إدارته والمعروفين بالتشدد ضد القضايا العربية وعلى رأسهم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد .

الفصل السابع

السياسة الخارجية الأمريكية

تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 2006/2005

الفصل السابع

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 2006/2005

1.7 خطة فك الارتباط

1.1.7 مقدمة

منذ أن قامت اللجنة الرباعية بتسليم خطة خارطة الطريق إلى الأطراف المعنية الطرف الفلسطيني والطرف الإسرائيلي في نيسان/ إبريل 2003م، ودخلت عملية تطبيقها في مأزق كبير، فالحكومة الإسرائيلية بقيادة أرئيل شارون أعلنت قبولها المشروط للخارطة الدولية ورهنت هذا القبول بـ 14 تحفظاً، علماً بأن هذه التحفظات تفرغ النص الأصلي للخطة من أي مضمون إيجابي، بل تفقدها توازنها كحل وسط بين الطرفين، وفي نفس الوقت أعلن الطرف الفلسطيني موافقته غير المشروطة للخارطة بعد أن أكد الأمريكيون بأنهم لن يعدّلوا في بنود الخطة، ولكن أعلنت إدارة بوش وعلى لسان وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولن باول بتاريخ 2003/5/23م أنها ستأخذ بعين الاعتبار التحفظات الأربعة عشر. لقد انهارت خطة خارطة الطريق بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية برعاية الخطة بعيداً عن اللجنة الرباعية (عبد الكريم، 2004).

2.7 خطة فك الارتباط المعدلة كما أقرتها الحكومة الإسرائيلية

تلتزم إسرائيل بعملية السلام وتطمح للوصول إلى تسوية متفق عليها، على أساس مبدأ دولتين لشعبين: دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، ودولة فلسطينية للشعب الفلسطيني، وذلك كجزء من تحقيق رؤية الرئيس بوش. تؤمن إسرائيل بأن عليها العمل لتحسين الواقع الحالي. وقد استنتجت إسرائيل أنه لا يوجد هناك شريك فلسطيني يمكن التقدم معه بعملية سلام متبادلة. وعلى ضوء ذلك بلورت خطة "فك الارتباط" الأحادية الجانب والتي تستند إلى الاعتبارات التالية:

- 1- الجمود السياسي المتجسد بالوضع الحالي مُضّر. ومن أجل الخروج من هذا الجمود على إسرائيل أن تبادر لخطوة غير مشروطة بتعاون من قبل الجانب الفلسطيني.
- 2- الخطة ستؤدي إلى واقع أمني أفضل، على الأقل على المدى البعيد.
- 3- في كل تسوية دائمة مستقبلية لن يكون هناك استيطان إسرائيلي في قطاع غزة. بالمقابل من الواضح أنه ستبقى في الضفة الغربية مناطق ستكون بمثابة جزء من دولة إسرائيل، وتتضمن مستوطنات مدنية، مناطق أمنية وأماكن سيكون لإسرائيل فيها مصالح أخرى.
- 4- الانسحاب من قطاع غزة ومن شمال الضفة الغربية (أربع مستوطنات وقواعد عسكرية) سيقلل من مستوى الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين، ويكمن فيه جهد لتحسين نسيج الحياة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني.
- 5- تأمل إسرائيل بأن يحسن الفلسطينيون استغلال خطة "فك الارتباط" من أجل الخروج من دائرة العنف والاندماج من جديد في عملية الحوار.
- 6- خطة "فك الارتباط" ستلغي صحة الادعاءات ضد إسرائيل بخصوص مسؤوليتها عن الفلسطينيين في قطاع غزة.
- 7- عملية "فك الارتباط" لا تنتقص من قيمة الاتفاقيات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين. وسيتم مواصلة العمل بالتسويات القائمة وذات الصلة. وعندما تظهر في الجانب الفلسطيني دلائل تؤكد استعداده ومقدرته على محاربة الإرهاب وتنفيذ إصلاحات حسب خطة خريطة الطريق سيكون بالإمكان العودة إلى طريق المفاوضات والحوار (إسماعيل، 2005).

7. 2. 1 فيما يتعلق بقطاع غزة

- 1- ستقوم إسرائيل بإخلاء قطاع غزة، بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية الموجودة فيه، وستعيد انتشارها من جديد خارج القطاع، عدا انتشار عسكري في منطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر (محور فيلادلفيا).
- 2- مع استكمال الخطوة لن يبقى في المناطق التي سيتم إخلاؤها على اليابسة في قطاع غزة أي حضور إسرائيلي ثابت لقوات الأمن أو للمواطنين الإسرائيليين نتيجة لذلك لن يكون هناك أي أساس للادعاء بأن قطاع غزة يعتبر منطقة محتلة (عرفة، 2005).

7. 2. 2 فيما يتعلق بالضفة الغربية

- 1- ستخلي إسرائيل منطقة شمال الضفة الغربية (غنيم، كديم، حومش، وسانور) وكل المقرات العسكرية الثابتة في هذه المنطقة، وستعيد انتشارها من جديد خارج المنطقة التي سيتم إخلاؤها.
- 2- مع استكمال هذه الخطوة لن يتبقى في شمال الضفة الغربية أي تواجد ثابت لقوات الأمن ولمواطنين إسرائيليين وستتيح هذه الخطوة التواصل الجغرافي الفلسطيني في شمالي الضفة الغربية.
- 3- ستعمل إسرائيل على تحسين البنية التحتية للمواصلات في الضفة الغربية بهدف ضمان استمرارية خطوط المواصلات للفلسطينيين في الضفة الغربية.
- 4- هذه الخطوة ستسهل على النشاطات الاقتصادية والتجارية للفلسطينيين في الضفة الغربية (عرفة، 2005).

7. 2. 3 أما بالنسبة للواقع الأمني لقطاع غزة بعد الإخلاء

- 1- إسرائيل ستشرف وترابط على الحدود الخارجية للقطاع من اليابسة، وستسيطر بشكل مطلق على المجال الجوي للقطاع، وستواصل القيام بعمليات عسكرية في المجال المائي لقطاع غزة. يكون قطاع غزة منطقة منزوعة من الأسلحة التي لا تتفق مع الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.
- 2- تحتفظ إسرائيل لنفسها بالحق الأساسي في الدفاع عن النفس، بما في ذلك القيام بخطوات مانعة، وكذلك بالرد من خلال استخدام القوة ضد التهديدات التي ستنشأ في المنطقة.

7. 2. 4 أما بالنسبة للواقع الأمني للضفة الغربية بعد الإخلاء

- 1- مع إخلاء مستوطنات شمال الضفة الغربية (غنيم، كديم، حومش وسانور) لن تحتفظ إسرائيل بتواجد عسكري دائم في تلك المنطقة.
- 2- تحتفظ إسرائيل لنفسها بالحق الأساسي بالدفاع عن النفس، بما في ذلك القيام بخطوات مانعة، وكذلك بالرد من خلال استخدام القوة ضد التهديدات التي ستنشأ في المنطقة.
- 3- ستتواصل النشاطات الأمنية في بقية مناطق الضفة الغربية. مع ذلك ستدرس إسرائيل - وفقاً للظروف- تقليص نشاطاتها العسكرية داخل المدن الفلسطينية وذلك وفقاً للشروط.
- 4- ستعمل إسرائيل على تقليص عدد نقاط التفتيش (الحواجز) في الضفة الغربية (إسماعيل، 2005).

7. 2. 5 أما فيما يتعلق بالاتفاقيات الاقتصادية (عرفة، 2005)

فتبقى الاتفاقيات الاقتصادية المعمول بها بين إسرائيل والفلسطينيين اليوم سارية المفعول. وتشمل هذه الاتفاقيات على مجموعة من النقاط المهمة وهي:

- 1- دخول العمال إلى إسرائيل حسب المعايير المعمول بها.
- 2- نقل البضائع بين قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل والخارج.
- 3- النظام المالي.
- 4- ترتيبات الضرائب والجمارك.
- 5- ترتيبات البريد والاتصالات.

تطمح إسرائيل على المدى البعيد وبشكل يتفق مع مصلحتها على تشجيع استقلالية الاقتصاد الفلسطيني بشكل أكبر وذلك على المدى البعيد ، وذلك لتقليل عدد العمال الفلسطينيين الذين يدخلون إلى إسرائيل. و ستدعم إسرائيل تطوير مصادر تشغيل في قطاع غزة وفي المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية.

خضعت خطة فك الارتباط إلى عملية تفاوض عسيرة داخل حزب الليكود وداخل الحكومة الإسرائيلية، حيث فشلت في الحصول على الأغلبية في استفتاء حزب الليكود، هذا فتح الباب لمساومات معقدة مع وزراء الائتلاف الحكومي و أخضعت الخطة الأصلية لمجموعة من التعديلات التي تتجه كلها نحو تجميع ما تضمنته من التزامات إسرائيلية بعد أن تم قبض ثمنها كاملا من الولايات المتحدة الأمريكية . و حدث الاستفتاء بتاريخ 2004/5/2م وشارك في الاستفتاء 99.483 ألف منتسب وهؤلاء يشكلون 51.6 % فقط من أصحاب حق الانتخاب.

إن الضربات العسكرية المؤلمة التي تلقتها قوات الاحتلال على أيدي المقاومة الفلسطينية في حي الزيتون بتاريخ 2004/5/11م و ثم بتاريخ 2004/5/13م والذي أدى إلى مقتل العديد من الجنود الإسرائيليين والمسيرة الحاشدة التي خرجت بتاريخ 2004/5/15م في ساحة رابين في تل أبيب للمطالبة بالخروج الفوري من قطاع غزة، كانت من العوامل الحاسمة التي أدت إلى إقرار خطة فك الارتباط. وإن القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 2004/6/6م بهذا الشأن يتمسك بالتعهدات الأمريكية الواردة في رسالة الرئيس بوش الابن لكنه يخلو من أي التزام بتنفيذ انسحابات أو إخلاء مستوطنات.

القرار يضم رسالة الرئيس الأمريكي إليه باعتبارها جزء من (الملحق ب) ولكنه يغفل أي إشارة إلى مصادقة الحكومة على رسالة شارون الموجهة إلى الرئيس الأمريكي بنفس التاريخ.

تصادق الحكومة الإسرائيلية فقط على تنفيذ العمل التحضيري الذي يتضمن التخطيط لتحديد المعايير والمبادئ للإخلاء والتعويض والاستيطان البديل، وإعداد التشريعات اللازمة، وبعد انتهاء العمل التحضيري الذي سيستغرق حتى آذار/ مارس 2005م، و ستعود الحكومة للانعقاد لاتخاذ القرار بشأن الإخلاء أو عدم إخلاء المستوطنات (والمصنفة إلي أربع مجموعات) حسب القرار وأي المستوطنات ستخلى وبأي آلية ستتم الإجراءات.

في الخطة الأصلية المرفقة برسالة شارون إلى بوش الابن بتاريخ 2004/4/14م بأن هناك التزاماً بأن عملية الإخلاء مخطط لها أن تكتمل بحلول نهاية 2005، لكن قرار الحكومة يكتفي بالإشارة إلى "أن النية تتجه لاستكمال مسيرة الإخلاء حتى نهاية 2005م" (عبد الكريم، 2005).

يتضمن القرار تأكيد على مواصلة بناء الجدار الأمني، كما يجيز القرار استمرار تنفيذ مخططات البناء والتطوير التي بوشر بتنفيذها في المستوطنات المرشحة للإخلاء، ويعطي لجنة استثناءات خاصة الحق بالسماح بتنفيذ مخططات شبيهة لم يبدأ العمل بتنفيذها بعد.

يحافظ القرار على استمرار سيطرة إسرائيل على الحدود البرية لقطاع غزة ومجالها البري والبحري واحتفاظها بحق التدخل العسكري فيه بحجة الدفاع عن النفس (عبد الكريم، 2005).

7. 2. 6 أهداف خطة فك الارتباط

تهدف خطة فك الارتباط إلي مجموعة أهداف وأهمها:

- 1- تعزيز أمن سكان دولة إسرائيل داخل الخط الأخضر ومن المستوطنات، علماً بأن عشرات المقاومين الفلسطينيين تمكنوا من دخول الخط الأخضر وتفجير أنفسهم، مما أدى إلي مقتل العديد من الإسرائيليين.
- 2- منع الفلسطينيي ن من تحقيق إنجازات إقليمية وإعلامية وسياسية، وكثيرا من المحللين الإسرائيليين يرون أن خطة الفصل قائمة، وهي خطوة من خطوات الرد التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية والتي كانت ستخذها الحكومة الإسرائيلية، إذ أعلن الرئيس الراحل ياسر عرفات إقامة الدولة الفلسطينية بصورة أحادية الجانب، والعمل في الساحة الدولية من أجل منع تدويل المشكلة الفلسطينية (عميدور، 2004).

3- جباية ثمن اقتصادي يتعاضد كلما زادت المقاومة واستمرت، لقد حذر الدكتور ماهر الكرد وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية من هذه الخطة، لأنها ستحول الأراضي الفلسطينية إلى إغلاق شامل ومعتقلات، وان خطة الفصل الإسرائيلية بمثابة حرب تدميرية للاقتصاد الفلسطينية، وتهدف إلى تحويل مناطق السلطة إلى مجموعة كانتونات تعمل على خنق الفلسطينيين اقتصادياً. علماً بأن خطة الفصل الإسرائيلية لم تساعد على قيام اقتصاد مستقل بدون السيطرة على المعابر.

4- تعزيز الاستيطان. لقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي اريئيل شارون في مؤتمر تطوير الجليل في مدينة كارميتل يوم الخميس 16/6/2005م "أن خطة فك الارتباط ليست متعلقة بالانسحاب من غزة فقط وإنما تهدف إلى تعزيز الاستيطان اليهودي في الجليل والنقب والقدس الكبرى" وأضاف "إن تطوير الجليل يتم من خلال إقامة مزيد من البلدات اليهودية. وإن تطوير الجليل والنقب هو غاية إستراتيجية تسعى الحكومة إلى تحقيقها" (موقع غزة برس، 2005/4/5).

7. 2. 7 خطة فك الارتباط والمستوطنين

يعتبر ديفيد ماكومانسكي " David Mackomansky " مدير برنامج كلية السلام في الشرق الأوسط "بمركز واشنطن في تقريره الذي يحمل عنوان الارتباط من خلال فك الارتباط واحتمال السلام الفلسطيني الإسرائيلي ي. "حادثة فك الارتباط" قد شكلت نقطة فاصلة وحاسمة في علاقة الحكومة الإسرائيلية بحركة المستوطنين. فهذا التطور الجديد لم يكن له مثيل من قبل لأنه للمرة الأولى منذ العام 1967م يتم مثل هذا الانسحاب من أراضي فلسطينية ومثل هذا التفكيك للمستوطنات الإسرائيلية ولأول مرة يتم إدخال طرف ثالث وهو مصر في القضايا الأمنية الإسرائيلية ولأول مرة يتبنى شارون مثل هذا النهج الذي يعتبر مناقضاً لطبيعته بل يعتبر مناقضاً لسيرته وتاريخه الذي شهد كفاحه المستميت من أجل بناء المستوطنات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية ، وإيجاد وقائع علي الأرض بهدف إحباط نجاح إي مفاوضات لصالح الفلسطينيين (فهمي، 2005).

ويري مايكل هبر تسوح الجنرال بقوات الدفاع الإسرائيلية، الخبير العسكري لمركز واشنطن "انستيو" تنفيذ خطة فك الارتباط لا تعبر فقط عن تخلي إسرائيل غير المسبوق عن بعض المستوطنات وإنما تمثل أيضاً تخلياً إسرائيلياً غير مسبوق عن هيمنتها العسكرية على الحدود الخارجية للسلطة الفلسطينية أي الحدود بين غزة ومصر (فهمي، 2005).

7. 2. 8 الموقف الأمريكي من خطة فك الارتباط

لقد تبنت الإدارة الأمريكية خطة الانسحاب بالكامل من قطاع غزة، ولقد جاء في بيان للرئاسة الأمريكية "ترحب بقرار الحكومة الإسرائيلية الموافقة على خطة أرئيل شارون لفك الارتباط" وأضاف بيان الرئاسة الأمريكية "كما سبق أن قلنا، فأنا نعتبر خطة رئيس الوزراء بإخلاء جميع المستوطنات في غزة وبعض المستوطنات في الضفة الغربية مرحلة جديدة وتاريخية" كما دعا إلى القيام بعمل تمهيدي لتطبيق الخطة، ودعا المجموعة الدولية التي تعمل عبر اللجنة الرباعية ومع حكومتي مصر والأردن إلى الإسراع في إجراء مشاورات مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية للمساعدة في التحضير لهذه الانسحابات وتحويلها إلى مرحلة ناجحة باتجاه السلام (عميدور، 2004).

ولقد اطلع السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة آنذاك داني أيلون كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية علي قرار خطة فك الارتباط، حيث اجري السفير محادثات مع الرجل الثاني في مجلس الأمن القومي ستيف هادلي، ومع المسئول عن الملف الشرق الأوسط وليم بيرنز، وأطلعهما علي نص قرار الحكومة وأوضح الجميع أن القضية المهمة بالنسبة للإدارة الأمريكية هي التنفيذ (الشرق الأوسط، 2005/4/10).

7. 3 رسائل الضمانات المتبادلة

وفقا للرسائل المتبادلة بين الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وأرئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بتاريخ 2004/4/14م، ورسالة فايسغلاس إلى كونداليزا رايس حول إجراءات تنفيذ الالتزامات الإسرائيلية المحددة في هاتين الرسالتين، و أفرغت خطة خارطة الطريق من محتواها، وإن تحليل هاتين الرسالتين يشير إلى التناقض الواضح مع خطة خارطة الطريق وتفرغها من مضمونها، وتتبنى بالكامل ونصا التحفظات الأربعة عشر التي سجلتها الحكومة الإسرائيلية وأرفقتها بخطة خارطة الطريق باعتبارها شروطا للموافقة عليها (عبد الكريم، 2005).

رسالتا شارون وفايسغلاس وخطة فك الارتباط الملحقة بهما، تتحدثان عن إخلاء إسرائيل جميع مستوطنات قطاع غزة وأربع مستوطنات صغيرة ومعزولة في شمال الضفة (جنين)، وعن إعادة نشر قواتها على الغلاف البري الخارجي للقطاع، وكذلك على المجالين الجوي والبحري للقطاع، كما تحتفظ لإسرائيل بحق التدخل العسكري في القطاع بما في ذلك الضربات الوقائية والرد بالقوة على أية تهديدات يمكن أن تبرز في القطاع، وتلتزم الخطة بإكمال عملية الإخلاء

بحلول نهاية العام 2005م، بينما تؤكد على تعجيل بناء الجدار الأمني وفقا لقرار الحكومة الإسرائيلية (عبد الكريم، 2005).

إن التعهدات التي تضمنتها رسالة بوش الابن، مقابل هذه الخطوات الإسرائيلية الموعودة هي استجابة أمريكية كاملة موثقة رسميا للتحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر. أبرز هذه التعهدات هو فيما يتعلق بقضايا التسوية الدائمة منها شطب حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، والدعوة بالمقابل إلى استيعابهم في الدولة الفلسطينية، والتزام واشنطن بحق إسرائيل في حدود أمنة وقابلة للدفاع عنها، هذا يعني وفقا لرسالة بوش الابن أن أي اتفاق للوضع الدائم لا يمكن إنجازه سوى على أساس تعديلات يتفق عليها، أي على خطوط الهدنة للعام 1949م، بحيث تؤخذ بعين الاعتبار الحقائق الجديدة القائمة على الأرض بما في ذلك المراكز السكانية الإسرائيلية القائمة بالفعل، هذا لا ينطوي فقط على إضفاء شرعية على الاستيطان الإسرائيلي، بل هو يصل إلى حد التزام الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الأساسي لعملية السلام، بأنه لا يمكن الوصول إلى تسوية دائمة ما لم يوافق الجانب الفلسطيني على ضم الكتل الاستيطانية الرئيسية إلى إسرائيل (الحياة اللندنية، لقاء مع كنداليزا رايس، 2005/5/5).

إن التعهدات الأمريكية لا تقتصر على قضايا مفاوضات الوضع الدائم التي هي المرحلة الثالثة من مراحل خطة خارطة الطريق، بل هي أيضا تتضمن التزامات هامة تتعلق بالخارطة، وتتجاوز تماما للمفهوم الإسرائيلي المعبر عنه بالتحفظات الأربعة عشر ومن هذه الالتزامات والتعهدات:

- 1- الانحياز للموقف الإسرائيلي القائل أن الالتزام بوقف العنف لا ينتقص من حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، بما في ذلك شن هجمات ضد المنظمات الإرهابية.
- 2- استمرار إسرائيل في بناء الجدار العنصري الفاصل والمواقف الضمينة على ذلك بالحجة الأمنية لا سياسيا، ومؤقتا لا دائما.
- 3- إعفاء إسرائيل من استحقاق وقف الاستيطان كافة بما فيها النمو الطبيعي للاستيطان وإجازة الاستمرار في البناء والتطوير في المستوطنات داخل ما يسمى خطوط البناء.
- 4- بدلا من تفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت بعد آذار (مارس) 2001م، كما تنص خارطة الطريق، تتحدث الرسائل المتبادلة على إزالة البؤر الاستيطانية غير المرخصة.
- 5- إسقاط أي إشارة لاستحقاق رفع الحظر عن مؤسسات القدس التي نصت عليه خارطة الطريق في المرحلة الأولى.

6- بدلا من بناء المؤسسات الفلسطينية وإصلاحها كما تنص خطة خارطة الطريق ، تشدد الرسائل المتبادلة على ضرورة نشوء قيادة جديدة فلسطينية تتعاون مع إسرائيل في شن حرب ضد الإرهاب وتفكيك المنظمات الإرهابية.

7- اعتبار نشوء قيادة فلسطينية جديدة تحارب الإرهاب شرطا لازما لأي تقدم في تنفيذ خارطة الطريق وهو ما يعني أيضا مفهوم التطبيق بالتوالي وليس بخطوات متبادلة ومتوازية كما يشير نص الخطة الدولية (عبد الكريم، 2005).

من 24 إلى 25/6/2004م تحولت التعهدات الأمريكية الموجودة في رسائل الضمانات الأمريكية لشارون إلى قرار صادر عن مجلس الكونغرس (النواب والشيوخ)، بعد تصديق رسالة بوش، فتحولت تعهداتها إلى تشريع وقانون ملزم، وقد جاء تصديق مجلس الشيوخ بعد إقراره بأغلبية ساحقة في مجلس النواب (بلغت 407 ومعارضة 9 نواب و امتناع 3 نواب عن التصويت من أصل 435 نائباً). وقد جاء قرار مجلس الشيوخ الذي أيده 95 عضوا مقابل 3 فقط (من أصل 100 عضو)، إن الاتفاق الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الوضع القائم على الأرض، وليس من الواقعي إنتظار العودة الكاملة إلى خط عام 1967م، وإن الحل الدائم يجب أن يرسى على أسس تغييرات تجري باتفاق بين الطرفين يعبر عن هذا الواقع، كما أن الحل الدائم لمشكلة اللاجئين يجب التوصل إليه في إطار لتوطين الفلسطينيين (عبد الكريم، 2005).

إن هذا القرار مهم لأنه يجعل من سياسة إدارة بوش عماداً أساسياً من أعمدة السياسة الخارجية لكل إدارة أمريكية، وجرى التعبير عن ذلك في الفقرة التي تقرر "إن الكونغرس يتبنى هذه المبادئ كسياسة أمريكية في الشرق الأوسط، و النقط هذا القرار الإيباك ووصفه بالتاريخي وبأنه نقطة انطلاق جديدة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وتم وصف القرار يوم 25/6/2004م أنه يوم عظيم في حياة دولة إسرائيل وأن الدعم القوي حظيت به من الكونغرس يعتبر من الإنجازات الهمة التي شهدتها دولة إسرائيل منذ إقامتها وذلك لأنه قانون لا يلزم إسرائيل بالعودة إلى خط 4 حزيران من العام 1967م، وإن حق العودة ليس قائماً وغير ملزم لإسرائيل" (يديعوت أحرنوت، 2004).

لقد كان لكوندليزا رايس دوراً بارزاً في صياغة رسالة الضمانات الأمريكية لشارون في إبريل 2004م، والتي اعتبرتها إسرائيل أفضل إنجاز تحققه منذ إنشائها خصوصا لجهة اعتراف واشنطن بضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية التي تخوم إسرائيل في أي تسوية مستقبلية، ودعمها رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم و على ذلك فإن إدارة بوش الابن تشهد

انحيازاً واضحاً وكاملاً لإسرائيل لا سيما بعد تأكيد الرئيس بوش أن مهاجمة الشر الذي يجسده الأعداء السياسيين هو جزء من الدفاع عن الحرية (السياسة الخارجية الأمريكية في ولاية بوش الثانية، نحو مزيد من التشدد، الجمعة، 3 ديسمبر، 2004).

إن رسالة الضمانات الأمريكية المرسلّة من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن تعهدت بالكثير من النقاط لصالح إسرائيل ، ولكن كانت الرسالة تتضمن منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

7. 3. 1 رسالة الضمانات الأمريكية لشارون والقرار 194

لقد صدر القرار 194 من الأمم المتحدة في ديسمبر 1948 ولقد جاء فيه 867 كلمة حيث تضمن القرار على ثلاثة أمور وهي:

- 1- تشكيل لجنة توفيق من 3 دول أعضاء في الأمم المتحدة تقوم بالمهمات التي أوكلت الأمم المتحدة إلى فلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم 186 الصادر في 14 مايو 1948، وقد نص على كيفية تشكيلها ومهامها ويلاحظ أن اللجنة ليست مكلفة من مجلس الأمن الدولي بالقيام بأي عمل فيما عدا ما نص عليه القرار من متابعة المهام التي كلف بها وسيط الأمم المتحدة الذي اغتالته الحركة الصهيونية في القدس ولم ينجز مهامه بالكامل.
- 2- وضع القدس حيث نص القرار على جعلها مدينة مفتوحة بإشراف دولي ووضع الأماكن المقدسة في فلسطين كلها حيث نص على حمايتها.
- 3- حق العودة ونص على ذلك في الفقرة 11 من القرار وفي 95 كلمة مستعملا كلمة اللاجئين وأشار إلى بعض التفاصيل القليلة بهذا الموضوع من خلال لجنة التوفيق، وقد جاء نص الفقرة 11 كما يلي "تقرر وجوب السماح بالعودة، وأقرب تاريخ عملي للاجئين الراغبين بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع التعويض عن أملاك الذين يختارون عدم العودة وعن كل خسارة في الأملاك أو أي ضرر لحق بها، عندما يكون من الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعرض عنها من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة. وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين إلى وطنهم، وإعادة توطينهم وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ودفع التعويض، وبالمحافظة على صلات وثيقة بمدير وكالة الأمم المتحدة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة التابعة للأمم المتحدة" (قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 194).

لم يذكر القرار 194 الشعب الفلسطيني ولا حق تقرير المصير، وأشار فقط إلى اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش في سلام مع جيرانهم ولم يذكر صراحة تلازم حق العودة مع التعويض وإنما أشار إلى وجوب دفع التعويض عن أملاك الذين يختارون عدم العودة وعن كل خسارة في الأملاك أو أي ضرر لحق بهم، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عنها من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة ومن موقع آخر أشار إلى " ودفع التعويض " (عرسان، 2002).

مازال أساس القرار ومناط اهتمامه الرئيس غير مقبولين من كثيرين في الوطن العربي والعالم الإسلامي، فالقرار في معظمه يركز على تدويل القدس، وعلى حماية الناصرة وأماكن فلسطينية مقدسة أخرى. إن القرار لم يذكر الأماكن المقدسة بالمسلمين وأنتزع منهم القدس، وعندما نص القرار على حق العودة لم يذكر حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. لقد جاء النص على قضية اللاجئين في إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)، لكن إعلان المبادئ لم يشر إلى حق العودة للاجئين 1948م، وتم النص فيه على تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338 (عرسان، 2002).

إن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال رسالة جورج بوش الابن شطبت التزام إسرائيل بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ليس فقط ذلك لكن دعت إلى استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية وفي نفس الوقت التزمت الولايات المتحدة بحق إسرائيل في حدود أمنة وقابلة للدفاع عنها (عبد الكريم، 2005).

7.4 الانتخابات الفلسطينية وفوز حماس في 25/1/2006م

7.4.1 مقدمة

لعل أكثر ما يميز الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في مطلع عام 2006م، ظهور واضح لصعود المد الإسلامي الذي يجتاح الشارع العربي، ولقد كانت المفاجأة الأكبر هو فوز حركة حماس الذي فاق كل التوقعات وخالف كل استطلاعات الرأي حيث فازت حركة حماس ب 76 مقعداً مقابل 43 مقعداً لحركة فتح، مما جعل إسرائيل تصف نتائج الانتخابات بالزلزال السياسي الذي ألقى بحركة فتح خارج السلطة لفترة أربع سنوات مقبلة. يعتبر المراقبون ان خروج حركة فتح من الحكم في السلطة الفلسطينية إلي التغييرات التي تشهدها المنطقة وبلغت ذروتها في الأراضي

الفلسطينية وفوز حماس يفتح الباب إمام وصول الإسلاميين في دول عربية أخرى إلى سدة الحكم (عطية، 2006).

7. 4. 2 الموقف الأمريكي من الانتخابات التي جرت في 25/1/2006م

لقد جدد الرئيس الأمريكي الحالي جورج بش الابن موقف بلاده الرفض لحركة حماس كشريك في عملية السلام ما لم تتخلى عن العنف، وتعترف بحق إسرائيل في الوجود، وان كان قد أشاد بالديمقراطية الفلسطينية الفاعلة، واعتبرها خطوة ايجابية بالنسبة للشرق الأوسط . لقد سارت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس على الخط نفسه ما بين الإشادة بالتجربة الديمقراطية باعتباره ا عادلة وسليمة وشارك فيها الناخبون بكثافة وما بين رفض الاعتراف بحماس نظرا لموقفها الرفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، مشيرة إلى أنه من يريد أن يحكم الشعب الفلسطيني ويتلقى دعماً من المجتمع الدولي لابد أن يلتزم بمبدأ الدولتين وبحق إسرائيل في الوجود. لم يقتصر رد الفعل الأمريكي علي التصريحات فقط بل بدأ بإعادة النظر في مسألة المساعدات الأمريكية التي تقدمها واشنطن للشعب الفلسطيني والتي تقدر ب 234 مليون دولار في العام 2006م (أخبار الخليج البحرينية، 2006/2/4).

بدأت وزيرة الخارجية الأمريكية بجولة في المنطقة العربية وذلك بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وكان الهدف منها زرع بذور الخلافات بين الدول وإشعال نار الفتنة الداخلية، وتصفية المنطقة العربية تمهيدا لإقامة المشروع الأمريكي الكبير المتمثل في الشرق الأوسط الجديد ونواة هذا الحلم الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة أن هذا المشروع يهدف لتأمين الأمن والحماية للكيان الصهيوني ودعم الحكومات الموالية للولايات المتحدة (عبد الهادي، 2006).

لم يرق للولايات المتحدة الأمريكية نتائج الانتخابات الفلسطينية التي أشرفت عليها بشكل مباشر من خلال طواقمها التي شاركت في المراقبة والإشراف ومن خلال رئيسها الأسبق جيمي كارتر الذي ترأس فريق المراقبين الدوليين وأثنى علي العملية الانتخابية التي جرت دون عوائق قائلاً "نحن فخورون بما يقوم به الفلسطينيون" مضيفا "أن هذه الانتخابات تعتبر من انجح الانتخابات التي أشرفت عليها الهيئة المراقبة التي راقبت علي 62 انتخابات من قبل" (عبد الهادي، 2006).

7. 4. 3 الموقف الأمريكي من حكومة حماس بعد فوزها في الانتخابات

تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً عدائياً من حركة حماس في العام 1996م عندما صنفتها كمنظمة إرهابية، هذا يعني عدم استقبالي ممثلين لهذه الحركة علي أراضيها أو إقامة مكاتب أو حتى إجراء اتصالات وإن الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الابن لم تنتظر حركة حماس لتشكيل حكومتها فقد أعدت مجموعة من الشروط للحوار معها وهي شروط تجعل حركة حماس تغير جلدتها بالكامل، وبدا الكونجرس تحركاته بسن قوانين لنصرة إسرائيل وتقديم العضوان الديمقراطيان ايلينا روس ليتن وتوم لانتوس مشروع قرار ينص علي إغلاق كل الممثلات الفلسطينية وتقليص الاتصالات الدبلوماسية ومنع قيادة حماس من دخول الولايات المتحدة مع العلم إن القانون لا يميز بين السلطة الفلسطينية كمؤسسة وبين الحكومة الفلسطينية وقد رفض العضوان طلباً من وزير خارجية إسرائيل تسفي ليفني إثناء زيارتها للولايات المتحدة بتاريخ 10\2\2006م بتجميد استصدار قانون يقضي بوقف أي معونات للسلطة الفلسطينية لبعض الوقت حتى تنتهي المشورات الأمريكية الإسرائيلية وحتى تتضح ملامح الحكومة الجديدة.

لقد حسمت الإدارة الأمريكية موقفها من حكومة حماس مبكرة فقد اتخذت الإدارة قراراً فيه موقفان:

الموقف الأول: يدعو إلى إنهاء موقف التريث والانتظار وإعطاء فترة زمنية لحماس بدعوى أن هذا الموقف في جوهره مجرد إهدار للوقت، وإن الضغط المبكر سيكون مفيداً في كل الأحوال، إذ أنه ما يدفع حماس إلى تغيير مواقفها أو يدفعها خارج الحكم في انتخابات عامة جديدة بعد فشلها في إدارة الأمور العملية في الأراضي الفلسطينية بسبب الضغوط.

الموقف الثاني: فرأى أن اتخاذ قرار مبكر بالضغط على حماس ومحاولة عزلها قد يؤدي بالحركة وبالشارع الفلسطيني إلى مزيد من التشدد وربما إلى بدء انتفاضة ثالثة، في المقابل رأى أصحاب هذا الرأي ولاسيما في وزارة الخارجية الأمريكية ضرورة تجنب الضغط، لأن ذلك يسيء إلى صورة الولايات المتحدة على أساس أن حماس فازت بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني في انتخابات حرة وديمقراطية (جريدة الوطن، 2006/2/18).

لقد كشفت مصادر غربية على أن واشنطن تراهن أن يؤدي ضغطها المالي على الفلسطينيين إلى حدوث انتفاضة اجتماعية تؤدي إلى سقوط حركة حماس، وقالت المصادر أن الولايات المتحدة تعد لتجنيد ضغط دولي واسع يؤدي إلى إما سقوط حماس أو اعترافاً بإسرائيل. وأشارت إلى أن إدارة بوش تسعى إلى إجبار حماس للاعتراف بإسرائيل أو دفع الجمهور الفلسطيني للخروج في تظاهرات إلى الشارع لإسقاطها بعد توقف الرواتب جراء وقف الدعم عنها (جريدة الوطن، 2006/2/9).

كشفت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً يفيد أن إسرائيل والولايات المتحدة تحيكان مؤامرة تهدف إلى عزل السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بمعاناة تجبره على إسقاط حركة حماس وإعادة حركة فتح إلى السلطة على حد تعبير المصادر. وحسب ما تنشره الصحيفة نقلاً عن مصادر إسرائيلية وأمريكية تقوم إسرائيل وواشنطن بفحص الطرق الكفيلة لعزل السلطة الفلسطينية وإسقاط حكومة حماس في حال إصرار الحركة على رفض الاملاءات الإسرائيلية الأمريكية التي تطالبها وهي الاعتراف بإسرائيل والتخلي عن طريق العنف وتبني الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية السابقة (نيويورك تايمز، 2006/12/14).

الفصل الثامن

النتائج والتوصيات

الفصل الثامن النتائج والتوصيات

1.8 النتائج

إن هذه الدراسة سعت لبحث واحد من أهم المواضيع على الساحة الإقليمية وهي السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد بوش الابن في الفترة 2001-2006م، وذلك من خلال البحث في محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبيئة هذه السياسة التي تشمل على مجموعة متغيرات وعوامل التي يمكن لها أن تحدد تلك السياسة، وأيضاً معرفة الأسباب الحقيقية وراء التدخل الأمريكي القوي والسريع في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولقد تمت دراسة مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة مدى فاعلية مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الكونجرس والرأي العام والعديد من المؤسسات القوية والفاعلة. ودراسة المؤسسات الفاعلة في تنفيذ السياسات الخارجية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولقد تم تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال تحليل رؤية الرئيس بوش الابن لحل الدولتين وخطة خارطة الطريق وعوامل نجاحها وفشلها والمواقف العربية منها ومراحلها الثلاث بالكامل وآليات تنفيذها. وكذلك تم بحث الموقف الأمريكي المؤيد بالكامل لخطة فك الارتباط الأحادي الجانب ورسائل الضمانات الأمريكية الإسرائيلية المتبادلة.

من خلال استعراض ما سبق خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- ناقشت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي التطورات التي حدثت في الفترة 2001-2006م، فأطلقت العديد من المشاريع والمبادرات وكان من أهمها خطة خارطة الطريق وبنودها وآلياتها وكيفية التعامل معها من قبل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وركزت

أيضا على رؤية الرئيس بوش لحل الدولتين, وأيضا رسالة الضمانات الأمريكية التي أرسلها الرئيس جورج بوش الابن إلى أريئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك.

- سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تغيرت في فترة ما بعد الحرب الباردة عن ما كانت قبلها, وذلك لوجود تغيرات دولية واضحة والمتمثلة في انهيار المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الإتحاد السوفييتي.

- تركزت السياسة الخارجية الأمريكية وفترة ما بعد الحرب الباردة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على نقطتين أساسيتين, الأولى: تحقيق تسوية للمشكلة الفلسطينية وذلك طبقا لوجهة النظر الأمريكية والتي تمثلت في مجموعة مبادرات وأهمها مؤتمر مدريد للسلام, واتفاقية أوسلو التي لم تلبي رغبات الفلسطينيين. النقطة الثانية: المحافظة على استقرار أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة إسرائيل.

- أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأهم والأوحد في العالم, فاهتمت على مدار إدارتها المتعاقبة بضمان أمن إسرائيل, وان إسرائيل هي نقطة مركزية في حسابات الولايات المتحدة وسياستها الخارجية.

- أصبح الحرب على الإرهاب أحد أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حيث اتبعت الولايات المتحدة مجموعة آليات لمكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

- ضمان أمن إسرائيل يمثل مصلحة أساسية ومركزية للولايات المتحدة, وذلك لإرتباط إسرائيل عضويا بالولايات المتحدة الأمريكية والمتمثل في وجود قيم مشتركة وتواصل ثقافي لا محدود بين المجتمعين.

- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على منابع النفط الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط, وذلك لأهميتها الإستراتيجية وضرورة لتحقيق أهدافها التوسعية, ويجعلها تمتلك حل عناصر القوة بحيث تصبح القوة الأولى في العالم.

- تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تمنع أي قوة معادية من تهديد مصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية.

- إن مؤسسة الرئاسة والتي يمثلها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ذو الميول الصليبية المتشددة والخبرة الاقتصادية البترولية, حيث يسيطر على أجهزة الدولة المختلفة ومن حوله مجموعة من الصقور والمحافظين الجدد, وترى إدارة الرئيس بوش أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو المشكلة الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط ويجب أن توضع له الحلول المناسبة من وجهة نظر أمريكية وبما يتلاءم مع المصلحة الإسرائيلية.

- سيطرت الأغلبية الجمهورية في فترة البحث عن الكونغرس , حيث وقفت من خلف إدارة الرئيس بوش وسياسته المتمثلة في التشدد تجاه قضايا السياسة الخارجية , ولكن في منتصف العام 2006م, سيطرت الأغلبية الديمقراطية على الكونغرس وذلك أدى إلى إعادة التوازن في عملية صياغة السياسة الخارجية الأمريكية.

- تؤثر جماعات الضغط اليهودية وعلى رأسها الايباك في سياسة الخارجية الأمريكية وذلك بما يتناسب مع مصالح إسرائيل والحفاظ على أمنها.

- يتضح من العرض السابق للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أن الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة الرئيس جورج بوش الابن ترفض العمل الجماعي شكلاً ومضموناً, وهذا يعنى التفرد.

- تتعامل الإدارة الجمهورية الحالية مع منطقة الشرق الأوسط على أنها هي القوة المهيمنة والمسيطرة عليها بالكامل خاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية.

- لقد بدا ذلك واضحاً حين أقدمت الإدارة الأمريكية على حسم الملف العراقي في أقرب فرصة ممكنة ودون أي تأخير. ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية تحاول إبعاد كل المؤسسات الدولية عن مسرح الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحاول أيضاً أن تترك الطرفين ليقرر ما يريدان, ولقد كان للوبي الصهيوني الدور المؤثر والقوى في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لصالح إسرائيل, حيث بدأ ذلك عندما قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بتعيين مجموعة من الصقور في إدارته والمعروفين بالتشدد ضد القضايا العربية وعلى رأسهم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد.

- ومن الواضح بشكل كامل أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي جذرياً ولكن تسعى لإدارة هذا الصراع بما يتناسب ومصالحها ومصالح حلفائها وتحديداً إسرائيل, فعلى مدار سنوات عديدة قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وذلك عندما تريد أن تقدم على عمل ما في المنطقة العربية, فمثال ذلك في

العام 1990م، عقد مؤتمر مدريد في محاولة فاشلة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بضرب العراق وكذلك في العام 2003م، أطلق الرئيس بوش الابن رؤيته لحل الدولتين وخطة خارطة الطريق في محاولة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وذلك عبر إقحام اللجنة الرباعية في خطة خارطة الطريق، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق بتاريخ 2003/3/9م.

8. 2 التوصيات

يقدم الباحث مجموعة من التوصيات بعد إتمام هذه الدراسة، وتكون التوصيات لثلاثة أطراف رئيسة: الجانب الفلسطيني، والجانب الإسرائيلي، والجانب الأمريكي.

8. 2. 1 الجانب الفلسطيني

- عدم القبول بأي مشاريع سلمية بعيدة عن قرارات الشرعية الدولية، وخالية من أي جداول زمنية.
- التنسيق على أعلى المستويات مع بعض الأطراف العربية الفعالة والمهمة مثل جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.
- الاهتمام بفهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل دائم ومستمر، والعمل على التنسيق مع اللوبيات العربية والقوى المؤثرة المحيطة بالمؤسسات الأمريكية الصانعة للقرار السياسي.
- الرجوع إلى المؤسسات الدولية على رأسها مجلس الأمن الدولي التابع إلى الأمم المتحدة.

8. 2. 2 الجانب الإسرائيلي

- الرجوع إلى قرارات الشرعية الدولية والعودة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي.
- الاهتمام بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بناءً على قرارات الشرعية الدولية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى حالة من المصالحة مع معظم الدول العربية.
- العودة عن استخدام الأساليب العنيفة والقهرية ضد الفلسطينيين؛ لأن ذلك يعمل على تعقيد الأمور.
- القبول بمشاريع وبرامج التسوية سواء أمريكية أم غير أمريكية شريطة أن تكون ضمن قرارات الشرعية الدولية، ولها غطاء دولي.

8. 2. 3 الجانب الأمريكي

- ما لا شك فيه أن الجانب الأمريكي يبني سياسته الخارجية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل ازدواجي، فتبقى السياسة الخارجية الأمريكية بجانب إسرائيل وذلك بشكل واضح وتكون ضد الفلسطينيين، ومن التوصيات للجانب الأمريكي:
- التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية وليست بعيدة عن الغطاء الدولي والمنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.
 - تبنى سياسة خارجية متوازنة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهذا يكسبها عمقاً شعبياً ورسمياً في المنطقة العربية.

المراجع

الكتب باللغة العربية

- الجرباوي، ع. (1998): السلطة الفلسطينية (ص ص 41- 44)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الجمال، ي. (1969): الأنظمة السياسية المعاصرة، (ص ص 181- 192)، بيروت.
- الدليمي، ح. ع. (2001): النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، (ص ص 112- 124) دار وائل للطباعة والنشر، بغداد.
- الرمضاني، م. (1988): دراسة نظرية في السياسة الخارجية (ص ص 26)، كلية العلوم السياسية، بغداد.
- السلطان، ج. م. (2002): الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى (ص ص 18- 204) دار وائل للنشر والتوزيع، بغداد.
- القرم، أ. (2007): السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني 2001-2006، (ص ص 54- 98)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
- الوتي، ز. ل. (1996): نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية- الطبعة الأولى- (ص ص 77- 79). الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ترجمة جاد سعيد عوض.
- أبو شنب، ح. (1995) الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني. الرأي والرأي الآخر (ص ص 80-82)، مكتبة مدبولي القاهرة.
- أحمد، ن. م. (2002): الحرب على الإرهاب، كيف ولماذا تم الهجوم على أمريكا في 11 سبتمبر 2001، الأهلية للنشر والتوزيع.
- بحيري، م. (1985): السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر. في: غ. سلامة وآخرون. السياسة الأمريكية والعرب (ص ص 55- 59)، الطبعة الثانية، سلسلة كتب المستقبل العربي 2، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت.
- بكري، م. (1991): جريمة أمريكا في حرب الخليج، (ص ص 115- 117)، القاهرة.

- بول، ج. وبول، د. (1994): أمريكا وإسرائيل علاقة حميمة (ص ص 234-235) (ص ص 52-73)، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، بيروت.
- جرجس، ف. (1998): السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع من يصنعها؟ (ص ص 10-11)، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حمادي، ش. (1975): النظم السياسية، الطبعة الرابعة (ص ص 110-200)، بغداد.
- خالد، أ. (1992): المستقبل العربي في العصر الأمريكي، الطبعة الأولى (ص 172) مركز القادة للكتاب والنش .
- خضير، أ. ش. (2002): فكرة المسيح المنتظر و أثرها في الكيان الإسرائيلي (ص 123)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية (بغداد).
- راسك، د. (1963): أضواء على سياسة أمريكا الخارجية، (ص 69)، ترجمة محمد سعيد سلامة، عالم الكتب، القاهرة.
- راضي، س. ج. (1998) إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه (ص ص 7-13)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- رباط، أ. (1971): الوسيط في القانون الدستوري العام، الطبعة الثانية (ص 244)، بيروت.
- ربيع، ح. (1973): نظرية السياسة الخارجية، (ص 908)، مكتبة القاهرة الحديثة: القاهرة.
- سركيس، ن. (ب، ت): دور النفط في تحقيق الأمن العربي (ص ص 262-266)، في ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية.
- سرور، ع. (2003): السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية : 1979 - 1990 ، أطروحة دكتوراه منشورة، غزة.
- سعودي، ه. (1986): السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967-1973)، الطبعة الثانية. سلسلة أطروحات الدكتوراه (4)، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.

- سعودي، هـ. (2002): السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. في: أ. يوسف، م. حمزة (محرران). صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، الطبعة الأولى. مطابع الأهرام ، القاهرة.
- سعيد، هـ. (1986): السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967-1973) (ص ص 59-60) الطبعة الثالثة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (4)، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.
- سكيدمور، م. وانك، ك. م. (1988): كيف تحكم أمريكا، الطبعة الثالثة، (ص ص 81-89)، الدار الدورية للنشر والتوزيع، القاهرة، ترجمة نظمي لوقا.
- سلامة، ج. ج. (1999): إتفاق واي ريفر (قراءة قانونية)، قضائية نقدية، (ص 7) الجمعية الفلسطينية للعلوم القانونية، فلسطين.
- شاش، ط. (2001): العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل. في: الإمبراطورية الأمريكية - صفحات من الماضي والحاضر (ص ص 269-328)، الطبعة الأولى. مكتبة الشروق، القاهرة.
- ش راب، ن. (1999): دراسات في النظم السياسية المقارنة، الطبعة الأولى، (ص ص 66 - 68).
- صلوخ، ف. (2002): أمركة النظام العالمي - الأخطار والتداعيات، الطبعة الأولى. دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس النبع، بيروت.
- عباس، م. (1994)، الطريق إلى أوسلو، (ص ص 32-44)، شركة المطبوعات للنشر، بيروت.
- عبد الجواد، ج. (1996): المصالح الإستراتيجية في الوطن العربي، (محرر)، في الوطن العرب و الولايات المتحدة (ص ص 30-40)، معهد البحوث والدراسات العربية: القاهرة.
- عبد الحكيم، ط. (1977): كارتر والتسوية في الشرق الأوسط (ص45)، دار ابن خلدون بيروت.
- عبد الظاهر، م. (2003): النفط في السياسة الخارجية الأمريكية "حسابات النفط في الحرب العراقية". مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة.

- عبد الكريم، ق. وآخرون. (2004): سلسلة الطريق إلى الاستقلال: خارطة الطريق .. إلى أين؟ (ص 176)، الطبعة الأولى. شركة دار التقدم العربي، بيروت والدار الوطنية الجديدة دمشق.
- عبد الكريم، ق. وآخرون. (2005): سلسلة الطريق إلى الاستقلال: خطة فك الارتباط: (ص 11-24)، شركة دار التقدم العربي، الدار الوطنية الجديدة، بيروت.
- غالي، ب. وعيسى، م. (1982): المدخل في علم السياسة (ص 309)، مكتبة الاتحاد المصرية، القاهرة.
- قاسمية، خ. (1981): الولايات المتحدة الأمريكية والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، المستقبل العربي، العدد 29، (ص ص 50-62).
- كلارك، ج. س. (1967): حرب أم سلام في الشرق الأوسط، تقرير مقدم إلى لجنة العلاقات الخارجية، مجلس الشيوخ الأمريكي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة (ص 38).
- كنبار، س. ك. (1998): أثر السياسة الدولية على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، أطروحة دكتوراه (ص ص 77-80)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- كوريت، م. وآخرون. (2001): الدين والسياسة في الولايات المتحدة. ترجمة عصام فايز وآخرون. مكتبة الشروق: القاهرة، الجزء الأول.
- كيمب، ج. وبرسمان، ج. (1999): نقطة اللاعودة، الصراع الضاري من أجل السلام في الشرق الأوسط (ص 18)، ترجمة رضا خليفة وتوفيق منصور، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة.
- محمد، ف. (1975): السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية (ص 23)، مطبعة شفيق، بغداد.
- مسعد، ن. (2002): السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر، في: أ. يوسف، م. حمزة (محرران) صناعة الكراهية في العلاقات العربية-الأمريكية (ص ص 209-221)، الطبعة الأولى مطابع الأهرام، القاهرة.
- معروف، خ. ن. (1998): السلوك السياسي الأمريكي والصراع العربي الإسرائيلي، (محرر) العرب والقوى العظمى. (ص ص 67-68).

- منصور، م. (1995): الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط. مطبعة مدبولي، القاهرة.
- ميخائيل، س. (1996): فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون ، (ص 291-293)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- نامق، ف. (1998): سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي (ص 96)، بيت الحكمة، بغداد.
- نعيمك، بي، ب. (1975): سياستان أزاء العالم العربي. (ص ص 212-225)، ترجمة خيرى الضامن، دار التقدم موسكو.
- هالبر، س. وكلارك، ج. (2005): التفرد الأمريكي: المحافظون _____ النظام الدولي. ترجمة عمر الأثيوبي. دار الكتب العربي، بيروت.
- هيكل، م. ج. (1997): أزمة العرب ومستقبلهم، الطبعة الثالثة (ص ص 25-27)، دار الشروق، القاهرة.
- هيكل م. ج. (1993): أكتوبر 1973، السلام والسياسة (ص 123) مركز الأهرام للترجمة والنشر، (القاهرة).

الدوريات

- الأزعر، خ. (2003): خارطة الطريق الأمريكية لإقامة دولة فلسطينية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 7. (ص ص 144-149).
- البرغوثي، أ. ز. (1977): أزمة عملية السلام في الشرق الأوسط (ص 120) مركز دراسات الشرق الأوسط: عمان. مجلة قضايا شرق أوسطية. العدد 4.
- التيار المحافظ الجديد والرد العسكري الأمريكي (2001، 17، أكتوبر): جريدة الأهرام، ص14.
- الحص، س. (2006): خريطة الطريق ليست نهاية الطريق، المستقبل العربي. العدد 292. (ص ص 159-161) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- الحمد، ج. (1998): المدخل إلى القضية الفلسطينية، (ص 489). مركز دراسات الشرق الأوسط (عمان)، العدد 21.

- الخانز، ج (2002، 11، ابريل): عيون وآذان، جريدة الحياة، ص 14.
- الخانز، ج، (2002، 22، ابريل): عيون وآذان، جريدة الحياة، ص 19.
- الخطة الأمريكية جدية موضع شك (2002، 21، أكتوبر) جريدة الأيام ص 19.
- الخطيب، ع. (1984): العلاقات الإسرائيلية في ظل التعاون الاستراتيجي (ص 110، 111)،
مجلة شؤون عربية، العدد 26.
- الداخل الفلسطيني: قراءة في ملف الإصلاح (2002، 14، مايو) جريدة الاتحاد، ص 7.
- الدولة الفلسطينية الثالثة (2002، 11، يوليو) جريدة الاتحاد، ص 13.
- السماك، م. (2002): أمن بهاريغان وكارتر: (ص ص 28-31): المسيحية الصهيونية في
أمريكا، وجهات نظر، العدد 41 (ص ص 28-31).
- الشوريجي، م. (2001)، انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2000 (ص ص 8-27)، السياسة
الدولية، العدد 143.
- الغزالي، أ. (2005): هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001، مجلة السياسة الدولية،
العدد 161 (ص ص 93-96).
- الكيلاي، ه. (1969): المذهب العسكري الإسرائيلي (ص ص 31-32) مركز الأبحاث
الفلسطينية، بيروت.
- اليمين أنهى اليسار بالضربة القاضية (2002، 18، مايو): جريدة الأهرام العربي، ص 15. (25،
يوليو): جريدة الأهرام، ص 19.
- أبو الوفا، أ. (2005): ظاهرة الإرهاب الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، (ص
ص 49-51).
- أحمد، س. (2003): خريطة الطريق إعادة صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط،
السياسة الدولية. العدد 151. (ص ص 132-136).

أحمد، س. م. (1995): مصر وإسرائيل والمعاهدة النووية (ص ص 71- 77)، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 22.

إدريش، م. م. س. (1980): الرؤية الأمريكية لإسرائيل، المستقبل العربي، العدد 21. (ص ص 49-70).

إعلان خطة بوش وحول السياسة الأمريكية اتجاه إسرائيل بعد 11 أيلول/ سبتمبر (2002)، البابا، ج (2003): خارطة الطريق بين الرؤية الأمريكية والتحفظات الإسرائيلية، مركز التخطيط الفلسطيني العدد 9. (ص ص 42 - 51).

تصريحات بوش (2002، 7، ابريل): جريدة الأهرام، ص14.

تصريحات بوش، (2002، 5، ابريل): جريدة الحياة، ص16.

تغيير عرفات (2002، 7، مايو) جريدة الحياة، ص13.

تيري، ج. (2000): دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، العدد 261، (ص، 9-29).

جاد، ع. (1999): اتفاق واي بلانتيشن، محصلة مفاوضات أمريكية إسرائيلية (ص 44) مجلة السياسة الدولية العدد 135.

حسين، ز. (1999): الجانب الأمني في اتفاق واي بلانتيش؟ مجلة الدولة السياسية، العدد 135، (ص ص، 18- 22).

ج.لاس، أ. (1972): نيكسون يخدق العون لإسرائيل دون أن يجنى حصادا سياسيا من اليهود الأمريكيين، (165)، مجلة شؤون فلسطينية. العدد 14.

جولة بيرنز مخاطر الخطة الراهنة (2002، 21، أكتوبر) جريدة الأيام، ص 19.

حمزوي، ع. (2006): السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الاسرائيلية على لبنان: المستقبل العربي، العدد 334، (ص ص 6- 14).

خارطة الطريق الالتفافية (2002، 27، أكتوبر) جريدة الأيام، ص17.

خريطة الطريق الأمريكية تقود إلى بغداد وليس دولة فلسطينية (2002، 27، أكتوبر): جريدة الحياة. ص12.

ربيح، ع. هـ. (1988): العلاقات الأمريكية الإسرائيلية 1981-1987، شؤون فلسطينية العدد 184، (ص ص 52-63).

ربيح، م. (1986): سياسة أمريكا الخارجية تجاه القضايا العربية، شؤون فلسطينية، العدد 162، (ص ص 47-48).

زكريا، ح. (1999) الجانب الامني في اتفاقية واي بلانيتش، مجلة السياسة الدولية، العدد 135.

سهرور، ع. (2003): الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحث حكم وقيد النشر بمجلة معهد الدراسات العربية، القاهرة (ص ص 2-6).

سعيد، ع. (1988): العلاقات الأمريكية - العربية: الماضي والحاضر والمستقبل (ص267، المستقبل العربي، العدد 118).

سعيد، ع. (1994)، نظرة عامة على المفاوضات العربية الإسرائيلية (ص 151) مجلة السياسة الدولية، العدد 115.

سيناريوه. ات ما بعد فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية (2007 ، 4، فبراير) أخبار الخليج البحرينية.

شاتيلا، ك. (1996): سوق شرق أوسطية أم سوق عربية مشتركة . التحدي المصيري والحل العربي في أعمال ندوة الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، (ص 314) مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.

شعبان، ح. (1993): السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد43، (ص ص 118-124).

شلبي، س. أ. (2002): هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط؟ (25)، شؤون عربية، العدد 159.

صايغ، ف. (1979): السياسة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، شؤون فلسطينية, العدد 86. (ص ص 49-51).

ع.اروري، ن. (1994): الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي والإدارة الأمريكية، قراءات سياسية, العدد 4, (ص ص 9-16).

عبلس، ر. (1981): أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية، المستقبل العربي, العدد 29, (ص ص 63-72).

عطوة، ف. ح. (1989): السياسة الخارجية للسودان 1969-1985 (ص ص 38-39) الفكر الاستراتيجي العربي, العدد 32.

فلنبحث عن طريق أخرى, (2002، 28، أكتوبر): جريدة الأيام, ص 19.

قطامش، أ. (1999): قراءة مقتضبة في اتفاقية واي بلانتيشن (ص 26) مجلة الهدف, العدد 1289.

لنخدر محاولات التخدير (2002، 19، مارس) جريدة الأهرام، ص 15.

م.إذا إذاً هزم شارون واشنطن والعالم (2002، 12، إبريل) جريدة الحياة، ص 18.

معجزة النضال الفلسطيني (2002، 1، نيسان)، جريدة الهلال، ص 37.

ملاحظات حول دعوة شارون إلى مؤتمر استسلام (2002، 22، إبريل) جريدة الاتحاد ص 22.

ناجي، ط. (1999): وصولاً إلى اتفاقية أوسلو وواي ريفر ومؤتمر غزة التصفوي (ص 24)، مجلة الهدف, العدد 1289.

هل قرر يوش إستبعاد عرفلت؟ (2002، 16، إبريل): جريدة الأهرام، ص 17.

هلال، ع. (1989): أمريكا والوحدة العربية 1945-1982 (ص ص 23-24) مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

مراجع الانترنت

Annual Terrorism Report (May. 2002) P:315

<http://www.state.gov/t/pa/prs/ps/2002/10276.html>

central Intelligence Agency (2007): "Vision, Mission, and values" u.s.

<http://www.cia.gov/about-cia/cia-vision-mission-values/index.html>,13.1.2007

Martin, Indyk, "Back to the Bazar", Foreign affairs.
<http://www.foreignaffairs.org>

U.S Department of state (2003): "Foreign relations, 1969–1976", vol.1.
office of ttistorian .u.s
<http://www.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/i/21100.htm>,11011.2006

Scowcroft, B.(2001): "An opening to Iran".The forum for international
Policy .u .s
<http://www.ffip.com/opeds051101>,13.1.2007

The project of the new American century (N.D): "statement of principals"
us.
<http://www.rewamericancenture.org/statementofprincipals.htm>.3.9.2006

الزيتونة نت (2005): أخبار الخليج البحرينية، سيناريوهات ما بعد فوز حماس بالانتخابات
ال فلسطينية. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
<http://www.alzytouna.net/arabic/?c=201&a=3698>

العربية نت (2004): السياسة الخارجية الأمريكية في ولاية بوش الثانية، نحو مزيد من التشدد.
<http://www.alarabiya.net/programs/2005/05/15/13076.htm>

المركز الفلسطيني للإعلام (2006): الإدارة الأمريكية والسلطة الجديدة.
http://www.palestine-info.info/arabic/books/2006/25_06_25_2_06.htm

النفاخ، ع. (2002) مهمة زيني.
<http://www.azzaman.com/azz/articles/01/01-15/999977.htm>

رايت، ر. (2006): الواقعية والمثالية في سياسة أمريكا الخارجية.
www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=4&article=373606&issueno=10094

عبد الهادي، م. (2006): الهدف دعم عباس وتدمير حماس، جولة رايس نواة حكم الشرق الأوسط
الجديد.
http://www.palestine-info.info/arabic/books/2006/25_2_26/.htm

عرسان، ع. ع. (2004): حق العودة بين القرار 194 ووثيقة جنيف.
<http://www.alarabnews.com/alshaab/2004/04-06-2004-oqla.htm>

عطية، ح. (2006): الديمقراطية العربية خلال عام 2006؟ انتصارات أم انكسارات.
<http://www.asyeh.com/files/year-2006.php?action=show&doid=m4>

فهمي، ح. ش. (2005): فك الارتباط رؤى إسرائيلية وأمريكية.
<http://www.arabgate.com/more/7/>

مجلي، ن. (2002): مهمة زيني
[http://www.aawsat.com/details.asp2 section = 4 & issue = 8403 & article = 68877](http://www.aawsat.com/details.asp2%20section%20=%204%20&%20issue%20=%208403%20&%20article%20=%2068877)

منشورات المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية والمسحية، (فبراير، 2003)
[http://www.pcpsr.org/Arabic/strategic/books/2003 rood/cover.htm](http://www.pcpsr.org/Arabic/strategic/books/2003%20rood/cover.htm)

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، (قرار مجلس الأمن الدولي 242)
[ar.wikipedia.org/wiki/قرار_مجلس_الأمن_الدولي_رقم_242 - k27](http://ar.wikipedia.org/wiki/قرار_مجلس_الأمن_الدولي_رقم_242_-_k27)

المراجع باللغة الإنجليزية

Abu Elkeshk, A.A.(1985): A portrayal of the Arab. Israel conflict in three U.S. Journals of opinion, 1948-1982. ph. D. Dissertation, university of Wisconsin, Madison. p.258.

Badean, s, j.(1968): The American Approach to the Arab world: Harper and Row for the council of Foreign Relations. p. 24.

Cheal, M. (1988): The Arabs in the mind of America, Battleboro, VT, Amana Books.

Chonskey, Naom, (1983): The fateful Triangle, The united states, Israel, and Palestine. Boston, M A: south End Press.

Clarke , D.(1994) : why state can't lead in : chartes W . Kegleg and Eugene R . wittkopf .The Domestic sourees of American foreign policy : Insight and Evidence . New York, st . Martin's press .

Congressional Research service, IB 95112, The library of congress.US.

Cottam, R.(1993): Policy the middle east and hooshang Amir Ahmadi, the united states and the middle east: a search for new perspective, Albany, NY: state university of new York .

Davidson, R, L. (1993): Historical Ignorance and Palestine, the case of U.S. perceptions of Palestine, 1917. paper presented at the middle east studies association meeting, research triangle park, north Carolina, 11-14 November.

Duverger, M. (1980): Institution politiques et projt constitutional, Paris.

Frankel, J. (1988): The making of foreign policy, an analysis of decision maker, London, ex ford university press. p. 1.

Hare, A. R. (1972): The great divide: world war 2. Annals of American academy of political and social sciences, vol. 401: American in the middle east.

Hersh, S. (1983): The price of power, Kissinger in the Nixon white House, New York, Summit Books.

Hill, c, (1977): Theories of foreign policy Making of the developing countries in Christopher. Calphan Ed, foreign policy, making in developing state, England, saxon House- pp 1-66.

Holsti, K. J. (1967): International Plitics, Aframework for analysis, Englewood cliffs, New Jersey, Prent ice Hall, p. 21.

Hudson, C. M.(1996): To play the hegemony fifty years ef U.S policy toward the middle east Journal, VOL 50, no. 3. P P 311–339.

Foreign relations of the united states (1989): suez crisis ,U.S government printing office . vol .16. washing ton D.C,P.1101.

Janda, k. Berry, J. goldman, J. (1992): The challenge of Democracy Government in America, Third Edition. Houghton Mifflin company,U.S.A.

kelbanoff, S.(1974): middle east oil and the U.S. foreign policy: praeger special studies in international Economic sand development, New York: Praeger. P P 220-221.

Kwasner, S. (1979): Are bureaucracies Important?, Foreign policy, No. 7. pp 159-169.

Lippmann, W. (1948): foreign policy, Boston university press. p. 9.

Lissy, H. D.(1977): Associate Die\rector domestic– Counsel, ford library in an Arbor. Michigan.

Marcus, S. B. (1976): The changing image of the Palestinian in three U.S. publication, 1948–1974. M. A. The sis, university of Wisconsin, Madison. P.135.

Mearsheimer, J. walt, s. (March 32, 2006): The Israel lobby. London. review of books. Vol. 28, No. 6.

Miller, W. (1991): The changing role of congress in Judith Kipper and harlod, H. sawnders. The Middle East in a global perspective Boulder, Coil westview press. p. 135.

Modelski, G. (1962): Atheory of foreign police, New York, A Praeger publisher. p. 7.

Modelski, G. (1962): The theory of foreign policy, New York: Praeger published. PP. 5-7.

Morgenthau, M. (1979): Neutrality and Neutralism, The year book of world affairs, London. pp 47-75.

Mousa, S. I. (1984): The Arabs mage in the u. s Press. NewYork: Peter lang, (American university studies, series X V, communications, V. I.

Mousa, S. I. (1984): The Arab image in the U.S. press, American university studies, v.1. New York , peter lang.

Perl, R. (2003): Terrorism, the Future, and U.S Foreign policy.

Polk, R. W.(1975): The united states of the Arab world, American foreign policy library 3rd ED. Cambridge, M A: Harvard university press. p. 367.

Poter, P. (1948): An introduction to the study of international organization, New York, Freadrick press. p. 2.

Quandt, B. W. (1972): u.s. congress house, committee on foreign affairs. Sub-committee on the lear east, congress men visit Israel and Egypt. Washirgton D C. 92 congress, First session, 20 May.

Rosen, J. S. (1982): the strategic value of Israel, a Pica paper on U.S. Israel Relation, Washington, D. C. P. 3.

Rosenau, J. (1966): pre theories and theories of foreign policy in Barry Farrel Ked, Approaches to comparative and International politics, North western university press. pp 27–92.

Rusk, D. (1990): As I saw It .New York, London:W. W. Norton.

Safran, N. (1978): Israel the Embattled Ally, Cambridge, M A: Harvard university press. p p.467– 472.

Rusk, D. (N, D): Diplomacy as an Instrument, A secretary of states view. ransom (ed). American foreign policy feeder.

Sciller, D. (1981): objectivity and the news, the public and rise of commercial Journalism, philadelphia's, PN! university of pennsylvania press.

Shapiro, P. (1992): The rational public, fifty years of trends in Americans refernces, Chicago, FL, university of Chicago press.

Stember, H. C. (1966): Jews for the mind of America, Institute of Human relations press, New York.

Stookey, W. R. (1975): America and the Arab states, An un easy Encounter. America and the world, New York, Wiley. p. 76.

Suleiman, W. M. (1988): The Arabs in the mind of American, Brattleboro. Amana books.

Yaniy, A. (1987): dilemmas of security, New York oxford university press. p. 106.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	إقرار
ب	شكر وتقدير
ت	تعريف المصطلحات
ح	الملخص باللغة العربية
خ	الملخص باللغة الانجليزية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

2	1.1 خلفية عن البحث
3	2.1 مشكلة البحث
3	3.1 أهمية الدراسة
4	4.1 الإطار الزمني للدراسة
4	5.1 أهداف الدراسة
4	6.1 أسئلة البحث
5	7.1 فرضيات الدراسة
5	8.1 منهج البحث
6	9.1 استعراض عام لفصول الدراسة

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات

8	1.2 المقدمة
8	2.2 الإطار النظري للدراسة
11	3.2 مراجعة الأدبيات المتعلقة بالبحث
17	4.2 الخلاصة

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية 1948-2000م

- 20 1.3 مقدمة
- 22 2. 3 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي
- 22 في فترة الحرب الباردة
- 22 1. 2. 3 مقدمة
- 23 2. 3 . 2 أولاً: احتواء نفوذ الاتحاد السوفيتي.
- 23 3. 2. 3 دوافع التوجه الأمريكي نحو إسرائيل.
- 23 3. 2. 4 ثانياً: المصالح البترولية
- 24 3. 2. 5 ثالثاً: ضمان أمن إسرائيل
- 24 3. 3 من الممكن تقسيم فترة الحرب الباردة إلى أربع فترات أساسية.
- 24 3. 3. 1 الفترة الأولى: 1948-1957م
- 26 3. 3. 2 الفترة الثانية: 1957-1973م
- 27 3. 3. 3 الفترة الثالثة 1973-1979م
- 28 3. 3. 4 الفترة الرابعة 1979-1991م
- 30 3. 4 السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة.
- 30 3. 4. 1 مقدمة
- 31 3. 4. 2 مؤتمر مدريد 1991م
- 32 3. 4. 3 نتائج مؤتمر مدريد
- 34 3. 5. 3 اتفاقية أوسلو 1993م
- 35 3. 5. 1 السياق العام لاتفاق أوسلو.
- 36 3. 6 اتفاق طابا "أوسلو 2" " 28 أيلول/سبتمبر 1995م.
- 37 3. 7 واي ريفر 1998م
- 38 3. 8 الخلاصة

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية الأمريكية

- 40 4. 1 مقدمة
- 40 4. 2 ضمان أمن إسرائيل
- 41 4. 2. 1 تصور النخبة الأمريكية الحاكمة لإسرائيل.

4. 2. 2 التصور الأول:
- 41 إسرائيل تجسيد للدولة اليهودية المنشودة
4. 2. 3 التصور الثاني:
- 41 إسرائيل أداة للمحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.
4. 2. 4 التصور الثالث:
- 42 إسرائيل مصلحة أمريكية
4. 2. 5 التصور الرابع :
- 43 إسرائيل قوة غربية
4. 2. 6 الموقع الاستراتيجي
- 44 7. 2. 4 العامل الديني - الثقافي
- 45 8. 2. 4 العامل السياسي - العسكري
- 47 3. 4 ضمان تدفق البترول
- 48 4. 4 منع أي قوة معادية من تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.
- 51 4. 5 الحرب على الإرهاب
- 53 4. 6 الخلاصة

الفصل الخامس

مؤسسات صنع القرار

- 55 1.5 مقدمة
- 55 2.5 مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية
- 57 3.5 مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي
- 57 1.3.5 السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة).
- 2.3.5 شخصية الرئيس جورج بوش الابن وتأثيرها على صنع القرار السياسي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- 59 3.3.5 المحافظون الجدد والتوجهات الأيديولوجية للإدارة الأمريكية الحالية.
- 60 4.5 مجلس الأمن القومي
- 62 5. 5 وزارة الخارجية
- 64 5. 6 وزارة الدفاع (Department Of Defence).
- 65 5. 7 الكونجرس (السلطة التشريعية).

65	5.7.1 مجلس النواب
66	5.7.2 مجلس الشيوخ
68	5.8 اللوبي الصهيوني
70	5.9 وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A).
72	5.10 وسائل الإعلام والرأي العام
74	5.11 الخلاصة

الفصل السادس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني

الإسرائيلي 2001-2004

77	6.1 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر.
79	6.2 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قبل أحداث 11 سبتمبر في عهد الرئيس جورج بوش الابن.
80	6.2.1 أولاً: الأراضي
80	6.2.2 ثانياً: الأمن
80	6.2.3 ثالثاً: القدس
78	6.2.4 رابعاً: الحرم (المسجد الأقصى).
81	6.2.5 خامساً: اللاجئين
81	6.2.6 سادساً: نهاية النزاع
82	6.3 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.
84	6.3.1 قضية وقف العنف
85	6.3.2 قضية الإصلاحات الداخلية
86	6.3.3 قضية المؤتمر الإقليمي الدولي
86	6.3.4 قضية الدولة الفلسطينية- رؤية الرئيس بوش الابن لحل الدولتين.
88	6.4 خطة تينت
89	6.4.1 قراءة لبعض بنود خطة تينت.

90	5.6 مهمة زيني
91	6.6 خطة خارطة الطريق
92	1.6.6 المرحلة الأولى
92	2.6.6 المرحلة الثانية
93	3.6.6 أهم ما ورد في المرحلة الثانية
93	4.6.6 المرحلة الثالثة
94	7.6 مواقف الأطراف المعنية وبعض الدول العربية من خطة خارطة الطريق.
94	1.7.6 الموقف الفلسطيني لخطة خارطة الطريق.
95	2.7.6 موقف القيادة الفلسطينية من خطة خارطة الطريق.
96	8.6 الملاحظات الفلسطينية على خطة خارطة الطريق.
96	9.6 الموقف الإسرائيلي
97	10.6 أهم التعديلات التي طالبت إسرائيل إدخالها.
97	11.6 الموقف المصري
98	12.6 الموقف السوري
98	13.6 الموقف السعودي
98	14.6 موقف الجامعة العربية من الخطة.
99	15.6 أهم المآخذ على خطة خارطة الطريق.
100	16.6 إيجابيات خطة خارطة الطريق.
101	17.6 الخلاصة

الفصل السابع

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني

الإسرائيلي 2005 - 2006

103	1.7 خطة فك الارتباط
103	1.1.7 مقدمة
103	2.7 خطة فك الارتباط المعدلة كما أقرتها الحكومة الإسرائيلية.
104	2.2.7 1 فيما يتعلق بقطاع غزة
105	2.2.7 2 فيما يتعلق بالضفة الغربية
105	2.7.3 أما بالنسبة للواقع الأمني لقطاع غزة بعد الإخلاء.
105	2.7.4 أما بالنسبة للواقع الأمني للضفة الغربية بعد الإخلاء.

106	7. 2. 5 أما فيما يتعلق بالاتفاقيات الاقتصادية.
107	7. 2. 6 أهداف خطة فك الارتباط
108	7. 2. 7 خطة فك الارتباط والمستوطنين.
109	7. 2. 8 الموقف الأمريكي من خطة فك الارتباط
109	7. 3 رسائل الضمانات المتبادلة
112	7. 3. 1 رسالة الضمانات الأمريكية لشارون والقرار (194).
113	7. 4 الانتخابات الفلسطينية وفوز حماس في 1/25/2006م.
113	7. 4. 1 مقدمة
114	7. 4. 2 الموقف الأمريكي من الانتخابات التي جرت في 2006/1/25م.
115	7. 4. 3 الموقف الأمريكي من حكومة حماس بعد فوزها في الانتخابات.

النتائج

الفصل الثامن

والتوصيات

118	8. 1 النتائج
121	8. 2 التوصيات
121	8. 2. 1 الجانب الفلسطيني
121	8. 2. 2 الجانب الإسرائيلي
122	8. 2. 3 الجانب الأمريكي

قائمة المراجع

